

المخابرات الأمريكية وثورة تموز 1958 في العراق

المركز الأكاديمي للأبحاث

المخابرات الأمريكية

وثورة تموز 1958 في العراق

د. براندون روبرت كينغ

ترجمه عن الإنكليزية

مصطفى نعمان أحمد

المخابرات الأمريكية
وثورة تموز 1958 في العراق

؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟

د. براندون روبرت كينغ
ترجمه عن الإنكليزية
مصطفى نعمان أحمد

بيروت - الطبعة الأولى 2020

توزيع : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر :
بيروت - لبنان 7611-2047

الجناح - شارع زاهية سلمان - مبنى مجموعة
تحسين الخياط

Fax: +961-1-830609

Tel: +961-1-830608

tradebooks@all-prints.com
Website: www.all-prints.com

كافة حقوق النشر والاقتباس محفوظة للمركز
الأكاديمي للأبحاث

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو
تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو
استنساخه بأي شكل من الأشكال دون إذن
خطي مسبق من الناشر

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن آراء المركز الأكاديمي للأبحاث واتجاهاته

الناشر: المركز الأكاديمي للأبحاث
العراق - تورنتو - كندا

The Academic Center for
Research

TORONTO - CANADA

مؤثق بدار الكتب والوثائق الكندية

Library and Archives Canada

© ISBN ؟؟؟؟؟؟؟؟؟

<http://www.acadcr.com>
Email: info@acadcr.com
nasseralkab@gmail.com



مدير المركز الأكاديمي للأبحاث

الدكتور نصير الكعبي

التصميم والإخراج الفني

علي الحسنأوي

التقويم والإشراف اللغوي

محمد وليد فليون

توطئة المترجم

ثمة إهتمام أكاديمي كبير في الولايات المتحدة الأمريكية بدراسة تاريخ العراق دراسة دقيقة والتوقف طويلاً أمام مكامن الاخفاق التي أصابت السياسة الأمريكية حيال العراق في مراحل وعهود مختلفة، ولذا صدرت وتصدر الكثير من الدراسات والرسائل والأطاريح من جامعات أمريكية مرموقة تتحرى بالتحليل والاستنتاج التصورات المسبقة والفرضيات التي إعتمدت عليها مصادر صناعة القرار في الولايات المتحدة الأمريكية عند تعاملها مع الشؤون العراقية. وهذا الكتاب الذي أضعه بين يدي القارئ الكريم هو جزء من أطروحة دكتوراه تقدم بها الباحث براندون روبرت كينغ إلى جامعة تورنتو ، وهذه الجامعة عضو في رابطة الجامعات الأمريكية. وتحمل الأطروحة عنوان (سعي الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على العراق في مطلع الحرب الباردة، 1961-1953). وبعد قراءة هذه الأطروحة قراءة دقيقة، وجدت في الجزء المعنون (المخابرات الأمريكية وثورة تموز 1958 في العراق) ما يستحق تسليط الضوء عليه وتقديمه إلى الباحثين والمؤرخين والمختصين بالعلوم السياسية نظراً لأهميته. وثمة سؤال مركزي يتردد صده على إمتداد هذه الدراسة يتمثل في سبب إخفاق السفارة الأمريكية في بغداد والوكالات الاستخبارية في التنبؤ بحدوث ثورة الرابع عشر من تموز من عام 1958 بناءً على تصورات وفرضيات ثبت أنها غير صحيحة على شاكلة إمساك رئيس

الوزراء القوي والمحنك نوري السعيد بزمam الأمور من خلال توظيفه لأساليب قمعية لكبح المعارضة وتحجيم دورها، فضلاً عن عدم قدرة هذه الوكالات على معرفة وجود خلايا منوئة للنظام داخل الجيش العراقي ولأقتناعهم الخاطيء أيضاً بأن تداعيات أحداث عام 1941 قد أنهت أي تطلع سياسي للجيش.

ختاماً، نأمل أن يكون هذا الكتاب إضافة مهمة للمهتمين بدراسات كهذه.

المقدمة

العراق الهاشمي في حقبة ايزنهاور

كان العراق في الفترة التي سبقت تموز 1958 دولة برلمانية سلطوية تقوضت سيادتها جراء الوجود الاستعماري البريطاني في بغداد. وكان البلد يحوز من الناحية الأسمية على بهارج ملكية دستورية. وفي واقع الأمر، وطبقاً للاستنتاج الذي توصلت له دراسة أعدتها المخابرات الأمريكية، فإن السيطرة على الحكومة والتاج تحتكرها "أوليغاركية راسخة من الساسة المحترفين، ومالكي الأراضي الأثرياء، ورجال الأعمال، والزعماء العشائريين"⁽¹⁾ وقد هيمنت مجموعة من "الحرس القديم" المكونة من الساسة الذين تلقوا تعليمهم كي يكونوا بيروقراطيين عثمانيين قبل الحرب العالمية الأولى، على المشهد في العراق الهاشمي ولم يتركوا سوى مجالات قلائل مفتوحة أمام عناصر المعارضة لتحدي سيطرة الحكومة.

ومن بين جميع شخصيات الحرس القديم، لم يكن ثمة مَنْ هو أكثر إنتقاداً لاتجاه السياسة العراقية مما عليه الأمر مع نوري السعيد الذي كان القوة السياسية المهيمنة في العراق لحوالي ثلاثة عقود، خدم فيها

(1) # 435 - تقييم المخابرات الوطنية - 3602056 - الرؤية لاستقرار العراق والسياسيات الخارجية، السابع عشر من تموز من عام 1956، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، 1955-1957، المجلد الثاني عشر، ص 998.

بوصفه رئيساً للوزراء أكثر من إثنتي عشرة مرة قبل مصرعه خلال ثورة تموز (1) 1958. وكان السعيد عضواً سابقاً في القوات المسلحة العثمانية وقاتل في وقت لاحق إلى جانب القوات الشريفة في أثناء الحرب العالمية الأولى (2). وفضلاً عن ذلك، خدم السعيد على نحوٍ منتظم في عدد من المناصب الحكومية المهمة الأخرى، بما فيها حيازته على حقيبة وزارة الدفاع. وفي الفترة من عام 1953 إلى عام 1958، حكم السعيد البلاد بوصفه رئيساً للوزراء ثلاث مرات متفرقة لثلاث سنوات تقريباً في المجمل. وفضلاً عن ذلك، فقد خدم بوصفه أول رئيس وزراء للاتحاد العربي والوحيد الذي تبوأ هذا المنصب للفترة ما بين تشكيله في آذار من عام 1958 وإندلاع الثورة العراقية في الرابع عشر من تموز من عام 1958. وكان السعيد "رجل" بريطانيا العظمى وأمريكا في بغداد فضلاً عن كونه مثلاً "للرجل القوي" في السياسة العراقية الهاشمية.

وكما يورد سيلفر فارب، كان لفاضل الجمالي دور مهم في الفترة ما قبل الثورية بوصفه "داعماً شديداً للولاء للنظام القائم" في العراق (3). وقد خدم الجمالي، بوصفه عراقياً شيعياً، رئيساً للوزراء لمرتين إثنين من عام 1953 إلى عام 1954 وتولى مناصباً مؤثرة أخرى عدة، بما فيها منصب وزير الخارجية ورئيس البرلمان العراقي. وكان يجسد آمال الكثيرين من المسؤولين الأمريكيين الساعين إلى إنجاز "تحديث" مؤيد

(1) تشارلس تريب، تاريخ العراق (كامبردج: مطبعة جامعة كامبردج، 2007)، 105؛ بيتر هان، «هل إكتملت المهام؟ الولايات المتحدة الأمريكية والعراق منذ الحرب العالمية الأولى» (اوكسفورد: مطبعة جامعة اوكسفورد، 2012)، ص 16.

(2) هان، هل إكتملت المهام؟ ص 16.

(3) دانييل سيلفر فارب، شفق الصعود البريطاني في الشرق الأوسط: دراسة حالة العراق، 1941-1950 (نيويورك: مطبعة مارتن، 1994)، ص 128.

للغرب. وقد أوجت حياة الجمالي الشخصية ، بالتأكيد، بميول مؤيدة للغرب؛ فهو متزوج من امرأة كندية وحاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة كولومبيا⁽¹⁾. والأكثر من ذلك، فقد إنتهج سياسات، شأنه في ذلك شأن نوري السعيد، إرتبطت إرتباطاً وثيقاً بالأهداف الاستراتيجية للأمريكيين في العراق. وكان الجمالي مناوئاً بشدة للشيوعية في رؤيته، ومؤيداً مجاهرأ بتأييده لحلف بغداد، فضلاً عن توقيعه لاتفاقية المساعدة الأمريكية- العراقية في نيسان من عام 1954 بوصفه عملاً من أواخر أعماله في رئاسة الوزراء. وكان الجمالي مؤيداً متحمساً للتعاون مع خبراء التنمية في (النقطة الرابعة) لتحديث المجتمع العراقي.

وبينما كان الجمالي مصلحاً صادقاً ومخلصاً، فقد تصادم برنامجه السياسي أيضاً في جوانب منه مع إمتيازات أصحاب المصالح من العراقيين المتنفذين⁽²⁾. وكان نوري السعيد ومجموعة أنصاره قد خططوا لاسقاط وزارة الجمالي في ربيع عام 1954. وقد أكدت هذه التطورات للكثيرين من المراقبين الأمريكيين إن أفضل أمل للعراق للتطور والاصلاح الجوهرين يكمن بشخص نوري السعيد. والأكثر من ذلك، ان الكثيرين من المراقبين الأمريكيين يصرون على ان السعيد كان الزعيم الوحيد القادر على الحفاظ على تحكمه البارع بالموافقة والمعارضة الداخليتين في محاولة للحفاظ على "إستقرار" سياسي وتوجيه التطورات العراقية باتجاهات مؤيدة لأمريكا (أو "السيطرة عليها"). وفي واقع الأمر، فقد سجلت المدة التي أمضاها نوري السعيد في رئاسة الوزراء تاريخاً طويلاً من الممارسة القاسية لسلطة قمعية لسحق

(1) سيلفر فارب، شفق الصعود البريطاني في الشرق الأوسط، ص 128.

(2) ماتيو ايليوت، «العراق المستقل»: الملكية والنفوذ البريطاني، 1941-1958 (لندن: أي بي توريس، 1996)، ص 35.

القوى المناوئة لحكم الحرس القديم⁽¹⁾. وكان تجريم نشاطات دستورية وأحزاب سياسية (أي النظر إليها على أنها غير قانونية - المترجم) من السمات الرئيسة للنطاق السياسي في العراق الهاشمي، ولا سيما في ظل رقابة نوري السعيد⁽²⁾. وقد قدم أعضاء في الحزبين المنحلين الوطني الديمقراطي والاستقلال (وهما أهم تنظيمين للمعارضة القومية والدستورية) إلتماسات على نحوٍ منتظم تُطالب باستئناف النشاطات السياسية غير المقيدة⁽³⁾. وعقب إسقاط وزارة الجهادي في عام 1954، عاد نوري السعيد إلى منصب رئيس الوزراء وألغى مجدداً الأحزاب السياسية⁽⁴⁾. وكثيراً ما أفضت محاولات لمجموعات المعارضة لتوزيع منشورات في شوارع بغداد إلى حدوث إعتقالات لناشطين حزبيين⁽⁵⁾.

(1) جوان لينارت مايكل روميرو، «ثورة 1958 في العراق والبحث عن الأمن في الشرق الأوسط»، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تكساس في أوستن، 2008، ص 69.

(2) # 861 - من بغداد (بيري) إلى وزير الخارجية، التاسع من كانون الثاني، 1953، الملفات السرية لوزارة الخارجية الأمريكية: العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954 [مُشار إليه في هذه الملفات بالعراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954]، المكتب رقم (2).

(3) وزارة القوة الجوية - قسم رسائل الاركان - من بغداد العراق بيري إلى القوة الجوية واشنطن دي . سي، 24 آيار من عام 1953، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكتب رقم (3).

(4) عديد دويشا، العراق، تاريخ سياسي من الاستقلال إلى الاحتلال (برينستون: مطبعة جامعة برينستون، 2009)، ص 112-113.

(5) # 637 - من هيرمان فردريك ايلتس، السكرتير الثاني في السفارة في بغداد إلى وزارة الخارجية - إعتقال إشخاص يوزعون منشورات «الحزب التحرير»، الثالث عشر من شباط من عام 1956، الملفات السرية لوزارة الخارجية: العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1955-1959 [مُشار إليها في هذه الملفات بالعراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1955-1959]، المكتب رقم (1).

وبقيَّ الحزب الشيوعي العراقي، وهو لاعب فاعل في السياسة العراقية عقب ثورة تموز 1958، تنظيمياً غير قانوني لمعظم هذه الحقبة. وقد تحجم نشاط الحزب الشيوعي تحجماً كبيراً تقريباً جراء القمع الحكومي وإعدام قيادته في عام 1949. وعلى أية حال، فقد حقق الحزب تصاعداً في نشاطاته في مطلع خمسينيات القرن العشرين وأواسطه، حيث أسس "منظمات الجبهة" فضلاً عن مجموعات مساندة على شاكلة أنصار السلام وضمان دعم شعبي بين شرائح رئيسة من السكان، بما فيها عمال الموانئ، وطلبة، ومحامون على الرغم من الرقابة الحكومية المكثفة⁽¹⁾. وبوصفه جزءاً من معاداتها العنيفة للشيوعية، فقد أقدمت حكومة السعيد على طرد "الطلبة المحرضين" وإعتقلت العشرات من الشيوعيين المشتبه بهم. وثمة إجراءات أخرى إتخذتها الوزارات التي ترأسها نوري السعيد تضمنت حظر مجموعات شبابية تعمل بوصفها تنظيمات شيوعية (على شاكلة أنصار السلام)، فضلاً عن طرد يساريين مشتبه بهم من ميدان الخدمة المدنية، وإسقاط الجنسية عن مواطنين مدانين أما بالانخراط في نشاطات شيوعية أو يسارية⁽²⁾. وكان مسؤولون عراقيون يتفاخرون علانية أمام نظرائهم الأمريكيين

(1) فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر (باولدر: مطبعة ويست فيو، 2012)، ص 58، 71-72؛ ماريون فاروق سلاغيت وبيتر سلاغيت، العراق منذ عام 1958: من الثورة إلى الديكتاتورية (لندن: أي بي توريس، 2001)، ص 41-43؛ جوان فرانزين، النجم الأحمر فوق العراق: الشيوعية العراقية قبل صدام (لندن: هيرت، 2011)، ص 56-80؛ تريب، تاريخ العراق، ص 120-121، 126، 130، 138. يُشير كل من فاروق سلاغيت وسلاغيت، وفرانزين، وتريب إلى هذه المجموعات من الفترة ما قبل الثورية، ولا سيما أنصار السلام، بوصفهم «منظمات الجبهة» الشيوعية أنظر فاروق سلاغيت وسلاغيت، العراق منذ 1958، ص 43؛ فرانزين النجم الأحمر فوق العراق، ص 58-59؛ تريب، تاريخ العراق، ص 126.

(2) روميرو، «ثورة 1958 في العراق والبحث عن الأمن في الشرق الأوسط»، ص 84.

بأن جهازهم الأمني يلجأ بانتظام إلى ضرب السجناء الشيوعيين المشتبه بهم لانتزاع الاعترافات منهم⁽¹⁾. وكانت الحكومة تصدر على نحوٍ منتظم أيضاً قوانين طوارئ تسمح لها بفرض رقابة على منافذ صحفية ذات طبيعة إنتقادية لسياسة النظام⁽²⁾.

وقد أعادت السلطات الحكومية توظيف أساليب سلطوية عقب إندلاع حرب السويس في أواخر عام 1956 حين إندلعت تظاهرات كبرى في بغداد والموصل والنجف في شهري تشرين الثاني وكانون الأول ضمت طلبة ومجموعات أخرى تحتج على السياسة الاستعمارية البريطانية والطريقة التي تحكم بها الحكومة المركزية. وجرى إحتواء هذه الاضطرابات حين أرسل نوري السعيد الجيش لسحق المحتجين⁽³⁾. وفي أعقاب أزمة السويس مباشرة، لجأ السعيد إلى زج قادة سابقين من مجموعات يسارية وقومية عربية (على شاكلة الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال) في السجون، وإصدار قوانين عرفية، وفرض رقابة على الصحافة، وغلق جميع المدارس ما بعد الثانوية في بغداد بغية الحفاظ على النظام.

ألهب تلاعب النخبة الحاكمة في الانتخابات، والرقابة على الأصوات الاعلامية التي تنتقد النظام، وتعليق النشاطات السياسية الغضب الشعبي على السلطات المركزية⁽⁴⁾. وقد تصاعد نشاط

(1) # 617- من هيرمان فردريك ايلتس، السكرتير الثاني في السفارة الأمريكية في بغداد إلى وزارة الخارجية- الاجراءات السياسية الأخيرة بحق الحزب الشيوعي العراق، العاشر من حزيران من عام 1955، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1955-1959، المكب رقم (1).

(2) دويشا، العراق، ص 112-113.

(3) مار، تاريخ العراق المعاصر، ص 76.

(4) مار، تاريخ العراق المعاصر، ص 66؛ دويشا، العراق، ص 110-111.

عناصر المعارضة جراء مسائل ذات علاقة بالامتيازات النفطية الغربية والسياسة الخارجية العراقية إزاء الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وقد طالب قوميون، ودستوريون، ومجموعات معادية للتوجه الاستعماري بتأميم شركة نفط العراق الخاضعة للهيمنة البريطانية⁽¹⁾. وشنت الحكومة حملة عنيفة للجم الاعلام بغية إخماد الانتقاد الموجه لشركة نفط العراق وإبعاد علاقة النظام بالغرب في القطاع النفطي عن هذه الضغوطات. وكما ستوضح هذه الدراسة، فثمة مجموعات قومية إنتقدت أيضاً الحكومتين الأمريكية والعراقية لتوقيعها على إتفاقية المساعدة الأمريكية- العراقية في عام 1954 وحلف بغداد في عام 1955.

وخارج الأطر الرسمية للحياة السياسية، فأن شرائح واسعة من السكان، بما فيها طلبة، وحرفيون، وطبقة وسطى بازغة قد جاهرت بمشاعر حادة مناهضة للحكومة. وكانت هذه المجموعات قد بحثت عبثاً قبل ثورة تموز 1958 على حيازة منافذ سياسية مجازة قانونياً لنشاطها السياسي. وفضلاً عن هذه التحديات، فثمة تفاوتات بنيوية متجذرة في تكوين الدولة العراقية في الفترة ما بعد الاستعمارية ظلت موجودة طوال هذه الفترة، بما فيها تفاوتات مهمة في الثروة والسلطة بين الجماهير والحرس القديم من الساسة. وسيتجه قادة عراقيون صوب الولايات المتحدة الأمريكية طلباً للمساعدة في تنفيذ برنامج واسع للتنمية في جهد فاشل لتعزيز أسس الدولة والحد من بعض من هذه المشكلات.

(1) مار، تاريخ العراق المعاصر، ص 71؛ #75- من البصرة (جيمس غورتادا) إلى وزارة الخارجية- التطورات السياسية في البصرة- كانون الأول 1953، السادس من كانون الثاني 1954، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (2).

وخلال مدة رئاسة ايزنهاور، أقامت الولايات المتحدة الأمريكية شراكة استراتيجية وثيقة مع نظام عراقي ضعيف ومثقل بالمشكلات كان يواجه تحديات خطيرة في الداخل والخارج. وقد رأت إدارة ايزنهاور إن من مهمتها دعم وتعزيز المصالح الأمريكية في نطاق الامتيازات النفطية العراقية، والمساعدة العسكرية، وجهود الدفاع الجماعي، وتحديث البرامج فضلاً عن مراقبة إستتاب السلم وإتجاهات التيارات السياسية العراقية. والأهم، إن الأمريكيين عملوا على توجيه وتأطير التطورات السياسية العراقية والسيطرة عليها باتجاهات مؤيدة لأمريكا والحفاظ على الاستقرار السياسي في بغداد.

المخابرات الأمريكية وثورة تموز 1958 في العراق

إقتمحت مجموعة من ضباط الجيش العراقي يتزعمها عبدالكريم قاسم بنايات حكومية رئيسة والقصر الملكي في صبيحة الرابع عشر من تموز من عام 1958. وفي أعقاب ذلك اليوم الدامي، لقيت العائلة المالكة برمتها حتفها وأعلن قاسم ورفاقه من المتآمرين جمهورية العراق الجديدة. وقد أُلقي القبض على حليف الغرب العتيد والرجل القوي في العراق نوري السعيد وهو يحاول الفرار ولقي مصرعه في شوارع بغداد. وفي لحظة وجيزة، تهاوى كامل النظام الملكي والحكومة المؤيدة للغرب اللذان أقامت معهما إدارة ايزنهاور شراكة استراتيجية حميمة.

وكان للكثيرين من المسؤولين ممن خدموا في إدارة ايزنهاور إنطباعات نقدية أعقبت هذا الحدث تخص إداء المجتمع الاستخباري الأمريكي في الفترة التي مهدت لأحداث الرابع عشر من تموز من عام 1958⁽¹⁾. ومن الصحيح ان وكالات إستخبارية أمريكية لم تتنبأ بالانقلاب العسكري الذي قادته حركة الضباط الأحرار العراقية. وبذا، فقد عانى المجتمع الاستخباري الأمريكي من "إخفاق إستخباري".

(1) أنظر، على سبيل المثال، المقابلات التي أجراها الدبلوماسيون السابقون ديفيد فريتزلان، وديفيد نيوسوم، وروبرت غوردون الموجودة في (دبلوماسية خط النار): مجموعة التاريخ الشفوي للشؤون الخارجية لرابطة الدراسات والتدريب الدبلوماسي.

فقد فشلت عيون وآذان مكتب المخابرات الأمريكية في العراق فشلاً واضحاً في توقع أحداث الرابع عشر من تموز أو التحذير من وقوعها. وقد كلف هذا السهو الأمريكيين حليفاً حيوياً في صراع الحرب الباردة في الشرق الأوسط ضد الاتحاد السوفيتي، وفي الحرب العربية الباردة على الأنظمة العربية المناوئة للغرب. وبعد تموز 1958، جاهد صانعو السياسة الأمريكية من أجل الاحتفاظ بقدراتهم (المحدودة كما كانت أحياناً في السابق) للسيطرة على التطورات العراقية وتوجيهها في إتجاهات مستقرة ومؤيدة لأمريكا.

وكما لاحظ مالكوم غلادويل وريتشارد بيتس وهما محققان، فمن السهولة للمراقبين، بالأفادة من إدراك حقيقة الحوادث بعد وقوعها، توجيه النقد لوكالات المخابرات لاختفاقها في التنبؤ بالأحداث التي تبدو جلية بعد وقوعها. وتحجب مشكلة "الحتمية المتكشفة ببطء" الوقائع الثنائية غير السارة التي لا تتنبأ بها العلاقات الدولية، وبالتالي، تكون الاختفاقات المخبرانية أموراً حتمية⁽¹⁾. وبإمكاننا قبول الرأي القائل بأن المجتمع الاستخباري الأمريكي عانى من إخفاق إستخباري في الرابع عشر من تموز من عام 1958. وعلى الرغم من ذلك، فنحن بحاجة إلى دراسة أكثر دقة لأسباب فشل المخابرات في التنبؤ بالانقلاب. وعلى نحوٍ مساوٍ، فأن جعل الوكالات الاستخبارية كبش فداء يتغاضى عن دور الضباط السياسيين الأمريكيين في العراق في هذه الفترة. ولم تتوقع التقارير الصادرة عن السفارة الأمريكية في العراق حدوث محاولة للإطاحة بالنظام، وكذا الحكومة العراقية، التي

(1) مالكون غلادويل، «توصيل النقاط: تناقضات الإصلاح الاستخباري، نيويورك (العاشر من آذار من عام 2003)، 83-88؛ ريتشارد بيتس، «التحليل، والحرب، والقرار: لماذا تُعد الاختفاقات الاستخبارية أموراً حتمية»، وورد بوليتكس 31، العدد الأول (1978)، 961-988.

دفعت ثمناً فادحاً لاختفاها الاستخباري⁽¹⁾.

وتستكشف هذه الدراسة السؤال المركزي بخصوص إخفاق الولايات المتحدة الأمريكية بالتنبؤ بالانقلاب العسكري في الرابع عشر من تموز من عام 1958. وتعالج الدراسة بعمق أكبر الدرجة النسبية التي تفهمت فيها مختلف فروع الحكومة الأمريكية (تشمل كلاً من الوكالات الاستخبارية والسفارة في العراق) وقيمت الاتجاهات الثورية الخفية لانقلاب الرابع عشر من تموز. هل كان ثمة إنموذج واضح للمراقبين الأمريكيين في حينه يفيد باحتمالية تعرض الحكومة العراقية لمشكلة خطيرة؟ هل كان المراقبون الأمريكيون مدركين لوجود خلايا داخل الجيش العراقي تسعى للإطاحة بالحكومة؟ هل من الانصاف توجيه الانتقاد لأعضاء في السفارة الأمريكية والوكالات الاستخبارية لإخفاقهم في التنبؤ بالانقلاب، أو هل ان هذه الانتقادات مؤطرة بظاهرة الحتمية المتكشفة ببطء؟

وقد أوردت السفارة الأمريكية والمجتمع الاستخباري تقاريراً عن طيف واسع من القضايا الاقتصادية والسياسية في العراق⁽²⁾. وأظهرت هذه التقييمات ان الحكومة العراقية (فضلاً عن الولايات

(1) تشارلس تريب، تاريخ العراق (كامبردج: مطبعة جامعة كامبردج، 2007)، ص 106-107، 128.

(2) كما كتب لاحقاً هارولد غليدون المنتسب إلى الفرع الاستخباري التابع لوزارة الخارجية، فان «المناخ السياسي العراقي كان يخضع لتقييم متكرر، رسمياً وغير رسمي، بين المجتمع الاستخباري». أنظر #120 - مذكرة من هارولد دبليو. جيدون المنتسب في قسم البحث والتحليل للشرق الأدنى، جنوب آسيا وأفريقيا إلى مدير الاستخبارات والبحوث (كمغ) - المؤشرات الاستخبارية للانقلاب في العراق، السادس عشر من تموز من عام 1958، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية 1958 - 1960، المجلد الثاني عشر، ص 322.

المتحدة الأمريكية) كانت تفتقر إلى الشعبية إفتقاراً عميقاً بين شرائح كبيرة من الشعب. وعلى السطح توحى هذه المعطيات بوجود دليل واضح للمراقبين الأمريكيين بأن النظام كان يواجه خطراً جدياً. ويبدو ان القرارات اللاحقة التي إتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز الشراكة الاستراتيجية مع النظام العراقي قبل تموز من عام 1958 (من خلال الدعاية والمساعدة الأمنية) كانت معاكسة للحدس في ضوء التقارير المذكورة سابقاً الصادرة في بغداد. وعلى أية حال، تجادل هذه الدراسة بأن المراقبين الأمريكيين لم يوازنوا بين إنعدام شعبية النظام وبين إمكانية عدم الاستقرار السياسي الجدي. كانت التحليلات الأمريكية متضاربة حين يتعلق الأمر بتقييم إمكانية تفجر غليان شعبي وشيك وحدوث تغيير في النظام في العراق. وكانت التحليلات تقلل، على نحو كبير، من أهمية إحتمال حدوث إنقلاب عسكري في الفترة التي سبقت تموز من عام 1958. وسرعان ما أصبح إنموذج الاشارات والتحذيرات في التقارير الأمريكية مشوشاً ومرتبكاً.

وترافقت هذه التقارير مع أدلة أخرى من مسؤولين أمريكيين أوضحت بأن الحكومة قد تستمر في الوجود بوصفها كياناً مستقراً وآمناً. وبهذا السياق، تستكشف الدراسة الافتراضات والمفاهيم المسبقة الأساسية التي وجهت الفكر الأمريكي عن الشؤون العراقية في الفترة ما قبل الثورية. وقد تشاطر مراقبون أمريكيون إفتراضات فاعلة عن قدرة رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد بالصمود أمام التحديات السياسية التي تواجه حكمه باللاجوء إلى ممارسة سلطة قمعية. ولم تؤدِ التقييمات الاستخبارية إلى إتخاذ قرارات تتعلق بالسياسة الواجب إتباعها مباشرة. وبدلاً من ذلك، فأن التحليلات التي صدرت عن السفارة في بغداد والوكالات الاستخبارية أوجدت بيئة معلوماتية

لصانعي القرار في واشنطن، الذين إختاروا عندها توسيع دعمهم لنوري السعيد والحكومة العراقية⁽¹⁾. وثمة إفتراضات أمريكية عن مستقبل السياسة العراقية ثبت أنها خاطئة تماماً حين أعلن قاسم والضباط الأحرار عن حقبة جديدة في تاريخ العراق في الرابع عشر من تموز من عام 1958.

(1) أوحى ماثيو جاكوب بمصطلح «البيئة المعلوماتية» بفكرته عن «البيئة الفكرية» وبصده «حدثت مناقشات عن طبيعة وإتجاه العلاقات الأمريكية-الشرق أوسطية» بين صانعي القرار والاكاديميين. أنظر ماثيو اف. جاكوبسن، تحليل الشرق الأوسط: بناء سياسة خارجية أمريكية، 1918-1967 (تشابيل هيل: مطبعة جامعة نورث كارولينا، 2011)، ص 10.

التقارير عن الاتجاهات السياسية والاقتصادية العراقية

تعمل هذه الدراسة على تجديد البيئة المعلوماتية التي بلورها محللون أمريكيون للشؤون العراقية. وللقيام بذلك، فمن المهم ان ندرس الجذور التاريخية لانقلاب الرابع عشر من تموز. ويوضح السرد التاريخي الرزين الذي قدمه حنا بطاطو لهذه الفترة بأن قاسماً والضباط الأحرار كانوا مدفوعين بطيف واسع من الضغوط والمناقشات الاقتصادية والسياسية الجارية في العراق الهاشمي⁽¹⁾. وقد أوجت الاحتفالات في بغداد بزوال النظام الملكي بأن أقساماً واسعة من الشعب تشاطرت مع قاسم والمتآمرين معه مشاعراً مناوئة للنظام. ومن وجهة نظر بطاطو، فقد أسهمت هذه التطورات في تحويل إنقلاب عسكري تقليدي إلى ثورة شعبية⁽²⁾. والحال كهذا، فمن المهم دراسة إخفاق المحللين الأمريكيين في مراقبة وتفهم الاتجاهات الاقتصادية والسياسية الخفية لانقلاب الرابع عشر من تموز. وكما سنرى، فقد حدد أعضاء في السفارة الأمريكية والمجتمع الاستخباري طيفاً من الاشارات التي أكدت على ان النظام (فضلاً عن الولايات المتحدة

(1) حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق (برينستون: مطبعة جامعة برينستون، 1978)، ص 764-776، 805-807؛ تريب، تاريخ العراق، ص 128.

(2) بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق، ص 805-807.

الأمريكية) لم يكن يحظى بشعبية كبيرة بين الكثيرين من المواطنين العراقيين.

وتعد العوامل الاقتصادية المتعلقة بوضع شركات النفط الأجنبية أول العوامل المدروسة. وتجادل هذه الدراسة بأن الشركاء الأمريكيين في شركة نفط العراق وجدوا ان الحكومة العراقية هي شريك يمتاز بالمرونة (مع أنها شريك مخيب للآمال أحياناً) في سعيهم لتطوير القطاع النفطي العراقي. وثمة شرائح مهمة من السكان شجعت إبداء المعارضة لمنظومة الصناعة النفطية التي تديرها شركة نفط العراق والسلطات العراقية⁽¹⁾. وقد وجدت هذه المقاومة، التي سجلها محللون أمريكيون تسجيلاً تفصيلياً، تعبيرها في طيف من الأشكال. وتتمثل أحد مظاهر هذا السخط في إندلاع إضرابات عامة نظمها طلبة وعمال في شركة نفط العراق. وقد نظمت أحزاب قومية ودستورية عدة (بما فيها الحزب الوطني الديمقراطي) تظاهرات في شباط من عام 1952 للاحتجاج على إتفاقية تقاسم الأرباح المبرمة حديثاً بين نظام رئيس الوزراء نوري السعيد وشركة نفط العراق. وقد لجأت الحكومة إلى قمع كبير، بما في ذلك فرض أحكام عرفية والاستعمال الفتاك للقوة المسلحة، بغية إنهاء هذه التظاهرات⁽²⁾. ونظم طلبة الكليات وعمال

(1) كما تذكر ماريون فاروق سلاغيت وبيتر سلاغيت، «شعر معظم العراقيين ان النظام القديم كان قد سمح لشركات النفط بخداع البلاد بخصوص الأرباح التي كان ينبغي ان تخصص إلى التنمية الاقتصادية الوطنية». أنظر ماريون فاروق سلاغيت وبيتر سلاغيت، العراق منذ 1958: من الثورة إلى الديكتاتورية (لندن: أي بي توريس، 2001)، ص 78.

(2) من بغداد (كروكر) إلى وزارة الخارجية، # 144 - إضراب عام ضد إتفاقيات النفط، 23 شباط من عام 1952، الملفات السرية لوزارة الخارجية الأمريكية: العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950 - 1954 [المشار إليها هنا بالعراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950 - 1954]، المكتب رقم (15)؛ من بغداد (كروكر) إلى وزارة الخارجية، # 863 - إضراب

شركة التبغ نشاطات تعاطفية تتمثل في إيقاف الدوام في كانون الأول من عام 1953 تضامناً مع عمال شركة نفط البصرة المضربين على العمل⁽¹⁾. وقد وصف مراقبون أمريكيون، بضمنهم جيمس غورتادا القنصل الأمريكي في البصرة، كيف ان الغضب الوطني على سياسات الحكومة في الصناعة النفطية هيمن على خطابات المضربين وشعاراتهم. وقد أوحى هذه الشعارات بأن الحزب الشيوعي العراقي، الذي يمر الآن بفترة إحياء لنشاطاته بعد التراجع الكبير الذي وصل إليه في عام 1949، كان يحاول ربط الأحداث الجارية في إيران بالقلق على الصناعة النفطية العراقية⁽²⁾.

وكانت الدعوات الشعبية لعمليات إعادة التقييم المتعلقة باتفاقيات تقاسم الأرباح بين شركة نفط العراق والسلطات العراقية، ذات صلة وثيقة بهذه التظاهرات. وفي بواكير عام 1950، إنتقدت صحف عراقية قادة الحكومة لعدم ممارستهم الضغط بغية الحصول على

الطلبة في بغداد، الثاني عشر من آذار من عام 1952، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (17).

(1) وزارة القوة الجوية- قسم رسائل الاركان- من سجد بيرى بغداد العراق إلى واشنطن دي. سي، الثاني عشر من كانون الأول من عام 1953، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (3)؛ من بغداد (بيرى) إلى وزير الخارجية، # 353، السابع عشر من كانون الأول من عام 1953، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (2)؛ من البصرة (جيمس غورتادا) إلى وزارة الخارجية، # 92- إضراب شركة نفط البصرة: معلومات إضافية، 18 شباط من عام 1954، إدارة الارشيفات والسجلات الوطنية، مجموعة السجلات 84، العراق- السفارة والمفوضية الأمريكية، بغداد- السجلات العامة السرية، 1936-1961، الصندوق رقم (16).

(2) من البصرة (جيمس غورتادا) إلى وزارة الخارجية، # 92- إضراب شركة نفط البصرة: معلومات إضافية، الثاني عشر من شباط من عام 1954، العراق- السجلات العامة السرية، 1936-1961، الصندوق رقم (16).

عوائد أكبر من شركة نفط العراق. وكثيراً ما كانت أحزاب المعارضة تجادل بأن أي إجراء أقل من التأميم الكامل لشركة نفط العراق لم يكن مقبولاً⁽¹⁾. وبينما صادق مجلس الأعيان العراقي على الاتفاقية العراقية مع شركة نفط العراق الموقعة في شباط من عام 1952، فقد نظرت شرائح مهمة من الشعب، ولا سيما قوميين ودستوريين وعناصر منوثة للتوجه الاستعماري إلى شروط الاتفاقية نظرة تنم عن كراهية وبغض. وقد اعترف ادورد كروكر، السفير الأمريكي لدى العراق وقتذاك، إن الاتفاقية لم تحظ بالقبول سوى لأن أحزاب المعارضة غادرت ساخطة خلال التصويت. وكما اعترف كروكر، "لسوء الحظ، فاتهمات المعارضة بأن الاتفاقيات لم تكن مدروسة دراسة كافية، ولذا ينبغي ان لا تحوز على الشرعية، تكتسب الآن مصداقية كبيرة حتى من أناس يمتازون بالموضوعية والعقلانية"⁽²⁾.

وقد بقيت الرغبة الشعبية بحيازة سيطرة أكبر على موارد البلاد الوطنية جياشة طوال العقد. وقد حذر تقييم الاستخبارات الوطنية⁽³⁾

(1) من بغداد إلى وزارة الخارجية، #188 - مفاوضات النفط: تعليقات صحيفة، 24 آب من عام 1950، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (14)؛ من بغداد (كروكر) إلى وزارة الخارجية، التقرير النفطي الفصلي الذي يغطي الفترة من الأول من تموز إلى الثلاثين من ايلول من عام 1951، السابع من تشرين الثاني من عام 1951، العراق الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (14)؛ فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر (باولدر: مطبعة ويست فيو، 2012)، ص 71.

(2) من بغداد (كروكر) إلى وزارة الخارجية، دراسة برلمانية لاتفاقيات النفط، التاسع عشر من شباط من عام 1952، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (15).

(3) تعد تقييمات الاستخبارات الوطنية ذات طابع إجماعي لجميع الوكالات التي تشكل المجتمع الاستخباري الأمريكي، بما فيها وكالة المخابرات المركزية. وتعد تقييمات الاستخبارات الوطنية، فضلاً عن تقييمات الاستخبارات

الصادر عن المجتمع الاستخباري في كانون الثاني من عام 1953 من ان دبلوماسيين أمريكيين توقعوا ضغطاً أكبر من القيادة العراقية للحصول على حصة متزايدة من أرباح شركة نفط العراق و "تقليصاً في الموقف الامتيازي لشركات النفط الغربية" وقد اعترف القنصل الأمريكي جيمس غورتادا بالحساسيات القوية المعادية لشركة نفط العراق التي يديها السكان المحليون في البصرة. ولاحظ غورتادا ان جميع الساسة في البصرة تقريباً أيدوا تأميم شركة نفط البصرة⁽¹⁾. وعلى نحوٍ مماثل، فقد أصرت الأحزاب الوطنية العراقية الأكثر فاعلية، حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي، على تأميم الصناعة النفطية. وبعد سنتين إثنتين، توصلت الوكالات الاستخبارية إلى ان العداء الوطني والمعادي للاستعمار للموقف الامتيازي لشركة نفط العراق بقيّ يُشكل التهديد الرئيس لحملة الأمريكيين لتحقيق الاستقرار والسيطرة في القطاع النفطي⁽²⁾.

الوطنية الخاصة، بعضاً من أكثر التقارير الاستخبارية شمولية المقدمة إلى صانعي القرار في قضايا السياسة الخارجية.

(1) تؤثر الظروف والتيارات في الشرق الأوسط على الأمن الأمريكي، الخامس عشر من كانون الثاني من عام 1953، غرفة القراءة الالكترونية التابعة لوكالة المخابرات المركزية، ص 6 (إقتباس)؛ من البصرة (جيمس غورتادا، القنصل الأمريكي) إلى وزارة الخارجية، #63- شركة نفط البصرة، 20 أيار من عام 1953، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكتب رقم (15).

(2) من بغداد (جيلبرت لارسن) إلى وزارة الخارجية، #428- التقرير النفطي السنوي، العراق، 1954، الخامس عشر من آذار من عام 1955، الارشيفات الوطنية وإدارة السجلات، ار. جي 59، الملف العشري المركزي، العراق 1955-1959-88702553، الصندوق رقم (4960)؛ #435- تقييم الاستخبارات الوطنية- 56- 3602- رؤية لاستقرار العراق والسياسات الخارجية، السابع عشر من تموز من عام 1956، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية 1955-1957، المجلد الثاني عشر، ص 1004.

وقد شنت الحكومة العراقية حملة نشيطة لقمع الاعلام بغية تهدئة الانتقاد الموجه لعلاقتها بشركة نفط العراق. وكانت وزارة الجمالي قد علقت الرخصة بالنشر الممنوحة لصحيفة بصرية "لمقالاتها العنيفة" المنشورة خلال إضراب عمال شركة نفط البصرة⁽¹⁾. ونقل مراقبون أمريكيون تقييماهم المتعلقة بهذه الخطوات إلى رؤسائهم في واشنطن. وقد أكد جيمس غورتادا في آيار من عام 1953 ان الرقابة على الصحف التي اضطلع بها رئيس الوزراء فاضل الجمالي قد حجبت، على نحو سطحي في الأقل، الغضب الشعبي العام على شركة نفط البصرة. وأوضح غورتادا ان صحفاً محلية كانت تعج في السابق "بتعليقات لاذعة تتعلق بعمليات الشركة هنا ومن المفترض ان تعاود ذلك في حالة السماح لها بحرية النشر"⁽²⁾. وأكد دبلوماسيون أمريكيون ان التغطية الاعلامية للمسائل النفطية في عامي 1954 و1955 كانت إيجابية في معظمها، إلى حد كبير لأن الحكومة "قمت معظم الصحف في النصف الأخير من العام". وبحلول عام 1956، زعم ضباط في السفارة الأمريكية ان التأييد الشعبي لتأميم شركة نفط العراق والشكاوى الشعبية من الطابع الامبريالي للشركات الغربية قد تلاشت تقريباً⁽³⁾ وبسبب ما كان محللون أمريكيون يعرفونه عن

(1) من البصرة (جيمس غورتادا) إلى وزارة الخارجية، #75- التطورات السياسية في البصرة- كانون الأول من عام 1953، السادس من كانون الثاني من عام 1954، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (2).

(2) من البصرة (جيمس غورتادا، القنصل الأمريكي) إلى وزارة الخارجية، #63- شركة نفط البصرة، 20 آيار من عام 1953، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (15).

(3) من بغداد (جيلبرت لارسن) إلى وزارة الخارجية، #428- التقرير النفطي شبه السنوي، العراق، 1954، الخامس عشر من آذار من عام 1955، الارشيفات الوطنية وإدارة السجلات، ار. جي 59، الملف العشري المركزي،

مقاومة المعارضة للأجراءات البنيوية القائمة بين شركة نفط العراق والسلطات في بغداد، فلم تقم الرقابة الحكومية سوى بالقليل لتغيير المواقف الشعبية المتعلقة بقضايا النفط.

وكما في المجال الاقتصادي، فقد سلكت الحكومة المركزية منحاً متعسفاً في المجال السياسي. وقد اعترفت النخبة الحاكمة على نحو دائم لنظرائهم الأمريكيين بأنهم يوظفون طيفاً من الحيل للتلاعب في الانتخابات لمصلحتهم. وشهدت وكالة المخابرات المركزية "التدخل الحكومي الواسع النطاق" في الانتخابات التي جرت في حزيران من عام 1954، حيث إعتقل قادة عراقيون مرشحي المعارضة وهددوا آخرين باقصائهم عن الاشتراك في الانتخابات⁽¹⁾. وقد كتب مراقبون إن هذه الأساليب ضمنت لنوري السعيد ومجموعة أنصاره الانتصار على الدوام في الانتخابات والاستمرار في التمتع بفوائد مواجهة "برلمان لئّن العريكة"⁽²⁾. وفي أعقاب جولات المنافسات الانتخابية، واصل

العراق 1955-1959-88702553، الصندوق 4960 (إقتباس)؛ من بغداد (جيلبرت لارسن، الضابط الاقتصادي) إلى وزارة الخارجية، #416-نفط العراق 1956-النصف الأول، الرابع من كانون الثاني من عام 1957، الأرشيفات الوطنية وإدارة السجلات، أر. جي (59)، الملف العشري المركزي، العراق 1955-1959-88702553، الصندوق رقم (4961).

(1) من بغداد (بيري) إلى وزارة الخارجية، #479-محادثة مع شاكر الوادي، الرابع عشر من كانون الثاني من عام 1953، العراق-الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكتب رقم (2)؛ وكالة المخابرات المركزية، مذكرة مجلس الأمن القومي «مذكرة مجلس الأمن القومي-الانتخابات العراقية في الثامن من حزيران من عام 1954»، 24 تموز من عام 2009. وكالة المخابرات المركزية، السجلات البحثية، الأرشيفات الوطنية وإدارة السجلات، كولج بارك، من بغداد (ايرلاند، القائم بالأعمال المؤقت) إلى وزارة الخارجية، #19-الانتخابات البرلمانية، حزيران من عام 1954، تحليل وتعليق، الرابع عشر من تموز من عام 1954، العراق-الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكتب رقم (2).

(2) هوامش مذكرة نيكولاس تاتشر، بدون تاريخ، مستشارو الرئيس الأمريكي

النظام التعامل الصارم مع قوى المعارضة عبر فرض أحكام عرفية. وثمة تقارير من السفارة الأمريكية في بغداد كانت تعلق على نحو منتظم على قرار حكومة المدفعي بالغاء التراخيص الممنوحة للصحف التي تنتقد النظام. وبينما إنخفض عدد التشريعات الصادرة بموجب الأحكام العرفية للمدة من 1954 إلى 1956، فقد واصلت الحكومة المركزية على نحوٍ دوري إصدار قوانين الطوارئ التي سمحت بفرض الرقابة على الصحف وإحتجاز أعضاء المعارضة المشتبه بهم⁽¹⁾. وقد أعادت السلطات العراقية فرض أساليب سلطوية في أعقاب إندلاع أعمال شغب في البلاد خلال حرب السويس. وبينما أصدرت حكومة نوري السعيد في نهاية المطاف قراراً برفع الأحكام العرفية في آيار

لبرنامج الأمن المشترك، السجلات 1956-1957، الصندوق رقم (9)، مكتبة دوايت دي. ايزنهاور (إقتباس)؛ من فيليب ديليو. ايرلاند إلى وزارة الخارجية، آلية السيطرة على الانتخابات، الثامن عشر من تموز من عام 1952، المذكرة الألكترونية في أرشيف الأمن القومي 78: الدعاية الأمريكية في الشرق الأوسط [المشار إليها هنا بالمذكرة الألكترونية لأرشيف الأمن القومي]؛ من بغداد (نيكولاس تاتشر، السكرتير الأول في السفارة) إلى وزارة الخارجية، #75- تجدد نشاط قادة الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال، الثامن عشر من تموز من عام 1957، الارشيفات الوطنية وإدارة السجلات، ار. جي 84، العراق- السجلات العامة السرية، 1936-1961، الصندوق رقم (21)؛ مار، تاريخ العراق المعاصر، ص 73؛ عديد دويشا، العراق: تاريخ سياسي من الاستقلال إلى الاحتلال (برينستون: مطبعة جامعة برينستون، 2009)، ص 112.

(1) من بغداد (بيري) إلى وزارة الخارجية، #541، الثالث من شباط من عام 1953، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (4)؛ من بيري إلى وزارة الخارجية، #837- حوار مع شخصيات سياسية معارضة: عبدالرزاق الشيعلي، الحادي عشر من آيار من عام 1953، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (2)؛ من غلمان إلى وزارة الخارجية، #410، الحادي عشر من ايلول من عام 1956، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1955-1959، (المشار إليها هنا بالعراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1955-1959)، المكب رقم (1)؛ دويشا، العراق، ص 112-113.

من عام 1957⁽¹⁾، فأن النظام ما أنفك يعلق على نحوٍ منتظم عمل الصحف حتى صيف عام 1958⁽²⁾.

وكان تجريم النشاطات السياسية الدستورية سمة رئيسة أخرى للأسلوب الحكومي في بغداد. فقد حظرت الحكومة تأسيس الأحزاب السياسية في العراق في الوقت الذي شهد تولي ايزنهاور لمنصب الرئاسة⁽³⁾. وقد درست حكومة جميل المدفعي موضوع لبرلة المجال السياسي، بيد ان قانون الجمعيات المقترح كان يُثير معارضة شعبية واسعة جراء بنوده التي تتطلب ضرورة حصول أعضاء الأحزاب على

(1) مذكرة الحوار- نيكولاس تاتشر، السكرتير الأول في السفارة الأمريكية و خليل إبراهيم، مدير عام الارشاد والأذاعة- المشهد السياسي العراقي الداخلي، الرابع من آذار من عام 1957، الأرشيفات الوطنية وإدارة السجلات، ار. جي 84، العراق- السجلات المركزية السرية، 1936-1961، الصندوق (21)؛ مجلس تنسيق العمليات، بحث الارشاد العملياتي للعراق- الأمن الداخلي، 22 أيار من عام 1957، مكتب البيت الأبيض، كادر مجلس الأمن القومي: البحوث، 1948-1961- سلسلة الملفات المركزية لمجلس تنسيق العمليات، الصندوق رقم (44)، مكتبة الرئيس دوايت دي. ايزنخاور.

(2) من بغداد (نيكولاس تاتشر، السكرتير الأول في السفارة الأمريكية) إلى وزارة الخارجية، #94- وجهات نظر وزير الداخلية سامي فتاح بخصوص الصحافة ونشاطات حزب البعث، 30 تموز من عام 1957، الأرشيفات الوطنية وإدارة السجلات، ار. جي 84، العراق- السجلات العامة السرية، 1936-1961، الصندوق رقم (20)؛ مذكرة الحوار بين ديفيد نيوسوم والسكرتير الأول للسفارة الإيطالية، زيارة نوري السعيد إلى الولايات المتحدة الأمريكية، الوضع الداخلي العراقي، الثاني عشر من كانون الأول من عام 1957، الارشيفات الوطنية وإدارة السجلات، 1936-1961، الصندوق رقم (20).

(3) من بغداد (بيري) إلى وزير الخارجية، #861، التاسع من كانون الثاني، 1953، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكتب رقم (2).

تصاريح أمنية من وكالات أمنية حكومية لبيان سلامة مواقفهم⁽¹⁾. وقد حظر نوري السعيد الأحزاب السياسية مجدداً عقب الانتخابات التي جرت في عام 1954. ورفضت حكومته طلبات في تشرين الأول من عام 1954 لإعادة تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي ورفضت في شباط من عام 1956 طلباً لتأسيس حزب التحرير بوصفه جماعة سياسية إسلامية. وقد رفض نظام نوري السعيد لاحقاً مقترحات من حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي لتشكيل حزب وطني مشترك في تموز من عام 1956⁽²⁾. وبقي النشاط السياسي التقليدي

(1) من بغداد (فيليب إيرلاند، القائم بالأعمال) إلى وزارة الخارجية، # 954-تزايد المعارضة لحكومة المدفعي بوصفها حكومة رجعية، 20 حزيران من عام 1953، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (2)؛ من بغداد (ييري) إلى وزارة الخارجية، # 487-إستعراض التطورات السياسية العراقية، الأول من تشرين الأول من عام 1953-الأول من كانون الثاني من عام 1954، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (2).

(2) من بغداد (هيرمان فردريك ايلتس، السكرتير الثاني في السفارة) إلى وزارة الخارجية، # 551-التخمين بان نوري السعيد قد ينوي تقديم نظام من حزين، السادس عشر من آيار من عام 1955، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (1)؛ من بغداد (هيرمان فردريك ايلتس، السكرتير الثاني في السفارة) إلى وزارة الخارجية، # 643-نشر مذكرة كونفو مع كامل الجادرجي، الزعيم السابق للحزب الوطني الديمقراطي، 20 حزيران من عام 1955، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1955-1959، المكب رقم (1)؛ من بغداد (هيرمان فردريك ايلتس، السكرتير الثاني في السفارة) إلى وزارة الخارجية، # 600-التأسيس الفاشل «لحزب التحرير»، الثالث من شباط من عام 1956، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1955-1959، المكب رقم (1)؛ من بغداد (هيرمان فردريك ايلتس، السكرتير الثاني في السفارة) إلى وزارة الخارجية، # 34-رفض وزير الداخلية لطلب تأسيس حزب المؤتمر الوطني، السادس عشر من تموز من عام 1956، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1955-1959، المكب رقم (1).

محظوراً إلى ثورة تموز من عام 1958⁽¹⁾.

وكان المراقبون الأمريكيون مدركين للتأثير الجسيم الذي أحدثته الأحكام العرفية، وقمع الصحافة، وتجريم الحياة السياسية على المواقف الشعبية حيال الحكومة. وقد إنتقد السفير الأمريكي لدى العراق، بيرتون بيري، إنتقاداً قوياً تلاعب الحكومة العراقية بالانتخابات التي جرت في عام 1953، قائلاً:

تعتقد السفارة بأن هذه الانتخابات قد أخفقت في إعطاء شعور بالرضا بين الشعب... وفضلاً عن ذلك، فإن الاتهامات المؤكدة صحتها بالتدخل الحكومي الصريح من المحتمل ان تعطي دعماً أكبر للدعاية الشيوعية بأن للعراق حكومة "زائفة" تتواصل بانتخابات "زائفة" لبرلمان "زائف"⁽²⁾

وبعد أشهر، إلتقى عبدالرزاق الشихلي، زعيم الجبهة الشعبية المتحدة المنحلة، بالسفير بيري لمناقشة التطورات السياسية في العراق. وقد أبلغ الشихلي بيري بأن قمع الحكومة للصحافة وفرض الأحكام العرفية هما الدافعان الأكثر أهمية للسلخ الشيعي. وعلى نحوٍ مشابه، فقد حذر الزعيم الديني محمد حسن المظفر الذي يتخذ من البصرة مقراً له جيمس غورتادا في تشرين الأول من عام 1953 من ان السلوك

(1) من بغداد (نيكولاس تاتشر، السكرتير الأول في السفارة) إلى وزارة الخارجية، #909- وضع المعارضة- مقابلة مع صديق شنشل، الثامن عشر من آذار من عام 1958، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1955-1959، المكتب رقم (1).

(2) من بغداد (بيري) إلى وزارة الخارجية، #520- الانتخابات البرلمانية: تحليل وتعليق، 27 كانون الثاني من عام 1953، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكتب رقم (2).

السلطوي للنظام "ترك بذور إشكالات خطيرة (لحكومة نوري السعيد) في جنوبي العراق"⁽¹⁾. وقد إستنتج، فيليب ايرلاند، القنصل الأمريكي في بغداد، ان الانتقاد الشعبي للنخبة الحاكمة لتدخلها في الانتخابات التي جرت في حزيران من عام 1954 كان أوسع نطاقاً من أي وقت مضى⁽²⁾. وبعد سنوات، جادل مسؤولون في السفارة الأمريكية فضلاً عن جيمس ريتشاردز، المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي إلى المنطقة، بأن المقاومة الشعبية للحكومة كانت متأثرة تأثيراً كبيراً بقمع النظام للنشاطات السياسية⁽³⁾. وفي نهاية المطاف، فقبل شهر واحد من ثورة تموز من عام 1958، علق نيكولاس تاتشر على "المراة والاحباط المكثفين" للقوى اليسارية والمعادية للاستعمار التي لم تتمكن من إيجاد منفذ قانوني لطاقتها السياسية⁽⁴⁾. وقد اعترف

(1) من بغداد (بيرى) إلى وزارة الخارجية، # 837 - حوار مع شخصيات سياسية معارضة: عبدالرزاق الشيعلي، الحادي عشر من أيار من عام 1953، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكتب رقم (2)؛ من البصرة (جيمس غورتادا، الضابط المسؤول) إلى وزارة الخارجية، # 39 - زيارة الشيخ محمد حسن المظفر، زعيم ديني في البصرة، العاشر من تشرين الأول، 1953، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكتب رقم (16) (إقتباس).

(2) من بغداد (ايرلاند، القائم بالاعمال المؤقت) إلى وزارة الخارجية، # 19 - الانتخابات البرلمانية، حزيران من عام 1954 - تحليل وتعليق، الرابع عشر من تموز من عام 1954، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكتب رقم (2).

(3) # 429 - من السفارة في العراق (غللمان) إلى وزارة الخارجية، الخامس عشر من كانون الثاني من عام 1956، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية 1955-1957، المجلد الثاني عشر، ص 990؛ بغداد لريتشاردز، # 114، 29 آذار من عام 1957، الارشيفات الوطنية وإدارة السجلات، ار. جي 59، مكتب شؤون الشرق الأدنى - ملفات البلاد المعدة لبعثة ريتشاردز إلى الشرق الأوسط، 1956-1957، الصندوق رقم (18).

(4) من بغداد (نيكولاس تاتشر، السكرتير الأول للسفارة الأمريكية) إلى وزارة الخارجية، # 909 - وضع المعارضة - مقابلة مع صديق ششل، الثامن عشر

مراقبون أمريكيون إعتراضاً واضحاً بانعدام الترابط بين المناقشات الجارية في مجلس الأعيان العراقي والمواقف السياسية الشعبية. وفضلاً عن ذلك، فقد أظهرت تقييبتهم على نحوٍ مطرد بأن أفعال الحكومة قد ألهبت غضب الكثيرين من العراقيين.

وفضلاً عن دراستهم للحياة الحزبية في العراق، فقد درس المحللون أيضاً الولاءات السياسية لطيف واسع من المواطنين العراقيين ممن لم يكونوا مشاركين رسميين في النطاق السياسي. وأظهرت تقاريرهم بوضوح أنهم لم يكونوا مدركين إدراكاً جيداً للعداء العميق الذي أظهرته الكثير من المجموعات حيال الحكومة المركزية. وكان المراقبون مدركين للميول المعادية للحكومة التي يكنها الطلبة، والطبقة الوسطى، والمجموعات المهنية. وقد أورد السفير بيرى في شباط في عام 1953 ان منظمات الطلبة باتت متشككة تشككاً متزايداً بالسياسة الحكومية جراء عدم رغبة النخبة الحاكمة بالسماح للتعبير السياسي⁽¹⁾. وعلى نحوٍ مماثل، فقد أشارت إجتماعات مع قادة أحزاب منحلة ورئيس لجنة الشؤون الخارجية العراقية إلى وجود حس متزايد من السخط بين الطلبة⁽²⁾. وقد إعترفت الحكومة المركزية أيضاً بوجود مشاعر

من عام 1958، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1955-1959، المكب رقم (1).

(1) من بغداد (بيرى) إلى وزارة الخارجية، # 541، الثالث من شباط، 1953، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (4)؛ وزارة القوة الجوية - قسم رسائل الأركان - من بغداد العراق سجد بيرى إلى القوة الجوية المركزية واشنطن دي سي، 22 تشرين الثاني 1953، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (3).

(2) مذكرة الحوار - فائق السامرائي، نائب رئيس حزب الاستقلال والسيد جي. ار. بارو، 25 نيسان من عام 1953، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (2)؛ من بغداد (بيرتون بيرى)

معادية بشدة للنظام بين طلبة عراقيين. وبوصفها محاولة تصحيحية فاشلة في هذا الاتجاه، فقد ألقى فاضل الجمالي، الذي كان وقتذاك رئيساً للبرلمان العراقي، سلسلة من المحاضرات المناهضة للشيوعية على طلبة الجامعات في صيف عام 1953⁽¹⁾.

ولم يكن لهذا الاجراءات سوى تأثير ضئيل على الحساسيات السياسية لهذه المجموعات. وقد كتب جيلبرت لارسن، وهو ضابط إقتصادي في السفارة الأمريكية، دراسة في أيلول من عام 1954 تخص دور المثقفين، والطلبة، والمجموعات المهنية، والمحامين في الميدان السياسي. وبسبب غياب الفرص الاقتصادية للمواطنين الشباب والحائزين على تعليم جيد، لاحظ لارسن، إن هذه المجموعات كانت "عاملاً ينبغي أخذه بالحسبان" في المستقبل⁽²⁾. وقد أشار تقييم الاستخبارات الوطنية في تموز من عام 1956 إلى المخاطر البعيدة الأمد الناجمة عن الامكانيات الاقتصادية الفقيرة لمجموعة تشهد توسعاً سريعاً لطلبة وعمال من ذوي الياقات البيض في مدن كان من المرجح ان تطور أشكالاً متصاعدة من الوعي السياسي⁽³⁾. وثمة تقارير

إلى وزارة الخارجية، #848- حوارات مع قادة المعارضة: صادق البصام، 14 أيار من عام 1953، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (2).

(1) من بيرتون بيري إلى وزارة الخارجية، إقامة برنامج «غسل للدماغ» مناوئاً للشيوعية في معسكرات صيفية للطلبة، 26 أيار من عام 1953، مجلس الأمن القومي 78.

(2) من بغداد (جيلبرت لارسن، الضابط الاقتصادي) إلى وزارة الخارجية، #17- الاستقرار السياسي من خلال التنمية الاقتصادية، 20 أيلول من عام 1954، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (2).

(3) #435- التقييم الاستخباري الوطني 3602-56- رؤية لاستقرار العراق والسياسات الخارجية، 17 تموز من عام 1956، علاقات الولايات المتحدة

من السفارة ومسؤولين في القنصلية وأمريكيين ممن زاروا العراق، ومجلس تنسيق العمليات طوال عامي 1956 و1957 رسمت صورة قائمة على نحوٍ دائم. وقد حذرت هذه الدراسات من ان الائتلاجسيا الشابة باتت نافذة الصبر على نحوٍ متزايد بسبب عدم الاهتمام الذي تبديه حكومة نوري السعيد لشكاواهم وكانوا يتبنون مواقف معادية للحكومة باطراد⁽¹⁾.

وبينما زعم محللون أمريكيون ان نوري السعيد كان قد قمع الطلبة العراقيين قمعاً ناجعاً بحلول كانون الثاني من عام 1957⁽²⁾، فثمة تقارير لاحقة أظهرت بوضوح إنعدام شعبية النظام بين هذه العناصر.

-
- الامريكية الخارجية 1955-1957، المجلد الثاني عشر، ص 997-1010.
- (1) من بغداد (هيرمان فردريك ايلتس، السكرتير الثاني في السفارة الأمريكية) إلى وزارة الخارجية، # 122 - وجهات نظر النائب محمد بابان عن الوضع السياسي الداخلي في العراق، 14 آب من عام 1956، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1955-1959، المكتب رقم (1)؛ بغداد لريتشاردز، # 114، 29 آذار من عام 1957، الأرشيفات الوطنية وإدارة السجلات، ار. جي 59، مكتب الشؤون الشرق أوسطية- ملفات البلد المعدة لبعثة ريتشاردز إلى الشرق الأوسط، 1956-1957، الصندوق رقم (18)؛ مجلس تنسيق العمليات، بحث الارشاد العملياتي للعراق- الأمن الداخلي، 22 أيار من عام 1957، مكتب البيت الابيض، كادر مجلس الأمن القومي: البحوث، 1948-1961- مجلس تنسيق العمليات- سلسلة الملفات المركزية، الصندوق رقم (44)، مكتبة الرئيس دوايت دي ايزنهاور؛ تقرير مجلس تنسيق العمليات- خطة العمليات للعراق (مجلس الأمن القومي 5428)، السابع من آب من عام 1957، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية 1955-1957، المجلد الثاني عشر، ص 1065؛ بيترهان، هل إكتملت المهام؟ الولايات المتحدة الأمريكية والعراق منذ الحرب العالمية الأولى (اوكسفورد: مطبعة جامعة اوكسفورد، 2012)، ص 31.
- (2) من بغداد (نيكولاس تاتشر، السكرتير الأول في السفارة الأمريكية)، # 437 - النشاط السياسي الحالي للطلبة، 22 كانون الثاني من عام 1957، الارشيفات الوطنية وإدارة السجلات، ار. جي 84، العراق- السجلات العامة السرية، 1936-1961، الصندوق رقم (20).

ولم تكن الصورة التي رسمتها وكالات إستخبارية في حزيران من عام 1957 صورة وردية: لم يكن يوجد على الأرجح أي تناقض جدي في المعارضة التي أبدتها هذه المجموعات لحكومة نوري السعيد "الأكثر عرضة للاتهامات بالولاء للامبريالية الغربية" بما فيها (أي المجموعات - المترجم) عمال وطلبة حضريون⁽¹⁾. وثمة تقرير مشابه من المجتمع الاستخباري في تشرين الأول من عام 1957 لاحظ ما يلي:

يظهر التحدي الرئيس للمجموعة الحاكمة التقليدية من الطبقة الوسطى المتنامية (صغار المسؤولين والعمال من ذوي الياقات البيض، والتجار الصغار، والمهنيون، والمدرسون، والطلبة...) التي كانت نافذة الصبر وشديدة النقد جراء الهزيمة العربية في فلسطين، فضلاً عن إستيائها من الغرب، والتواقة لحيازة مكانة شخصية ووطنية⁽²⁾

وكما أوضح محللون أمريكيون طوال العقد، فقد جاهرت أقسام واسعة من الشعب، بما فيها طلبة، وطبقة وسطى، ومجموعات مهنية، بمشاعر معادية بشدة للحكومة على نحو متواصل.

وكان الأمريكيون متناغمين تناغماً جيداً، أيضاً، في تقييمهم للفتاوت البنيوي المتأصل في بنية الدولة العراقية للفترة ما بعد

(1) تقييم الاستخبارات الوطنية 3602-57 - رؤية للعراق، الرابع من حزيران من عام 1957، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية 1955-1957، المجلد الثاني عشر، ص 1048-1058.

(2) مسح الاستخبارات الوطنية - العراق - مسح الاستخبارات الوطنية 30، الأول من تشرين الأول من عام 1957، وكالة المخابرات المركزية غرفة القراءة الالكترونية، ص 30.

الاستعمارية. وبينما كانت المفاهيم والعبارات التي وظفوها لتقييم هذه الاتجاهات مغالية في التبسيط وكثيراً ما كانت إستشرافية في طبيعتها، فقد قيّم دبلوماسيون أمريكيون، على الرغم من ذلك، أهمية الانقسام البنيوي بين الاوليفاركية الحاكمة والطبقات الدنيا العراقية. ومن وجهة نظر السفير بيرى، فإن إندلاع الانتفاضة في تشرين الثاني من عام 1952 قد سلط الضوء على الانقسامات الخطيرة بين النظام المركزي وطبقاته الوسطى المحبطة، وعشائره البدائية، وطبقته الفلاحية البائسة. وثمة تحليلات مشابهة قدمها جيمس غورتادا وفيليب ايرلاند أشارت إلى مشاعر واسعة النطاق بين العراقيين تفيد بأن حكومتهم لا تعمل سوى لفائدة الطبقات الثرية المالكة للأراضي⁽¹⁾. ولعل التحليل الأكثر دقة من كل التحليلات الصادرة عن السفارة الأمريكية قد جاء من جيلبرت لارسن في ايلول من عام 1954. وقد اعتقد لارسن ان التهديدات المستقبلية للاستقرار في العراق كانت تنبع من "مقاومة الطبقة الحاكمة للإصلاحات" التي تنصب بفائدة الجماهير. وأضاف لارسن ان "الناس في هذه المجموعة يتجاهلون تجاهلاً كبيراً رفاهية الأغلبية ما لم يقوموا بشيء ما يخدم مصالحهم"⁽²⁾ وبهذا السياق، إستنتج

(1) من بغداد (بيرى) إلى وزارة الخارجية، # 383 - تظاهرات الثاني والعشرين من تشرين الثاني إلى السادس والعشرين من تشرين الثاني؛ الجوانب السياسية، الثامن من كانون الأول من عام 1952، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (2) (إقتباس)؛ من القنصلية الأمريكية، البصرة (جيمس غورتادا) إلى وزارة الخارجية، # 50 - التقرير السياسي الشهري - البصرة - آذار، الثاني من نيسان من عام 1953، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (2)؛ من بغداد (فيليب ايرلاند، القائم بالاعمال) إلى وزارة الخارجية، # 954 - المعارضة المتزايدة لحكومة المدفعي كونها حكومة رجعية، 20 حزيران من عام 1953، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (2).

(2) من بغداد (جيلبرت لارسن، الضابط الاقتصادي) إلى وزارة الخارجية، #

هنري وينز، مدير مكتب النقطة الرابعة في العراق ان البلد يحكمه "نادٍ من الوجهاء ممن يدخلون إلى مواقع الامتياز ويخرجون منها بحسب ما تسمح به الظروف"⁽¹⁾.

وقد رصدت الوكالات الاستخبارية الأمريكية، على نحوٍ مماثل، الشعور المعادي الذي تكنه جماهير المسحوقين للنظام. ووصفت التقييمات الاستخبارية للفترة من حزيران من عام 1956 إلى حزيران من عام 1957 أحد المآزق المهمة للشؤون السياسية العراقية: باتت السيطرة السياسية في ظل الحكومة والتاج محط إحتكار "أوليغاركية راسخة من الساسة المحترفين، ومالكي الأراضي الأثرياء، ورجال الأعمال، والزعماء العشائريين"⁽²⁾. وقد حذرت دراسات تخص الوضع في حزيران من عام 1957 أيضاً من وجود كتلة متنامية من العراقيين الحضريين والفلاحين من الواعين سياسياً يضمرون مواقفًا مناوئة بشدة للحكومة. وكما توقع التقرير فان:

117- الاستقرار السياسي من خلال التنمية الاقتصادية، 20 أيلول من عام 1954، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكتب رقم (2).

(1) هوامش مذكرة غليرنس رانداول- إجتماع مع هنري وينز، السابع عشر من تشرين الأول من عام 1956، غليرنس رانداول: المجلات، 1953-1961، الصندوق رقم (3)، مكتبة الرئيس دوايت دي. أيزنهاور (إقتباس)؛ دويشا، العراق، ص 149 يقدم إحصائيات دقيقة عن المجال المحدود للغاية «للحرس القديم» من الساسة الذين تولوا حقائباً وزارية في وزارات عدة قبل تموز من عام 1958.

(2) # 435- تقييم الاستخبارات الوطنية 56-6302- رؤية لاستقرار العراق والسياسات الخارجية، السابع عشر من تموز من عام 1956، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية 1955-1957، المجلد الثاني عشر، ص 998 (إقتباس)، تقييم الاستخبارات الوطنية- 57-3602- رؤية للعراق، الرابع من حزيران من عام 1957، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية 1955-1957، المجلد الثاني عشر، ص 1048-1058.

التطور الطبيعي، في المدى الأطول، لعوامل موجودة أصلاً في المجتمع العراقي ستواجه على الأرجح نظام الحكم الحالي المسيطر سيطرة محكمة مع تنامي تحديات قوية من عناصر تطالب بتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في شؤون الحكم⁽¹⁾.

وعلى نحو مشابه، جادل مسح الاستخبارات الوطنية عن العراق في تشرين الأول من عام 1957 بأن الحكومة في بغداد، في عيون العناصر الريفية في البلاد، كانت "غريبة وبغيضة وفاسدة" وعلى الرغم من جهود النظام لتحسين صورته الشعبية من خلال مشاريع التحديث والدعاية، فإن أعداداً كبيرة من المواطنين بقيت مرتابة ومناوئة على نحو كبير للطغمة الحاكمة في بغداد⁽²⁾.

وثمة مراقبون أمريكيون كانوا مهتمين إهتماماً خاصاً بالكيفية التي ينظر بها مواطنون عراقيون للولايات المتحدة الأمريكية في هذه الفترة من الحرب الباردة. وسرعان ما أدرك المحللون ان صورة الولايات المتحدة الأمريكية في العراق كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالصورة السائدة عن الطبقة الحاكمة غير الشعبية. وفي كانون الأول من عام 1952، علق السفير يري على "التطابق" بين الشعور المعادي للحكومة والشعور المعادي للأمريكيين بين المواطنين العراقيين حيث يعتقد يري ان الكثيرين من العراقيين القوا باللائمة على البريطانيين والأمريكيين

(1) تقييم الاستخبارات الوطنية-57-3602- رؤية للعراق، الرابع من حزيران من عام 1957، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية 1955-1957، المجلد الثاني عشر، ص 1053.

(2) مسح الاستخبارات الوطنية- العراق - مسح الاستخبارات الوطنية 30، الأول من تشرين الأول من عام 1957، وكالة المخابرات المركزية غرفة القراءة الالكترونية، ص 13.

لدعمهم نظام رئيس الوزراء نور الدين محمود. وبهذا السياق، فقد نقل ضابط في السفارة ويدعى جي. ار. باردو تقييم الحزب الوطني الديمقراطي بأن "الشعب العراقي سيكره" الأمريكيين بسبب دعمهم المستمر للسلطات المركزية في بغداد⁽¹⁾. وقد أشار مسح الاستخبارات الوطنية المتعلق بالعراق في تشرين الأول من عام 1957 أيضاً إلى ان الكتلة المتنامية من حرفيي الطبقة الوسطى والطلبة كانت "مستاءة من الغرب" وناقدة بشدة للولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾.

وقد وجدت هذه المشاعر المعادية للأمريكيين التعبير في صيغ عدة حيث تعرض مسؤولون أمريكيون إلى هجمات عنيفة من وقت لآخر. وقد أوجد هذا الأمر بيئة عمل تتسم بالعداء للعاملين في الجهاز الاعلامي الأمريكي وفي مكتب النقطة الرابعة. ولجأ متظاهرون إلى نهب مبنى الجهاز الاعلامي الأمريكي في بغداد وحرقه خلال الانتفاضة التي إندلعت في عام 1952. وقد واجه الموظفون في الجهاز الاعلامي الأمريكي جمهوراً معادياً أيضاً في أثناء عرض أفلام دعائية مناوئة للشيوعية على مشاهدين من خلفيات ريفية. وهوجمت وحدات السينما المتحركة التابعة للجهاز الاعلامي الأمريكي في مناسبات عدة في عامي 1953 و⁽³⁾ 1954. وواجه مسؤولو مكتب (النقطة الرابعة)

(1) من بغداد (بيري) إلى وزارة الخارجية، # 383 - تظاهرات الثاني والعشرين من تشرين الثاني إلى السادس والعشرين من تشرين الثاني؛ الجوانب السياسية، الثامن من كانون الأول من عام 1952، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950 - 1954، المكب رقم (2)؛ مذكرة الحوار - محمد حديد والسيد جي. ار بارو، 29 نيسان من عام 1953، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950 - 1954، المكب رقم (2) (إقتباس).

(2) مسح الاستخبارات الوطنية - العراق - مسح الاستخبارات الوطنية 30، الأول من تشرين الأول من عام 1957، وكالة المخابرات المركزية غرفة القراءة الالكترونية، ص 30.

(3) من بيرتون بيري إلى وزارة الخارجية، إحتلال مبنى الجهاز الاعلامي

مشاهداً عدوانية طوال العقد. وقد إعترف هنري وينز في شباط من عام 1954 بأن عدداً كبيراً من العراقيين كانوا متشككين تشككاً كبيراً بنشاطات مكتب النقطة الرابعة وقد وضعوا الأمريكيين إلى جانب البريطانيين في تعبيرهم عن عدائهم الشديد للأمبريالية. وخلال الاحتجاجات الصفية في كلية الزراعة في أبي غريب وكليات الطب في عام 1957، إنقلب الطلبة على أساتذتهم، منددين بالعاملين في مكتب النقطة الرابعة واصفين إياهم "بالجواسيس" الأمريكيين⁽¹⁾.

وثمة عدد كبير من المسائل أعطت دفعاً حيويّاً للتعبير عن معاداة الأمبريالية بين المواطنين العراقيين. وكان للدعم الأمريكي لإسرائيل والحرب الفرنسية في الجزائر دور كبير في تأجيج هذا العداء⁽²⁾. وتتمثل

الأمريكي، 24 تشرين الثاني، 1952، كتاب الأرشيف الألكتروني للأمن القومي 78؛ وزارة القوة الجوية- قسم رسائل الأركان- من بغداد سجد بيري إلى واشنطن دي. سي، 22 تشرين الثاني من عام 1953، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكتب رقم (3)؛ من بغداد (بيري) إلى وزارة الخارجية، # 657- نماذج من الدعاية المعادية للشيوعية، السادس عشر من آذار من عام 1954، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكتب رقم (3)؛ نيكولاس تاتشر، «تأملات في السياسة الخارجية الأمريكية حيال العراق في خمسينيات القرن العشرين»، في روبرت فيرنيا ووليم روجر (تحرير) ثورة عام 1958 في العراق (لندن: أي. بي تورييس، 1991)، ص 71.

(1) من بغداد (هنري وينز، مدير بعثة العمليات الأمريكية، بغداد)، موقف العراقيين المضّر بعمل بعثة العمليات الأمريكية، العاشر من شباط من عام 1954، الأرشيفات الوطنية وإدارة السجلات، أر. جي 84، العراق- السجلات العامة السرية، 1936-1961، الصندوق رقم (15)؛ من بغداد (نيكولاس تاتشر، السكرتير الأول في السفارة الأمريكية)، # 437- النشاط السياسي الحالي للطلبة، 22 كانون الثاني من عام 1957، الأرشيفات الوطنية وإدارة السجلات، أر. جي 84، العراق- السجلات العامة السرية، 1936-1961، الصندوق رقم (20).

(2) وزارة القوة الجوية- قسم رسائل الأركان- من بغداد سجد بيري إلى واشنطن دي. سي، 25 نيسان من عام 1954، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون

التطورات الأكثر تأثيراً في إتفاقية المساعدة العسكرية للعراق مع الولايات المتحدة الأمريكية وفي دخول العراق بحلف بغداد. وفي كلتا الحالتين، فقد أخافت ردود الأفعال السلبية للكثيرين من العراقيين المحللين الأمريكيين بما ان هذه المسائل قد ربطت الولايات المتحدة الأمريكية والنظام العراقي ربطاً وثيقاً. وقد تنامي الغضب الشعبي حيال الاجراءات الخاصة بالمساعدة العسكرية قبل توقيع الاتفاقية في نيسان من عام 1954. ومع الاطالة المملة للمفاوضات بين الطرفين في مطلع عام 1954، عبّر السفير بيرى عن قلقه الكبير من ان التآجيات تعطي وقتاً لبزوغ معارضة قوية. وقد كتب برقيات شديدة اللهجة إلى فوغي بوتوم في أواخر آذار حذر فيها من ان الرأي الشعبي قد تأجج حيال إتفاقية المساعدة العسكرية المحتملة وان الوقت بات ينفد على نحوٍ متسارع⁽¹⁾. وقد عبّر وزير الخارجية الأمريكي دالاس في ملاحظة تحذيرية بخصوص التوصل إلى إتفاقية ممكنة بعد أسابيع قلائل. ولاحظ دالاس ان الموقف "المتخاذل" لحكومة فاضل الجهمالي والشائعات ذات رد الفعل السلبي بشدة المتولدة بين دول عربية أخرى بخصوص الاتفاقية توحى بأن "الاتفاقية قد تتسبب بمشكلات أكبر

الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (3)؛ جوان ليناريت مايكل روميرو، «ثورة 1958 في العراق والبحث عن الأمن في الشرق الأوسط»، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تكساس في أوستن، 2008، 18؛ تاتشر، «تأملات في السياسة الخارجية الأمريكية حيال العراق في خمسينيات القرن العشرين»، ص 63.

(1) من بغداد (بيرى) إلى وزارة الخارجية، # 406، التاسع عشر من كانون الثاني من عام 1954، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (5)؛ من تروتيك إلى انطوني ايدن، # 65، العاشر من آذار من عام 1954، 7-835، الارشيفات الوطنية البريطانية؛ من بغداد (بيرى) إلى وزارة الخارجية، # 562، 24 آذار من عام 1954، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (5).

مما تقدمه من فوائد⁽¹⁾.

وثبت ان تقييم دالاس كان ثاقب البصيرة. وقد أورد كادر السفارة بانتظام ان أقساماً واسعة من الشعب كانت متشككة تشككاً كبيراً من أن الاتفاقية لن تحتم على العراقيين الانضمام إلى منظمة دفاعية مؤيدة للغرب⁽²⁾. ولاحظ فيليب ايرلاند في آيار من عام 1954 ان مجموعات المعارضة "المتطرفة" كانت تركز على التنديد بالاتفاقية التسليحية. وفي ذلك الصيف، توضحت المقاومة لهذه الاتفاقية على نحو بارز في البرامج الانتخابية للحزبين الوطني الديمقراطي والاستقلال⁽³⁾. والأمر الآخر الباعث على الخشية على نحو متساو كان يتمثل في حقيقة ان هذه المسألة لم تغب قط عن الخطاب الشعبي. ففي نيسان من عام 1957، ضغط الفريق الداغستاني وضباط عسكريون عراقيون آخرون ضغطاً قوياً على الأمريكيين لتوسيع المساعدة العسكرية. وقد أصر الضباط على

(1) # 1409 - من وزارة الخارجية (دالاس) إلى السفارة الأمريكية في العراق، الثامن من نيسان من عام 1954، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية 1952-1954، المجلد التاسع، ص 2375.

(2) وزارة القوة الجوية - قسم رسائل الأركان - من بغداد العراق سجد بيري إلى واشنطن دي. سي، الأول من آيار من عام 1954، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكتب رقم (3)، من بغداد (ايرلاند) إلى وزارة الخارجية، # 792 - ردود الأفعال العراقية على المساعدة التسليحية من الولايات المتحدة الأمريكية، السابع عشر من آيار من عام 1954، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكتب رقم (5).

(3) من بغداد (ايرلاند) إلى وزارة الخارجية، # 792 - ردود الأفعال العراقية على المساعدة التسليحية من الولايات المتحدة الأمريكية، السابع عشر من آيار من عام 1954، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكتب رقم (5)؛ من بغداد (ايرلاند)، القائم بالأعمال، إلى وزارة الخارجية، # 789 - البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية العراقية، الرابع عشر من آيار من عام 1954، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكتب رقم (2).

ضرورة ان يحوز القادة العراقيون على "فوائد ملموسة" تكون "معادلة للسخط الكامن" ضمن القوات المسلحة المتعلق باصطفاف بغداد مع الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾.

وقد أظهر مراقبون أمريكيون إتجاهات متطابقة تقريباً تخص إتفاقية الدفاع التركية- الباكستانية (التي تطورت إلى حلف بغداد). ولاحظ المحللون وجود إشارات منذرة بسوء تتم عن السخط بين أقسام واسعة من الشعب قبل فترة طويلة من إنضمام العراق إلى المنظمة الدفاعية الاقليمية في شباط من عام 1955. وفي مطلع آيار من عام 1953، كان أعضاء الكادر في السفارة يوردون انباء عن توزيع الحزب الشيوعي العراقي لمنشورات وكانت رابطة المحامين العراقيين تطالب بالتصدي للاتحاد التركي-الباكستاني⁽²⁾. وقد تصاعدت وتائر الشائعات في عامي 1953 و 1954 بأن الأمريكيين كانوا يمارسون ضغطاً على القيادة العراقية للانضمام إلى المجموعة الدفاعية في غمرة المفاوضات المتعلقة باتفاقية المساعدة العسكرية. وقد عبّر حزب الاستقلال، والحزب الوطني الديمقراطي، ونقابات طلابية مختلفة

(1) من بغداد (نيكولاس تاتشر، السكرتير الأول في السفارة الأمريكية) إلى وزارة الخارجية، # 635- خيبة أمل الفريق الداغستاني من الملاحق الاضافية لبرنامج المساعدة العسكرية للعراق، الخامس من نيسان من عام 1957، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1955-1959، المكب رقم (9) (إقتباس)، تريب، تاريخ العراق، ص 137؛ تاتشر، «تأملات في السياسة الخارجية الأمريكية حيال العراق في خمسينيات القرن العشرين» ص 66..

(2) من بغداد (بيرري) إلى وزارة الخارجية، # 866- منشورات شيوعية تهاجم الوزير دالاس، 20 آيار من عام 1953، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (3)؛ من بغداد (بيرري) إلى وزارة الخارجية، # 24- الزيادة في المطالب اليسارية قد تشير إلى وجود نشاط مكثف للدعاية الشيوعية في المناطق الريفية، السابع من تموز من عام 1953، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (3).

عن معارضتهم الشديدة في عام 1954 للتحالف الدفاعي الاقليمي، وقاموا بتنظيم عدد من التظاهرات في بغداد احتجاجاً على عضوية العراق في المجموعة⁽¹⁾ (المقصود عضوية العراق بالحلف المؤيد للغرب - المترجم).

وكما حذر محللون أمريكيون، فقد تسبب إنضمام العراق للحلف التركي - الباكستاني في شباط من عام 1955 بحدوث تفجر في الغضب. وقد إندلعت تظاهرات ضد حلف بغداد على إمتداد البلاد في العراق في أواخر شباط ولم تتوقف إلا بتدخل الأجهزة الأمنية⁽²⁾. وقد اعترف السفير والدييار غلمان، المتعاطف تعاطفاً كبيراً مع النظام العراقي ومع نوري السعيد بالأخص، بأن عضوية العراق بحلف بغداد تشكّل واحدة من أقوى التظلمات التي تبديها المعارضة⁽³⁾. وقد إنفق المجتمع

(1) من بغداد (جون بارو: السكرتير الثاني في السفارة الأمريكية) إلى وزارة الخارجية، # 447 - تخمين متزايد من بغداد حيال الحلف العسكري الذي ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية والذي يضم العراق وتركيا وإيران وباكستان، 29 كانون الأول من عام 1953، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950 - 1954، المكتب رقم (5)؛ وزارة القوة الجوية - قسم رسائل الأركان - من بغداد سجد بيري إلى واشنطن دي. سي، 20 آذار من عام 1954، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950 - 1954، المكتب رقم (3)؛ من بغداد (ايرلاند، القائم بالاعمال) إلى وزارة الخارجية، # 789 - البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية العراقية، 14 أيار من عام 1954، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950 - 1954، المكتب رقم (2).

(2) من بغداد (هيرمان فردريك ايلتس، السكرتير الثاني في السفارة الأمريكية) إلى وزارة الخارجية - # 543 - «مذكرات عن الوضع في الالوية الشمالية»، الحادي عشر من أيار من عام 1955، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1955 - 1959، المكتب رقم (1)؛ تاتشر، «تأملات في السياسة الخارجية الأمريكية حيال العراق في خمسينيات القرن العشرين»، ص 70

(3) # 429 - السفارة الأمريكية في العراق (غلمان) إلى وزارة الخارجية، الخامس عشر من كانون الثاني من عام 1956، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية

الاستخباري مع هذا الرأي. وأضافت "الملاحظات الاستخبارية اليومية" الصادرة عن مجلس تنسيق العلاقات في الخامس من نيسان من عام 1956 ان عضوية العراق بحلف بغداد قد عزلت نوري السعيد عن مصر والعربية السعودية⁽¹⁾. وقدم تقييم الاستخبارات الوطنية الصادر في السابع عشر من تموز من عام 1956 المعنون "رؤية لاستقرار العراق والسياسات الخارجية" آراء مشابهة. وجادل تقييم الاستخبارات الوطنية بأن الحس الوطني بالعزلة عن العالم العربي كان "واسع النطاق بين العراقيين الواعين سياسياً"، وان "الهواجس من حلف بغداد بين الأشخاص المتنفذين كانت تتنامى"⁽²⁾. وكان نوري السعيد صريحاً بهواجسه الشخصية حيال حلف بغداد؛ وقد أورد مدونو ملاحظات أمريكيين في لقاء مع نوري السعيد في أواخر كانون الأول من عام 1955 الآتي:

قال نوري ان العراق عرضة للأزدراء في العالم العربي كونه البلد العربي الوحيد الذي إنضم إلى الحلف. وقد شعر بأن العراق كان خاضعاً لمحاكمة أمام العالم العربي لاضطلاحه بهذه الخطوة، وان العالم العربي عموماً شعر بأن الحلف لم يكن أكثر من منظمة شبيهة "بفقاعة صابون"⁽³⁾.

الخارجية 1955-1957، المجلد الثاني عشر، ص 990.

(1) مجلس تنسيق العمليات، مذكرات يومية للاستخبارات، الخامس من نيسان 1956، نظام الإشارة إلى الوثائق المطاط اللثام عن سريتها.

(2) # 235 - تقييم الاستخبارات الوطنية 56-3602 - رؤية لاستقرار العراق والسياسات الخارجية، السابع عشر من تموز من عام 1956، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية 1955-1957، المجلد الثاني عشر، ص 1005.

(3) # 428 - مذكرة إفتتاحية، شباط من عام 1956، علاقات الولايات المتحدة

وقد تفاقم القلق الأمريكي والعراقي المشترك حيال حلف بغداد حين إندلعت أزمة السويس. وقد إحتج طلبة في كليات عدة في بغداد على مشاركة العراق في الحلف خلال أحداث السويس⁽¹⁾. وفضلاً عن العوامل الاقتصادية والسياسية الأخرى التي نوقشت في أعلاه، كان ثمة تطابق وثيق في الآراء بين دبلوماسيين أمريكيين ومحليين إستخباريين. وقد أشار المسح الاستخباري الوطني لشهر تشرين الأول من عام 1957 وتقييم الاستخبارات الوطنية الخاصة لشهر شباط من عام 1958 (المعنون "إمكانات وعواقب خطوات الاتحاد العربي") إلى مشاركة العراق بحلف بغداد بوصفها واحدة من أهم عوامل القلق التي تغذي الشعور الشعبي المعادي للحكومة⁽²⁾. وعلى نحو مماثل، فقد لاحظ السفير غلمان وجود إتهام مقلق قبل أسابيع من الإطاحة بالحكومة. وقد حدد غلمان وجود أصوات منشقة بين العراقيين، بما فيها الانتلجنسيا والمهنيون الشباب، ممن كانوا معجبين بالزعيم المصري جمال عبدالناصر ومبغضين لدور العراق في تأسيس حلف بغداد⁽³⁾.

الأمريكية الخارجية 1955-1957، المجلد الثاني عشر، ص 987.

(1) من بغداد (نيكولاس تاتشر، السكرتير الأول في السفارة الأمريكية)، # 437- النشاط السياسي الطلابي الحالي، 22 كانون الثاني من عام 1957، الارشيفات الوطنية وإدارة السجلات، أر. جي 84، العراق- السجلات العامة السرية، 1936-1961، الصندوق رقم (20).

(2) مسح الاستخبارات الوطنية- العراق- مسح الاستخبارات الوطنية، الأول من تشرين الأول 1957، وكالة المخابرات المركزية غرفة القراءة الالكترونية، ص 31؛ تقييم الاستخبارات الوطنية الخاصة 30-58- إمكانات وعواقب خطوات الاتحاد العربي، 20 كانون الثاني من عام 1958، وكالة المخابرات المركزية غرفة القراءة الالكترونية.

(3) من بغداد (غلمان) إلى وزارة الخارجية، # 1140- مقترحات المساعدة العسكرية المتعلقة بالعراق، الرابع من حزيران من عام 1958، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1959-1995، المكتب رقم (9).

وإجمالاً، كان المراقبون الأمريكيون يراقبون مراقبة دقيقة عدداً من المناقشات الاقتصادية والسياسية المهمة في العراق في الفترة ما قبل الثورة. ومن الانصاف ان نستنتج، كما هو الأمر مع الأجهزة الاستخبارية الأمريكية قبل الثورة الكوبية في عام 1959 والثورة الإيرانية في عام 1979، ان المراقبين الأمريكيين "لم يكونوا خاضعين لأوهام تتعلق بشعبية" النخبة الحاكمة العراقية أو إفتقارها للشعبية⁽¹⁾. وقد وصفت تقييمات من محللين أمريكيين بوضوح ما كان يبدو على أنه إنموذج واضح: ان الحكومة العراقية كانت تفتقر للشعبية على نحو دائم وعميق بين أقسام واسعة من سكانها. وتنطبق هذه الاتجاهات على كامل علاقة إدارة ايزنهاور مع النظام العراقي قبل تموز من عام 1958. وعند إعادة صياغة تقييم مالكولم غلادويل للمخابرات الإسرائيلية في عام 1973، في حالة الشروع بدراسة الفترة التي شهدت الإطاحة بالحكومة العراقية في الرابع عشر من تموز من عام 1958 ثم العودة إلى ما قبلها، فأن "المعلومات الوثيقة" لتحذير النظام الذي سيصبح في نهاية المطاف ضحية لسخط شعبي تبدو واضحة على نحو صريح⁽²⁾.

(1) روبرت جيرفيس، لماذا تفشل المخابرات: دروس من الثورة الإيرانية وحرب العراق (إيتاكا: مطبعة جامعة كورنيل، 2010)، 26 (إقتباس)؛ هوغ توماس، «كوبا: الولايات المتحدة الأمريكية وباتستا، 1952-1958»، الشؤون العالمية 149، العدد الرابع (ربيع 1987)، 169-175؛ لويس أي بيريز، كوبا والولايات المتحدة الأمريكية: أواخر المودة الفريدة (مطبعة جامعة جورجيا، 2003)، 233-237. وقد توصل روميرو إلى إستنتاج مشابه حيال المراقبين الأمريكيين للشؤون العراقية. أنظر روميرو، «ثورة 1958 العراقية والبحث عن الأمن في الشرق الأوسط»، ص 80، 96.

(2) غورديل، «ربط النقاط: تناقضات الاصلاح الاستخباري»، ص 83.

الاستراتيجيات الأمريكية حيال العراق

على الرغم من تحديد الاتجاهات القوية للشعور المعادي للحكومة في البلاد، فإن السياسات الأمريكية في العراق كانت ثابتة في تقييماتها نسبياً عند نهاية فترة الملكية الهاشمية. وقد أُمست متجذرة في إلزام صارم بالوضع الراهن السياسي الأوسع كما جسده فاضل الجمالي ونوري السعيد ونخب أخرى في الدوائر الحاكمة العراقية. وفي حقيقة الأمر، إختارت إدارة ايزنهاور تعميق شراكتها الاستراتيجية مع العراق الهاشمي في الفترة ما قبل الثورية. وقد أسهمت الامتيازات النفطية الأمريكية، وبرامج المساعدة العسكرية، والدعم لحلف بغداد، ومشاريع التحديث في خدمة هذا الهدف الاستراتيجي الأكبر. وقدمت إدارة ايزنهاور أيضاً دعماً ملموساً للحكومة العراقية على شكل مساعدة دعائية وأمنية. وعند إستعادة أحداث الماضي، يبدو ان هذه القرارات المتعلقة بالسياسة تتعارض مع البديهة تقريباً بسبب ما كان يعرفه المراقبون حول المخاطر الاقتصادية والسياسية المحدقة بالحكومة العراقية في هذه الفترة.

وكان دور الجهاز الاعلامي الأمريكي رئيساً في نشر الأمريكيين للدعاية في بغداد. وكان هذا الجهاز منخرطاً إنخراطاً فاعلاً بحلول عام 1951 في إنتاج وتوزيع الدعاية المعادية للشيوعية والمناوئة للسوفيت لتوظيفها للاستهلاك الشعبي العراقي⁽¹⁾. وكما هو الحال

(1) من ادورد اس. كروكر الثاني إلى وزارة الخارجية، ملصق مناوىء للشيوعية

مع برامج المعلومات التي تقوم بها النقطة الرابعة، فإن هذه الحملة الدعاية كانت نتاجاً لشراكة تعاونية بين الجهاز الاعلامي الأمريكي والسلطات المركزية. وقد أصدرت المديرية العامة للدعاية في بغداد سلسلة من الكُتيبات في عام 1954 هاجمت فيها مصداقية الحزب الشيوعي العراقي بتأكيدا على الأواصر بين الصهيونية والشيوعية وقد لعب الجهاز الاعلامي الأمريكي دوراً مهماً في هذه المبادرة باعداده لقائمة بـ(500) عنوان في بغداد بإمكان العراقيين إرسال موادهم إليها بالبريد⁽¹⁾. وبحلول آذار من عام 1955، وصف الجهاز نفسه "بالمصدر الرئيس للاعلام المعادي للشيوعية في البلاد"⁽²⁾.

عمل الجهاز الاعلامي الأمريكي أيضاً إلى جانب السلطات المركزية في محاولة تغيير المواقف السائدة حيال حلف بغداد. وقد وزع الجهاز الاعلامي الأمريكي مواداً منشورة تسعى إلى تقويض مفهوم الحياد في الشؤون الخارجية⁽³⁾. وبهذا الصدد، درس الأمريكيون دراسة

أعده الجهاز الاعلامي الأمريكي في بغداد، العاشر من آذار من عام 1951، المذكرة الالكترونية لأرشفيف الأمن القومي 78؛ من ادورد اس. كروكر الثاني إلى وزارة الخارجية، برنامج إعلامي مقترح للعراق، 16 أيار من عام 1952، المذكرة الألكترونية لأرشفيف الأمن القومي 78.

(1) من بغداد (بيري) إلى وزارة الخارجية، # 657 - نماذج من الدعاية المعادية للشيوعية، 16 آذار من عام 1954، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكتب رقم (3).

(2) مجلس تنسيق العمليات - تقرير التقدم لمجلس الأمن القومي 5428، العاشر من آذار من عام 1955، الارشيفات الوطنية وإدارة السجلات، ار. جي 59، مشاركة وزارة الخارجية في مجلس تنسيق العمليات ومجلس الأمن القومي، 1947-1963 - ملفات إدارية ومتسلسلة زمنياً، 1953-1961، الصندوق رقم (26).

(3) من بيرتون بيري إلى وزارة الخارجية، الهجوم على الحياد العراقي، 19 كانون الثاني من عام 1954، المذكرة الألكترونية لأرشفيف الأمن القومي 78؛ مجلس تنسيق العمليات - تقرير التقدم لمجلس الأمن القومي 5428،

موجزة إمكانية تسليم أجهزة بث متحركة إلى محطات الاذاعة العراقية لمواجهة برامج عبدالناصر التي يبثها إلى العراق. وقد إتخذوا قراراً بالصد من هذا الخيار لخشيتهم من إلحاق الضرر بالاسهامات البريطانية القائمة في هذا المجال ولأنها ستربط الولايات المتحدة الأمريكية ربطاً وثيقاً للغاية بهذه البرامج الاذاعية⁽¹⁾. وعلى الرغم من ذلك، واصلت الولايات المتحدة الأمريكية توظيف المساعدة الدعائية بوصفها وسيلة لتعزيز شراكتها الثنائية مع العراق حتى تموز من عام 1958⁽²⁾.

وقد ألزمت إدارة ايزنهاور نفسها أيضاً بدعم الشرطة العراقية وقوات الأمن وتجهيزهما وتدريبهما. وكما هو الحال مع المساعدة الدعائية، تلاشى تأثير هذا القرار السياسي بوجه تقارير لا تُعد ولا

العاشر من آذار من عام 1955، الارشيفات الوطنية وإدارة السجلات، ار. جي 59، مشاركة وزارة الخارجية في مجلس تنسيق العمليات ومجلس الأمن القومي، 1947-1963-ملفات إدارية ومتسلسلة زمنياً، 1953-1961، الصندوق رقم (26).

(1) من كولونيل ار. بي. روس جي. ار، إلى السيد المر بي ستاتس، الضابط التنفيذي، الحادي عشر من شباط من عام 1955، منظومة الوثائق المhap اللثام عن سريتها؛ من ارثر ريتشاردز إلى وكيل وزير الخارجية، تعزيز مقترح منشآت البث الاذاعي في العراق، 17 نيسان من عام 1956، الارشيفات الوطنية وإدارة السجلات، ار. جي 59، مشاركة وزارة الخارجية في مجلس تنسيق العمليات ومجلس الأمن القومي، 1947-1963-ملفات إدارية ومتسلسلة زمنياً، 1953-1961، الصندوق رقم (21)؛ من السيد ويلكنس إلى السيد ريتشاردز، المساعدة في تعزيز المنشآت الاذاعية في بغداد، 16 نيسان من عام 1956، الارشيفات الوطنية وإدارة السجلات، ار. جي 59، مشاركة وزارة الخارجية في مجلس تنسيق العمليات ومجلس الأمن القومي، 1947-1963-ملفات إدارية ومتسلسلة زمنياً، 1953-1961، الصندوق رقم (21).

(2) # 101- من السفارة الأمريكية في العراق (غالمان) إلى وزارة الخارجية، 12 آذار من عام 1958، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، 1958-1960، المجلد الثاني عشر، ص 297.

تحصى أكدت على الانعدام العميق لشعبية الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة العراقية. وقد أظهرت دراسات عن الأجهزة الأمنية وقوات الشرطة العراقية ان الدعم الأمريكي لهذه المؤسسات سيربط الولايات المتحدة الأمريكية ربطاً وثيقاً بجهاز مكروه وقمعي من أجهزة النخبة الحاكمة المحتقرة. وقد حدد السفير بيرى تحديداً ينطوي على ذكاء أحد الموروثات الدائمة لوثة عام 1948: "المقت الكبير للشرطة بين الأطياف الدنيا من الشعب". وقد إتفق هيرمان ايلتس المسؤول في السفارة الأمريكية مع هذا الرأي، مجادلاً بأن المواطنين العراقيين قد أظهروا "إزدراءً تقليدياً ينتشر في الشرق الأوسط لجهاز الشرطة"⁽¹⁾ وقد قدم مجلس تنسيق العمليات، على نحوٍ مشابه، وصفاً "للمقت" الشعبي الواسع النطاق للشرطة، الأمر الذي أعاق فاعليتها⁽²⁾.

وعلى الرغم من هذه التعابير الواضحة على نحوٍ صريح للشعور الشعبي المعادي للشرطة، فقد وسعت الولايات المتحدة الأمريكية تعاونها الاستراتيجي مع الشرطة وقوات الأمن العراقية. وكما هو الحال مع الكثير من مجالات الحياة العراقية، كانت قوات الشرطة العراقية

(1) من بغداد (بيرى) إلى وزارة الخارجية، # 383 - تظاهرات الثاني والعشرين من تشرين الثاني إلى السادس والعشرين من تشرين الثاني؛ الجوانب السياسية، الثامن من تشرين الثاني من عام 1952، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (2) (إقتباس أول)؛ من بغداد (هيرمان فرديريك ايلتس، السكرتير الثاني في السفارة الأمريكية) إلى وزارة الخارجية، # 617 - عمليات الشرطة الأخيرة ضد الحزب الشيوعي العراقي، العاشر من حزيران من عام 1955، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1955-1959، المكب رقم (1) (إقتباس ثان).

(2) # 427 - تقرير مجلس تنسيق العمليات بخصوص العراق - تحليل الوضع الأمني الداخلي في العراق والأجراء الموصى به، الرابع عشر من كانون الأول 1955، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية 1955-1957، المجلد الثاني عشر، ص 981.

المحافظة تقليدياً على السلطة البريطانية. وقد شرعت إدارة ايزنهاور بدراسة تقديم مساعدة للشرطة والقوات الأمنية في عام 1955. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تفكر في توفير معدات للشرطة، غير ان البريطانيين رفضوا الفكرة لخشيتهم من حصول الشرطة العراقية على نوعين مختلفين من المعدات. وفي نهاية المطاف إستقر رأي الدبلوماسيين الأمريكيين على تقديم منح سنوية لتدريب عشرة ضباط عراقيين في اكاديميات أمريكية⁽¹⁾.

وكما في مجال المعونة العسكرية، فقد أفضت الالتماسات العراقية المتواصلة لطلب مساعدة إضافية إلى حدوث توسع في هذا البرنامج. وقد قدم رئيس الوزراء نوري السعيد طلباً يحتوي على قائمة واسعة في مداها للحصول على معدات للشرطة بقيمة تزيد على عشرة ملايين دولار أمريكي في كانون الثاني من عام 1957⁽²⁾. وكان المسؤولون

(1) # 427- تقرير مجلس تنسيق العمليات بخصوص العراق- تحليل للوضع الأمني الداخلي في العراق والأجراء الموصى به، الرابع عشر من كانون الأول من عام 1955، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية 1955-1957، المجلد الثاني عشر، ص 985؛ مجلس تنسيق العمليات- مذكرة للاجتماع الخاص في السابع من أيار من عام 1956- مجلس الأمن القومي 5428 مجموعة العمل 1290- دي العراق، الثالث عشر من حزيران من عام 1956، مكتب البيت الأبيض، كادر مجلس الأمن القومي: بحوث، 1948-1961- مجلس تنسيق العمليات سلسلة الملفات المركزية، الصندوق رقم (44)، مكتبة الرئيس دوايت. دي. ايزنهاور؛ مجلس تنسيق العمليات، الخلاصات الاستخبارية اليومية، 27 أيلول من عام 1955؛ منظومة الوثائق المماط اللثام عن سريتها؛ من إدارة التعاون الدولي، المساعدة للقوات الأمنية الداخلية العراقية، الرابع من نيسان من عام 1957، الأرشفات الوطنية وإدارة السجلات، ار. جي 59، مكتب شؤون الشرق الأدنى- ملفات البلاد المعدة لبعثة ريتشاردز إلى الشرق الأوسط، 1956-1957، الصندوق رقم (13).

(2) من نيكولاس تاتشر إلى أدورد واغونر، مكتب شؤون الشرق الأدنى، الأول من أيار، 1958، الأرشفات الوطنية وإدارة السجلات، ار. جي 59، مكتب

الأمريكيون غير راغبين بقبول طلبات نوري السعيد المبالغ فيها، وعلى الرغم من ذلك فقد أفضى الحاحه الهيجاني إلى حصول توسع كبير في المساعدة العسكرية الأمريكية وخلال زيارة بعثة ريتشاردز إلى العراق في نيسان من عام 1957، وعد السفير الخاص جيمس ريتشاردز العراقيين بمليون دولار أمريكي لقاء تجهيز معدات حديثة للشرطة والقوات الأمنية. وفضلاً عن هذه المساعدة، فقد كرر ريتشاردز الالتزام الأمريكي بمساعدة الشرطة وتدريبها بغية تدعيم الأسس المتداعية للحكومة⁽¹⁾.

وجاء إعلان ريتشاردز في بيئة معلوماتية أشارت إشارة واضحة إلى ان الأمريكيين كانوا يوسعون علاقتهم بجهاز أمني يفتقر إفتقاراً كبيراً إلى الشعبية. وثمة تحليلات أصدرتها (النقطة الرابعة)، ومجلس تنسيق العمليات، ووكالات أخرى في ربيع عام 1957 وصيفه حذرت من ان عناصر معارضة (بكسر الراء- المترجم) وذات توجه وطني تكن كراهية للشرطة العراقية. وقد أصرت هذه التحليلات على ضرورة ان لا يربط الدبلوماسيون الأمريكيون أنفسهم "بالجوانب السياسية" للقوات الأمنية. وعلى الرغم من ذلك، لم يزل كاتبو هذه

شؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا- مكتب شؤون الشرق الأدنى- الملفات المتعلقة بالعراق والأردن، 1956-1959، الصندوق رقم (13)؛ محادثة هاتفية بين السيد إيغل ودينس أي. فيزجيرالد، 31 من كانون الثاني من عام 1957، دينس أي. فيزجيرالد، 1945-1969، الصندوق رقم (25)، مكتبة الرئيس دوايت دي ايزنهاور.

(1) من غلمان إلى وزارة الخارجية، # 1667، الثامن من نيسان من عام 1957، الأرشفات الوطنية وإدارة السجلات، ار. جي 59، مكتب شؤون الشرق الأدنى، ملفات البلاد المعدة لبعثة ريتشاردز إلى الشرق الأوسط، 1956-1957، الصندوق رقم (18)؛ مجلس تنسيق العمليات، بحث التوجيه العملياتي للعراق، الأمن الداخلي، 22 أيار من عام 1957، منظومة الوثائق المطاط اللثام عن سريتها.

التحليلات يستنتجون ان المساعدة الأمريكية بإمكانها ان تحسن الثقة الشعبية بالشرطة على نحو كبير⁽¹⁾. ولسوء الحظ، فقد عرض كاتبو هذه البرقيات مجالات معينة تتعلق بالكيفية التي ستمكن من خلالها المساعدة الأمريكية من إعادة الثقة الشعبية بالسلطات. ولم تعالج هذه البرقيات مسألة ان هذه الثقة الشعبية ربما لم يكن متواجدة قط في السابق⁽²⁾.

وتستحق تحليلات مكتب (النقطة الرابعة) المتعلقة بالشرطة دراسة أدق. وقد أعدت الوكالة سلسلة من الدراسات في نيسان من عام 1957 لمساعدة مخططي السياسة في تحديد شكل معين لبرنامجهم للمساعدات في سياق بعثة ريتشاردز. وقد بدأ أحد تقارير مكتب

(1) تقرير مجلس تنسيق العمليات - خطة العمليات الخاصة بالعراق (مجلس الأمن القومي 5428)، السابع من آب من عام 1957، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية 1955-1957، المجلد الثاني عشر، ص 1062-1068؛ من إدارة التعاون الدولي، المساعدة المقدمة لقوات الأمن الداخلي العراقية، الرابع من نيسان من عام 1957، الأرشيفات الوطنية وإدارة السجلات، ار. جي 59، مكتب شؤون الشرق الأدنى - ملفات البلاد المعدة لبعثة ريتشاردز إلى الشرق الأوسط، 1956-1957، الصندوق رقم (13)؛ مجلس تنسيق العمليات، بحث التوجيه العملي الخاص بالعراق، الأمن الداخلي، 22 آيار من عام 1957، منظومة الوثائق الماط اللثام عن سريتها، مجلس تنسيق العمليات - التوجيه العملي الخاص بالعراق الذي نفذه مجلس الأمن القومي 5428، السابع من حزيران من عام 1957، مكتب البيت الأبيض، كادر مجلس الأمن القومي: بحوث، 1948-1961 - سلسلة الملفات المركزية لمجلس تنسيق العمليات، الصندوق رقم (44)، مكتبة الرئيس دوايت دي. ايزنهاور.

(2) من إدارة التعاون الدولي، المساعدة المقدمة لقوات الأمن الداخلي العراقية، الرابع من نيسان من عام 1957، الأرشيفات الوطنية وإدارة السجلات، ار. جي 59، مكتب شؤون الشرق الأدنى - ملفات البلاد المعدة لبعثة ريتشاردز إلى الشرق الأوسط، 1956-1957، الصندوق رقم (13)، مجلس تنسيق العمليات، بحث التوجيه العملي الخاص بالعراق، الأمن الداخلي، 22 آيار من عام 1957، منظومة الوثائق الماط اللثام عن سريتها.

النقطة الرابعة الصادر في الرابع من نيسان بملاحظة ان العراق كان واحداً من أكثر الدول التابعة للعالم الحر الذي يعتمد اعتماداً مكثفاً على الشرطة، حيث ان ما يقارب الخمسين الف منتسب من جهاز الشرطة يسيطرون على شعب يبلغ تعداده خمسة ملايين نسمة تقريباً. ولأحظت الدراسة ان السلطات الاستعمارية البريطانية قد لجأت إلى تنظيم الشرطة العراقية في بادىء الأمر لكي تعمل بوصفها ذراعاً قمعياً وشبه عسكري للحكومة والتاج. ولا عجب، فقد أستنتج كاتبو التقرير ان الشرطة كانت ”ممقوتة“ من غالبية الشعب⁽¹⁾. وقد أورد التقرير قائمة بمواطن الضعف في قوات الشرطة: معنويات متدنية، ورواتب هزيلة، ومشكلات مهمة تتعلق بالفساد، و ”إداء هزيل عموماً للشرطة في مسائل أمنية داخلية“. ولصياغة هذا التقييم بمصطلحات متفائلة، فقد أشارت دراسة (النقطة الرابعة) إلى ان قوات الشرطة كانت ”في مرحلة إنتقالية“ تتطلب إصلاحاً كاملاً في سلك منتسبيها⁽²⁾.

والأمر المثير على وجه الخصوص في دراسة مكتب (النقطة الرابعة) لا يكمن في نغمة ملاحظاتها وحسب، بل أيضاً في الانفصال بين نتائجها وتوصياتها، هذا الانفصال الذي يعمل بوصفه جزيئة صغيرة من إنقسام أكبر بكثير بين التحليلات الأمريكية للمجالين الاقتصادي والسياسي العراقيين والبرامج الأمريكية للمساعدة الدعائية والأمنية.

(1) من إدارة التعاون الدولي، المساعدة المقدمة لقوات الأمن الداخلي العراقية، الرابع من نيسان من عام 1957، الأرشيفات الوطنية وإدارة السجلات، ار. جي 59، مكتب شؤون الشرق الأدنى - ملفات البلاد المعدة لبعثة ريتشاردز إلى الشرق الأوسط، 1956-1957، الصندوق رقم (13).

(2) من إدارة التعاون الدولي، المساعدة المقدمة إلى قوات الأمن الداخلي العراقية، الرابع من نيسان من عام 1957، ار. جي 59، مكتب شؤون الشرق الأدنى - ملفات البلاد المعدة لبعثة ريتشاردز إلى الشرق الأوسط، 1956-1957، الصندوق رقم (13).

وعلى الرغم من القائمة الطويلة بالاختناقات والزلات والمشكلات الجادة التي واجهت الشرطة، فقد إستنتجت دراسة مكتب النقطة الرابعة ببساطة ان للولايات المتحدة الأمريكية "إلتزاماً بدعم قوات الأمن الداخلي العراقية ومن المصلحة الوطنية القيام بذلك". ولم تقدم الدراسة توسعاً في توصيف ما تشكله المصلحة الوطنية الأمريكية في هذا النطاق. وكذا لم يتطرق كاتبو الدراسة إلى التناقض المحير المتعلق بكيفية ان تعاون الولايات المتحدة الأمريكية مع جهاز قمعي وممقوت من أجهزة النخبة الحاكمة من شأنه ان يعزز المصلحة الوطنية الأمريكية. وإلى حد ما، فإن كاتبو دراسة مكتب النقطة الرابعة لم يُشيروا سوى إلى ان الحكومة العراقية كانت تتوقع المساعدة الأمريكية⁽¹⁾. وبوضوح كان مكتب (النقطة الرابعة) يرى في التنصل عن هذا الإلتزام خطراً أكبر عما سيكون عليه الأمر لو أنهم قدموا المساعدة.

وإختتمت الدراسة إستعراضها بوضع خيارين أمام مخططي السياسة. الخيار الأول، ان بمقدورهم تقديم منحة بالمعدات مرة واحدة وينبغي ان يتم تقديمها خارج قنوات مكتب النقطة الرابعة حيث ان "الأمر سيبدو سيئاً لو ان أول منحة لبعثة عمليات الولايات المتحدة الأمريكية (النقطة الرابعة) إلى العراق ستكون موجهة إلى قوات الأمن الداخلي العراقية القمعية والمفتقرة للشعبية للغاية" ويتمثل النهج الثاني، الذي تفضله (النقطة الرابعة)، في تقديم منحة أولية بالمعدات يعقبها تقديم عرض بتدريب عدد إضافي من الضباط. وسيشمل هذا منحة بالمعدات تبلغ قيمتها مليون دولار أمريكي،

(1) من إدارة التعاون الدولي، المساعدة المقدمة لقوات الأمن الداخلي العراقية، الرابع من نيسان من عام 1957، الأرشيفات الوطنية وإدارة السجلات، آر. جي 59، مكتب شؤون الشرق الأدنى - ملفات البلاد المعدة لبعثة ريتشاردز إلى الشرق الأوسط، 1956 - 1957، الصندوق رقم (13).

وإرسال خبراء أمريكيين للعمل مع مديرية الأمن العامة، وتوسيع نطاق تدريب ضباط عراقيين في الولايات المتحدة الأمريكية وقد قدمت هذه الاجراءات التي إستنتجتها الدراسة، أفضل نهج ممكن "لتعزيز القوات الأمنية وإعادة الثقة الشعبية بها"⁽¹⁾.

وكما مع المكونات التحليلية للدراسة، فإن الأمر الشديد التأثير لهذه التوصيات لا يكمن فيما تصفه، بل فيما تتجاهله. ولم يدرس مكتب (النقطة الرابعة) أي مناهج بديلة فيما عدا توسيع برنامج المساعدة الأمريكية. وبهذا المعنى، فإن المساعدة الأمريكية للشرطة العراقية لم تعكس النهج التدريجي الوسطي الذي تفضله الولايات المتحدة الأمريكية في تعزيز شراكتها مع العراق وحسب، بل مثلت أيضاً إلتزامها الجوهري بالوضع السياسي الراهن في بغداد كما تجسده النخب العراقية الحاكمة. ولم يخضع الاقتراح بإمكانية التراجع عن الدعم المقدم للشرطة العراقية للدراسة في نطاق المصلحة الوطنية، إلى درجة أنه لم يخضع للدراسة بالمرة.

وتعد ملاحظة فردريك اكسيلغارد عن المساعدة الأمريكية كاشفة للمشاعر الحقيقية. فعلى الرغم من تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ مليون دولار أمريكي وبمساعدة إضافية، يكتب اكسيلغارد الآتي، "في خطوة لعلها كان يجب ان تُنبه واشنطن لشيء ما، فقد طلبت الحكومة العراقية على الفور الحصول على تسعة ملايين دولار أمريكي إضافية لاستكمال برنامج الشرطة"⁽²⁾. ويتمثل الأمر

(1) من إدارة التعاون الدولي، المساعدة المقدمة لقوات الأمن الداخلي العراقية، الرابع من نيسان من عام 1957، الأرشيفات الوطنية وإدارة السجلات، أر. جي 59، مكتب شؤون الشرق الأدنى - ملفات البلاد المعدة لبعثة ريتشاردز إلى الشرق الأوسط، 1956 - 1957، الصندوق رقم (13).

(2) فردريك دبليو. اكسيلغارد، «السياسة الأمريكية حيال العراق،

المقلق على نحوٍ متساوٍ في حقيقة ان الاستراتيجيات الأمريكية لتحسين سمعة الشرطة بين الشعب قد فشلت فشلاً جلياً في الوقت الذي كان فيه المحللون يراجعون المشكلة في آيار من عام 1958. ومرة أخرى وصف نيكولاس تاتشر الاستياء الشعبي العارم من الشرطة والحكومة المركزية في بغداد. وقد إختتم تاتشر دراسته، كما فعل نظرائه قبل عام واحد مضى، بالتركيز على أهمية إيجاد سبيل لتغيير إنعدام الثقة الذي يديه الشعب بجهاز الشرطة، المستفيد الرئيس من المساعدة والدعم الأمريكيين⁽¹⁾. وأمسّت الاخفاقات الواضحة للبرامج الأمريكية للمساعدة الدعائية والأمنية جلية بأسطع صورة حين أُطِيح بالحكومة بعد شهرين إثنين فقط.

1946 - 1958»، اطروحة دكتوراه غير منشورة، مدرسة فليتشر للقانون والدبلوماسية، 1998، ص 223-224.

(1) من نيكولاس تاتشر إلى ادورد واغونر، الأول من آيار من عام 1958، الأرشيفات الوطنية وإدارة السجلات، ار. جي 59، مكتب شؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا- مكتب شؤون الشرق الأدنى- الملفات المتعلقة بالعراق والأردن، 1956-1959، الصندوق رقم (13).

تضارب التقارير حيال التهديدات التي يتعرض لها الاستقرار

جادل التحليل السالف الذكر ان السياسات الأمريكية في العراق، هيئة مساعدة دعائية وأمنية، بدت متعارضة مع التقارير الوفيرة للمسؤولين الأمريكيين. وينبغي على المرء دراسة التقارير الأمريكية المتعلقة بمناخ العراق السياسي بطريقة أعمق لفهم الاستراتيجيات التي إنتهجتها إدارة ايزنهاور في العراق التي بدت تتعارض مع البديهة طبقاً للمعلومات الاستخبارية التي كانت تحوز عليها وقتذاك. وكما لوحظ سابقاً، في حالة بدء المرء بدراسة موضوع الإطاحة بالحكومة العراقية في الرابع عشر من تموز من عام 1958 ثم يعود في تحليله إلى الفترة السابقة لذلك، فأن "سلسلة الأحداث" التي توحى بأن النظام سيصبح في نهاية المطاف ضحية للسخط الشعبي يبدو ان إستكشافها يُعد أمراً سهلاً. وعلى أية حال، فعند إعادة صياغة رأي غلادويل مجدداً، فإذا ما يشرع المرء بدراسة الأحداث قبل سنوات عدة من تموز 1958 ثم يدرس الأحداث في السنوات اللاحقة، ويعيد من جديد ما "كان المراقبون الأمريكيون يعرفونه بالصيغة نفسها التي كانوا يعرفونه بها، عندها تظهر صورة مختلفة للغاية"⁽¹⁾.

وكان للمراقبين الأمريكيين إشارات واضحة تكشف عن إفتقار

(1) غلادويل، «ربط النقاط: تناقضات الإصلاح الاستخباري»، ص 83.

النظام العراقي للشعبية بين المواطنين. وعلى أية حال، لم يعتقد المحللون بأن هذا الأمر كان يعني بالضرورة ان وجود تهديد سياسي جدي "للحرس القديم" بهيئة تغيير وشيك في الحكومة كان أمراً على وشك الحدوث. وعلى المرء ان يتذكر ان جميع الأنظمة في الشرق الأوسط تقريباً في هذه الفترة تشترك في الخاصية التي تنطبق على العراق بوجود حكومة تفتقر إفتقاراً جاداً إلى الشعبية والشرعية بين مواطنيها. وتبدو هذه المشكلات جلية في إيران والاردن والمملكة العربية السعودية في هذه الفترة⁽¹⁾. وقد تمكن كل نظام من هذه الأنظمة من الاستمرار في السلطة، وكانوا المستفيدين من المساعدة الأمريكية الكبيرة، على الرغم من إفتقارهم الزمن للشرعية بين مواطنيهم. ومن جانبهم، لم يساو المحللون الأمريكيون بالضرورة بين الاستهجان الشعبي العراقي للحكومة المركزية وبين احتمالية "عدم الاستقرار" الجدي والقصير الأمد (أو القيام بتحول ليبرالي، في عيون قوى المعارضة) الناجمة عن تحديات إنتخابية أو قانونية للنظام. وفضلاً عن ذلك، فأن الكثير من الاشارات التي تصف العداء العميق الذي يكنه العراقيون للحكومة، على شاكلة الطلبة والطبقات الدنيا، ممن لا يحوزون على وسائل متماسكة ومستقلة للتعبير عن معارضتهم. إن غياب "واسطة سياسية منظمة" لهذه المشاعر المعارضة (بكسر الراء- المترجم) أوحى ، على حد قول أحد المراقبين الأمريكيين لاحقاً، بأن "بالإمكان تجاهل هذه

(1) قدم أحد شخصيات وزارة الخارجية هذا الرأي في برقية كتبها بعد يومين إثنين من إنقلاب تموز. أنظر # 120 - مذكرة من هارولد دبليو. غليدن من قسم البحوث والتحليل الخاص بالشرق الأوسط، وجنوب آسيا، وإفريقيا إلى مدير المخابرات والبحوث (كامنغ) - مؤشرات إستخبارية عن الانقلاب في العراق، السادس عشر من تموز من عام 1958، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية 1958-1960، المجلد الثاني عشر، ص 322.

الأعراض المندرة بسوء⁽¹⁾ وكان المسؤولون الأمريكيون ينظرون إلى هذه المجموعات بوصفها تحديات أطول أمداً تواجه النظام؛ فلم يكن من الواضح للمحللين ان هذه المجموعات بإمكانها ترجمة تطلعاتها إلى تهديد كبير ووشيك للحكومة أو للخطط الأوسع التي يعتمد عليها الأمريكيون للسيطرة على السلطة في بغداد.

ومن المهم دراسة وجهات نظر المحللين الأمريكيين المتعلقة بإمكانيات نشوب "فوضى" سياسية جدية وقصيرة الأمد التي قد تنبثق من لبرلة النظام السياسي العراقي. وبهذا الصدد، كان المحللون متذبذبين ومتناقضين كلياً تقريباً حين يوردون تقاريراً عن التهديد المباشر الذي تشكله مجموعات المعارضة السياسية للاستقرار السياسي في العراق، ولاسيما الحزب الشيوعي العراقي، وبمقدور هذه المجموعات قيادة تغيير حكومي من خلال وسائل إنتخابية. وكما يلاحظ فردريك اكسيلغارد وهو محق، فأن التقسيمات الأمريكية للاستقرار الحالي للنظام كانت "متفاوتة" للغاية، وقد تراوحت بين "تنبؤات منذرة بكموارث" حيال المخاطر التي تواجه الحكومة وبين تنبؤات وردية ومتفائلة⁽²⁾.

ولم يكن الأمر باعثاً على المفاجأة ان المراقبين الأمريكيين كانوا قلقين على وجه الخصوص من الامكانيات (الحالية واللاحقة) التي يتمتع بها الحزب الشيوعي العراقي في هذه المرحلة. فللحزب جذوره في العراق

(1) # 120 - مذكرة من هارولد دبليو. غليدن من قسم البحوث والتحليل الخاص بالشرق الأوسط، وجنوب آسيا، وأفريقيا إلى مدير المخابرات والبحوث (كامنغ) - مؤشرات إستخبارية عن الانقلاب في العراق، السادس عشر من تموز من عام 1958، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية 1958 - 1960، المجلد الثاني عشر، ص 322.

(2) اكسيلغارد، «السياسة الأمريكية حيال العراق، 1946-1958»، ص 233-234.

التي تعود إلى ثلاثينيات القرن العشرين، وقد بزغ بوصفه قوة مهمة ذات "تنظيم سري للمعارضة" بعد عام 1941 حين تولى يوسف سلمان، المعروف أيضاً بالرفيق فهد، إدارة الحزب. وقد عمل فهد بنشاط لتوسيع نطاق جاذبية الحزب الشيوعي العراقي إلى ما هو أبعد من الطلبة الحضريين، والمدرسين، والبيروقراطيين الحكوميين ليضم عمالاً في ميناء البصرة وفي قطاعي النفط والسكك الحديدية⁽¹⁾. وقد نال الحزب الشيوعي العراقي أيضاً دعماً بين الكرد المهتمين بدعوات الحزب لمنح الكرد حكماً ذاتياً فضلاً عن اليهود والشيعة والمسيحيين العراقيين من خلال تركيزه، على حد قول تريب، على "الديمقراطية الاجتماعية التقدمية، بدلاً من التركيز على الماركسية الصارمة..."⁽²⁾ وبحلول عام 1946، كما تستنتج فيبي مار، كان الحزب الشيوعي العراقي "أفضل المجموعات السياسية تنظيماً في البلاد"⁽³⁾. وفضلاً عن تحريضه على القيام بعدد من الاضرابات والتظاهرات في هذه المرحلة، فقد سيطر الحزب، عقب فترة من التراخي، على الاحتجاجات (وثبة عام 1948) التي اندلعت ضد معاهدة بورتسموث⁽⁴⁾. وقد لجأت

(1) فرانزين، النجم الأحمر فوق العراق: الشيوعية العراقية قبل صدام (لندن: هيرست، 2011)، 3 (إقتباس)؛ تريب، تاريخ العراق، ص 111-112؛ مار، تاريخ العراق المعاصر، ص 63-64؛ فاروق سلاغيت وسلاغيت، العراق منذ عام 1958، ص 38.

(2) تريب، تاريخ العراق، ص 112 (إقتباس)، فاروق سلاغيت وسلاغيت، العراق منذ عام 1958، ص 27؛ دويشا، العراق، ص 133-134.

(3) مار، تاريخ العراق المعاصر، ص 64 (إقتباس). ويضيف دويشا ان الحزب الشيوعي العراقي في هذه المرحلة كان يحوز على «سمعة لمعارضته الفاعلة والشعبية». أنظر دويشا، العراق، ص 105.

(4) يعتقد بطاطو أنه بعد فترة أولية من النقاش، «فقد إنشق الشيوعيون على نحو جلي بوصفهم القوة الجوهرية للوثبة». أنظر بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق، ص 551 (إقتباس ملحوظة)، ص 548-559؛ فاروق سلاغيت وسلاغيت، العراق منذ عام 1958،

الحكومة العراقية إلى قمع عنيف ضد الحزب عقب هذه الأحداث حين أقدمت وزارة نوري السعيد على إعدام أربعة من الكادر القيادي في الحزب، بما فيهم الرفيق فهد، في شباط من عام 1949. وقد تشظت منظمة فهد (المقصود تنظيم الحزب الشيوعي العراقي الذي كان يقوده فهد - المترجم) لبعض الوقت، ووجد الكثيرون من أعضاء الحزب المتبقين أنفسهم في السجون بأمر من السلطات المركزية. وبحلول منتصف عام 1949، على حد قول فرانزين، كان الحزب الشيوعي العراقي "مفككاً ويعاني من اضطراب كامل"⁽¹⁾.

وقد شهد الحزب نهضة ملحوظة طوال خمسينيات القرن العشرين على الرغم من موجات القمع المتعاقبة التي شنتها الحكومات التي تزعمها فاضل الجمالي ونوري السعيد وآخرون. وقد أسس الحزب، الذي لم يزل وجوده غير شرعي من الناحية القانونية، سلسلة من "منظمات الجبهة" والمجموعات المساعدة على شاكلة أنصار السلام، ومنظمة الشباب الديمقراطي، ورابطة الدفاع عن حقوق المرأة. وكان لهذه المجموعات جاذبية على وجه الخصوص بين الطبقات المهنية والوسطى⁽²⁾. ويشير تشارلس تريب إلى ان دعوات (أنصار السلام)

ص 40؛ مار، تاريخ العراق المعاصر، ص 64؛ دويشا، العراق، ص 107-108.

(1) فرانزين، النجم الأحمر فوق العراق، ص 56 (إقتباس)، 52، 55؛ فاروق سلاغيت وسلاغيت، العراق منذ عام 1958، ص 41، 42. يتفق بطاطو مع ذلك، مجادلاً بأنه «لجميع النوايا والأغراض، وبحلول منتصف عام 1949 كان تأثير الحزب قد تضاءل» بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق، ص 571 (إقتباس ملحوظة).

(2) فاروق سلاغيت وسلاغيت، وفرانزين، وتريب كل منهم يُشير إلى هذه المجموعات من الفترة ما قبل الثورية، ولاسيما أنصار السلام، بوصفها «منظمات الجبهة» الشيوعية. أنظر فاروق سلاغيت وسلاغيت، العراق منذ عام 1958، ص 43؛ فرانزين، النجم الأحمر فوق العراق، ص 58-59؛

لأنهاء تحالف العراق مع لندن قد أحدثت "شعوراً سياسياً جياشاً في البلاد" سمح للمنظمة "بحشد تأييد واسع النطاق..."⁽¹⁾ وقد انضم الحزب الشيوعي العراقي، من خلال منظماته المساعدة، إلى مجموعات وطنية أخرى على شاكلة الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال خلال الفترات التي شهدت لبرلة في الحياة السياسية (كما في عامي 1954 و 1957) لتشكيل تنظيمات متحدة خلال الانتخابات⁽²⁾. وكان للحزب الشيوعي العراقي أيضاً دور في تسهيل، وأحياناً تنظيم، عدد من الاضرابات والتظاهرات ضد النظام المركزي، ومن أبرزها إضراب عمال ميناء البصرة في عام 1952، وإنتفاضة عام 1952، وأحداث الشغب التي إندلعت في تشرين الثاني من عام 1956 على خلفية أزمة السويس⁽³⁾. وكجزء من هذا الاتجاه، فقد قاد الحزب الشيوعي العراقي على نحوٍ ممتاز "إنتفاضة شعبية" في مدينة الحلي في كانون الأول من عام 1956 وفيها بسط الحزب الشيوعي ومناصروه سيطرتهم على المدينة

تريب، تاريخ العراق، ص 126. ويجادل بطاطو إن قدرة الحزب الشيوعي العراقي على ان «يقف مجدداً على قدميه» بحلول نهاية عام 1951 ينبغي إرجاع الفضل فيها على نحوٍ رئيس إلى الزعيم الكردي الشاب بهاء الدين نوري، الذي قاد الحزب حتى مطلع عام 1953. أنظر بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق، ص 662.

- (1) تريب، تاريخ العراق، ص 126.
- (2) مار، تاريخ العراق المعاصر، ص 77؛ فرانزين، النجم الأحمر فوق العراق، ص 80؛ دويشا، العراق، ص 154.
- (3) يُعد وصف بطاطو لانتفاضة عام 1952 ودور الشيوعيين فيها ممتازاً. ويجادل بطاطو إن الشيوعيين العراقيين كانوا مؤثرين على وجه الخصوص في الأحداث التي أفضت إلى حرق مقر «الجهاز الاعلامي الأمريكي» في بغداد خلال الانتفاضة الثورية. أنظر بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق، ص 666-670 و 752-754 الخاصة بالأحداث في النجف. أنظر أيضاً دويشا، العراق، ص 110-116؛ مار، تاريخ العراق المعاصر، ص 71-72.

لمدة طويلة⁽¹⁾. وكانت القوى الغربية والسلطات الحكومية العراقية تنظر إلى هذه الاضرابات والاحتجاجات الشعبية بوصفها هجوماً على المصالح الأمريكية والبريطانية وشروعاً بانتفاضات شعبية أخرى⁽²⁾.

وقد شكّل المؤرخون إجماعاً عاماً حيال قضية قدرات الحزب الشيوعي العراقي عشية ثورة 1958. وتعتقد ماريون فاروق سلاغيت وبيتر سلاغيت ان "إستشهاد فهد وقيادة الحزب في عام 1949، فضلاً عن القمع الحكومي العنيف طوال خمسينيات القرن العشرين، أكّدت على إكتساب الحزب الشيوعي العراقي لدعم شعبي واسع النطاق"⁽³⁾ ويتفق حنا بطاطو مع ذلك مؤكداً على أن "موت فهد أثبت أنه أكثر تأثيراً وفاعلية من حياته. فقد باتت الشيوعية الآن محاطة بهالة الاستشهاد". ويعتقد بطاطو أنه في أعقاب رد فعله غير المؤثر حيال تأسيس حلف بغداد، فإن الحزب الشيوعي العراقي أعاد تنظيم لجنته المركزية، مانحاً تركيزاً أكبر إلى أفكار قومية عربية بغية إجتذاب أعضاء سُنّة إلى صفوف الحزب، الأمر الذي أنعش حظوظه على نحو أكبر بحلول عام 1956 وما بعدها بوصفها جزءاً من "إتجاه متنام نحو الشيوعيين"⁽⁴⁾. وتكتب فيبي مار إن الحزب، على الرغم من القمع الحكومي، كان له على نحوٍ ناجع نفوذ بين أقسام مهمة من الانتلجنسيا

(1) فرانزين، النجم الأحمر فوق العراق، ص 76-77؛ بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق، ص 754-757.

(2) تريب، تاريخ العراق، ص 113.

(3) فاروق سلاغيت وسلاغيت، العراق منذ عام 1958، ص 41-42.

(4) بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق، ص 569 (إقتباس أول)، ص 758 (إقتباس ثانٍ). فيما يتعلق بضعف رد فعل الحزب الشيوعي العراقي على حلف بغداد، أنظر بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق، ص 679-689. وفيما يتعلق بفترة إعادة التنظيم والانبثاق، أنظر ص 709-710، 758-763، 795.

والطبقة العاملة“ في الفترة التي أفضت إلى ثورة عام 1958⁽¹⁾. وأخيراً، يعتقد فرانزين ان الحزب الشيوعي العراقي بزغ بوصفه “حزباً جماهيرياً” في المجال السياسي بحلول تموز من عام 1958، بقواه التي سمحت له بالتعبئة والتجنيد بين الطلبة، والمحامين، والشباب، والنساء، وعناصر من القوات المسلحة. ومن الوضع المعقد في عام 1949 إلى ثورة عام 1958، كان الحزب الشيوعي العراقي، على حد إستنتاج فرانزين، قادراً على إستعادة موقعه بوصفه حزب المعارضة الأكبر والأكثر تنظيمياً في المسرح السياسي العراقي⁽²⁾.

وكانعكاس لهذه الاتجاهات، فكثيراً ما تحدث المراقبون الأمريكيون بعبارات تنطوي على القلق عن التهديد الذي شكله الحزب الشيوعي العراقي، فضلاً عن مجموعات أخرى على شاكلة حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي، على السيطرة القصيرة الأمد للحرس القديم. فعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من الأحكام القاسية التي أصدرها نظام المدفعي بحق الشيوعيين، فقد إعترفت الحكومة في عام 1953 لدبلوماسيين أمريكيين بأن غالبية عضوية الحزب الشيوعي العراقي بقيت سليمة⁽³⁾. وقد أوردت القنصلية الأمريكية في البصرة على نحوٍ ينطوي على قلق ان التعاطف مع الشيوعيين كان ينتشر إنتشاراً

(1) مار، تاريخ العراق المعاصر ص 58 (إقتباس)، 94.

(2) فرانزين، النجم الأحمر فوق العراق، ص 57 (إقتباس أول)، 56 (إقتباس ثان)، 52، 58-60، 80-81.

(3) وزارة القوة الجوية، قسم رسائل الاركان- من بغداد العراق سجد بيري إلى واشنطن دي. سي، الثاني من آذار من عام 1953، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (3)؛ وزارة القوة الجوية- قسم رسائل الاركان- من بغداد العراق سجد بيري إلى واشنطن دي. سي، 28 آذار من عام 1953، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (3).

سريعاً بين أقسام واسعة من العاطلين عن العمل والمجموعات التي تمثل الطبقة الدنيا في البصرة. وينطبق الأمر نفسه على مناطق ريفية في الشمال حيث كانت الدعاية الشيوعية في تصاعد⁽¹⁾. وقد وجدت هذه المشاعر المؤيدة للشيوعيين تعبيرها في إضراب عمال شركة نفط البصرة في كانون الأول من عام 1953. وقد اعتقد دبلوماسيون أمريكيون ان الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي عملاً معاً لتنظيم الاضراب في محاولة للتحريض على إسقاط وزارة فاضل الجمالي⁽²⁾. وكان السفير بيرلي قلقاً على وجه الخصوص من القدرات الحالية التي يتمتع بها الحزب الشيوعي العراقي في تدبير الاضطرابات السياسية. وقد إتفق وزير الداخلية العراقي، سعيد قزاز، مع وجهات النظر هذه. وأوضح قزاز لبيري ان الحزب الشيوعي العراقي سيعاود الظهور حتماً جراء عدم قدرة الحكومة على اعتقال منظمي الاضراب والقدرات المؤثرة التي يتمتع بها الحزب الشيوعي لاستغلال "السخط الكامن في البلاد" والتحريض على الأزمات⁽³⁾.

(1) من البصرة (جيمس غورتادا، القنصل الأمريكي) إلى وزارة الخارجية، # 67-التعاطف مع الشيوعيين بين جماهير البصرة يتكشف من خلال إبراز الجهاز الاعلامي الأمريكي لصور عن الحرب الكورية، 22 آيار من عام 1953، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (17)؛ من بغداد (بيري) إلى وزارة الخارجية، # 24-الزيادة في المطالبات البسارية قد تشير إلى وجود نشاط دعائي شيوعي في المناطق الريفية، السابع من تموز من عام 1953، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (3).

(2) من البصرة (جيمس غورتادا) إلى وزارة الخارجية، # 92-إضراب شركة نفط البصرة: معلومات إضافية، الثامن عشر من شباط من عام 1954، الأرشيفات الوطنية وإدارة السجلات، ار. جي 84، العراق- السجلات العامة السرية، 1936-1961، الصندوق رقم (16).

(3) من بغداد (بيري) إلى وزارة الخارجية، # 487-إستعراض التطورات السياسية العراقية والتكهن بها، الأول من تشرين الأول من عام 1953-الأول من كانون الثاني من عام 1954، الرابع عشر من كانون الثاني من عام

وقد عملت إنتخابات حزيران من عام 1954 بوصفها واحدة من مكامن القلق الأمريكي حيال الاستقرار السياسي وقوة الحكومة في المدى القصير. وكان هذا الأمر صحيحاً على وجه الخصوص منذ الانتخابات التي شهدت تلاقياً بين المسحوقين من العراقيين والمجموعات السياسية التي كانت تحوز على قدرات تنظيمية لتحدي النظام في المجال السياسي. وفي تقييمات للفترة التي سبقت الانتخابات، حذر مسؤولون أمريكيون من ان حلبجة، الواقعة في الشمال الكردي، أمتست معقلاً للقوة الشيوعية. وكان الكثيرون من البيروقراطيين الحكوميين في المنطقة قلقين من حقيقة أنهم يقفون مع "الجانب غير الصحيح" في الطيف السياسي⁽¹⁾. ويُشير مسؤولون في السفارة إلى ان الجبهة الوطنية (وهي تنظيم جامع يتألف من أعضاء في أحزاب الاستقلال، والوطني الديمقراطي، والشيوعي العراقي) كان من المحتمل ان تتجاوز توقعات الحكومة وتحصل على نسبة كبيرة من الأصوات في المناطق الحضرية، ولاسيما بين العراقيين الشباب الساخطين على الحرس القديم. وقد رددت وكالة المخابرات المركزية أصداء هذه التقييمات حيث تنبأت بأن الجبهة الوطنية ستفوز في الأقل بعشرة مقاعد بما أنها "الصوت الوحيد للسخط السياسي والاجتماعي العميق"⁽²⁾. وقد ثبت ان هذه التنبؤات صحيحة، حيث حصلت الجبهة

1954 - العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكتب رقم (2).

(1) من بغداد (بيري) إلى وزارة الخارجية، # 657 - نماذج من الدعاية المناوئة للشيوعية، السادس عشر من آذار من عام 1954، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكتب رقم (3).

(2) مكتب الملحق الجوي في برقيته إلى رئيس أركان القوة الجوية الأمريكية، إنيثاق البعثين، 22 أيار من عام 1954، المذكرات الألكترونية لأرشفة الأمن القومي 78؛ مذكرة المخابرات المركزية، مجلس الأمن القومي، «مذكرة مجلس الأمن القومي - الانتخابات العراقية في الثامن من حزيران من عام

على عشرة مقاعد في البرلمان. وكانت مضامين هذه الانتخابات على مستقبل المناخ السياسي في العراق واضحة لو وكالة المخابرات المركزية ولايرلاند. وكما إستنتج تحليلهما، فأن الجبهة الآن من المحتمل ان تستغل المواقف المناوئة للغرب في البرلمان "وستعيق أي برنامج لحكومة مؤيدة للغرب" ويورد ايرلاند الآتي، "إن دخول هؤلاء النواب للمجلس لن يؤدّ إلا إلى إعاقه عمل النواب المؤيدين للغرب"⁽¹⁾.

ويتأتى المكنن الثاني للتشاؤم الأمريكي حيال الاستقرار الحالي للحرس القديم مع إندلاع أعمال الشغب جراء أزمة السويس في أواخر عام 1956. فبعد فترة وجيزة من إندلاع حرب السويس، أورد مدير وكالة المخابرات المركزية الن دالاس إلى كادر البيت الأبيض بأن الوضع الداخلي في العراق يتفاقم سوءاً. وكان دالاس يخشى من ان نوري السعيد قد لا يبقى في الحكم مدة أطول جراء الارتباط الوثيق لنظامه بالبريطانيين⁽²⁾. وقد ساور وكالة المخابرات المركزية القلق الكبير نفسه من إمكانية سقوط نظام نوري السعيد. ففي الثاني

1954»، 24 تموز من عام 2009. وكالة المخابرات المركزية - ار. دي 80 ار. 3441 ار 0-5000330-2000، جهاز البحث عن السجلات في وكالة المخابرات المركزية (إقتباس).

(1) مذكرة وكالة المخابرات المركزية، مجلس الأمن القومي، «مذكرة مجلس الأمن القومي - الانتخابات العراقية في الثامن من حزيران من عام 1954»، 24 تموز من عام 2009. وكالة المخابرات المركزية - ار. دي. بي 80 ار. 3441 ار 0-50033002000، جهاز البحث عن السجلات التابع لوكالة المخابرات المركزية؛ من بغداد (ايرلاند، القائم بالأعمال)، إلى وزارة الخارجية، # 19 - الانتخابات البرلمانية، حزيران من عام 1954 - تحليل وتعليق، الرابع عشر من تموز من عام 1954، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (2) (كلا الاقتباسين). أنظر أيضاً دويشا، العراق، ص 156.

(2) البيت الأبيض - مذكرة الحوار مع الرئيس، 21 تشرين الثاني من عام 1956، منظومة الوثائق الماط اللثام عن سريتها.

والعشرين من تشرين الثاني من عام 1956، أوردت الوكالة ان حكومة نوري السعيد كانت "تترنح بشدة" وهي تتعرض لضغط كبير بالتنحي من عناصر مناوئة للغرب وأقسام واسعة من السكان⁽¹⁾.

ولاحظ مسؤولون أمريكيون وجود نطاق واسع من الاضرابات وأعمال الشغب المتدلعة على إمتداد البلاد في أواخر تشرين الثاني وكانون الأول من عام 1956. وثمة تظاهرات كبرى في بغداد والموصل والنجف (وفي هذه المدينة بالذات قاد الشيوعيون هذه التظاهرات) شملت طلبة، ولم تجر السيطرة عليها إلا بتدخل الجيش⁽²⁾. وكانت هذه التقارير على وجه الخصوص مثيرة لقلق المسؤولين الأمريكيين لأنها أكدت لهم مرة أخرى وجود تلاقٍ بين المواطنين العراقيين ومجموعات سياسية منظمة. وفي الوقت نفسه، كان الطلبة يقودون أعمال الشغب، وقد أشارت التقارير أيضاً إلى ان عناصر سياسية من المعارضة كانت تتقدم بطلبات إلى الملك لتنحية نوري السعيد من رئاسة الوزراء. وقد ألقى نيكولاس تاتشر باللائمة على البعثيين والشيوعيين لدورهم في التحريض على أعمال الشغب في أواخر عام 1956⁽³⁾. ومن المحتمل

(1) وكالة المخابرات المركزية، 22 تشرين الثاني من عام 1956، منظومة الوثائق المماط اللثام عن سريتها.

(2) من بغداد (ديفيد فريترلان، مستشار السفارة) إلى وزارة الخارجية، # 361-الضغوطات الحالية على حكومة العراق، السابع من كانون الأول من عام 1956 - العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1955-1959، المكب رقم (1)؛ مار، تاريخ العراق المعاصر، ص 76؛ دويشا، العراق، ص 116؛ أكسيلغارد، «السياسة الأمريكية حيال العراق، 1946-1958»، ص 176.

(3) من بغداد (ديفيد فريترلان، مستشار السفارة) إلى وزارة الخارجية، # 361-الضغوطات الحالية على حكومة العراق، السابع من كانون الأول من عام 1956 - العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1955-1959، المكب رقم (1)؛ من بغداد (نيكولاس تاتشر، السكرتير الأول في السفارة الأمريكية)، # 437-النشاط السياسي الحالي للطلبة، 22 كانون الثاني من

ان تواصل مجموعات المعارضة المزعزة للاستقرار التي تشكّل تهديداً على شاكلة الحزب الشيوعي العراقي تعزيز سطوتها عقب حرب السويس. وقد علق مجلس تنسيق العمليات في آب من عام 1957 على القدرة المثيرة للاعجاب على الاحتمال التي يبديها الحزب الشيوعي العراق. وزعم مجلس تنسيق العمليات ان الحزب الشيوعي العراقي حافظ على إنضباطه الحزبي القوي، وكان ماهراً في إستغلال الأزمات السياسية، وأظهر قدرة متحمسة على الصمود بوجه القمع الحكومي. ويجادل مجلس تنسيق العمليات بأنه "لو حدث عدم إستقرار سياسي جراء إطلاق نشاط المنافسات السياسية الداخلية المحجوبة الآن، فيإمكان الحزب الشيوعي العراقي تطوير قدراته المتزايدة على خلق الاضطرابات⁽¹⁾.

وكان المحللون يُدركون على حد السواء بأن العراق يواجه "وضعاً سياسياً متقلباً بشدة"⁽²⁾ وتعكس هذه التقييمات بدقة الاتجاهات السياسية الموصوفة أعلاه المتعلقة بحفظ الحزب الشيوعي العراقي ومجموعات المعارضة الأخرى. وكانت التقارير عن التهديدات الحالية والقصيرة الأمد للاستقرار التي تشكلها مجموعات سياسية معارضة متضاربة ومتذبذبة في الفترة التي سبقت تموز 1958. وكما

عام 1957، الأرشيفات الوطنية وإدارة السجلات، أر. جي 84، العراق- السجلات العامة السرية، 1936-1961، الصندوق رقم (20).

(1) تقرير مجلس تنسيق العمليات- خطة العمليات الخاصة بالعراق (مجلس الأمن القومي 4528)، السابع من آب من عام 1957، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، 1955-1957، المجلد الثاني عشر، ص 1065.

(2) من بغداد (بيري) إلى وزارة الخارجية، # 487- إستعراض التطورات السياسية العراقية والتكهن بها، الأول من تشرين الأول 1953- الأول من كانون الثاني 1954، الرابع عشر من كانون الثاني من عام 1954، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (2).

كان الأمر في الغالب، قدم المراقبون الأمريكيون تحليلات إستتجت بأن مجموعات المعارضة السياسية لم تكن قوية بما فيه الكفاية لتشكيل تهديداً جدياً ووشيكاً. وجادلت الكثير من هذه التقارير بأن النظام كان يقمع بفاعلية الحزب الشيوعي العراقي وأحزاب أخرى، ويعود ذلك في الغالب إلى جهوده شبه المستمرة لتجريم النشاطات السياسية.

ويعد المحللون الأمريكيون حزب البعث مثلاً رئيساً لهذا الاتجاه. وقد حدد المحللون في بادئ الأمر البعثيين بوصفهم قوة سياسية منظمة في عام 1954⁽¹⁾. وكانت التقارير تُشير أحياناً إلى ان المراقبين الأمريكيين ونظراءهم العراقيين لم يكونوا مهتمين على وجه الخصوص بتأثير هذه التنظيم المخرب في المناخ السياسي العراقي. وفي تموز من عام 1955، عقب إعتقال خلية بعثية، أبدى أحد المسؤولين العراقيين ملاحظة إلى هيرمان ايلتس بأن عدد البعثيين لا يقل عن (200) عضو وان النظام كان يعرف بوجودهم منذ مدة. وبعد سنتين إثنتين، عبّر وزير الداخلية سامي فتاح للمسؤولين الأمريكيين عن ثقته بأن حكومته كانت قد وضعت البعثيين قيد السيطرة؛ ولم تظهر تحليلات في السجل الوثائقي عن أي وجهات نظر أمريكية تخالف ذلك بقدر تعلق الأمر بهذه المسألة⁽²⁾.

(1) مكتب الملحق الجوي برقية إلى رئيس أركان القوة الجوية الأمريكية، إنشاق البعثيين، 22 أيار من عام 1954، المذكرات الألكترونية لأرشفيف الأمن القومي 78.

(2) من بغداد (هيرمان فردريك ايلتس، السكرتير الثاني في السفارة الأمريكية) إلى وزارة الخارجية، # 16- غارات الشرطة العراقية على الخلايا السرية في بغداد، الحادي عشر من تموز من عام 1955، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1955-1959، المكب رقم (1)؛ من بغداد (نيكولاس تاتشر، السكرتير الأول في السفارة الأمريكية) إلى وزارة الخارجية، # 94- وجهات نظر وزير الداخلية سامي فتاح المتعلقة بالصحافة والنشاطات البعثية، 30 تموز من عام 1957، الأرشفيفات الوطنية وإدارة السجلات، ار.

وقد وصفت الكثير من الدراسات أعلاه القلق الكبير من ان بإمكان الحزب الشيوعي العراقي تشكيل تهديد خطير للحكومة المركزية في بغداد. وكانت ثمة الكثير من التحليلات أيضاً التي تعكس الثقة الأمريكية بأن الحزب الشيوعي العراقي قد جرى تحييده على نحوٍ فاعل. وقد أفضى القمع الذي لجأ إليه نظام المدفعي بحق الحزب الشيوعي العراقي في عام 1953 بالسفير بيرى إلى الاستنتاج بأن الحزب قد جرى "إضعافه بشدة" وقد اعتقد هيرمان ايلتس ان الصدمات الدائمة بين الحزب الشيوعي العراقي والأجهزة الأمنية قد أضررت ضرراً كبيراً بالتنظيم⁽¹⁾ (المقصود الحزب الشيوعي العراقي - المترجم). ويذكر تقييم مجلس تنسيق العمليات عن الحزب الشيوعي العراقي في كانون الأول من عام 1955 بأن الحزب "لم يكن يحوز على القدرة على الإطاحة بالحكومة بالقوة، وكذا فإنه لم يتمكن من تقويضها أو التأثير فيها على نحو فاعل"⁽²⁾. وكانت هذه التحليلات المشار إليها

جي 84، العراق- السجلات العامة السرية، 1936-1961، الصندوق رقم (20).

(1) وزارة القوة الجوية- قسم رسائل الأركان- من بغداد العراق سجد بيرى إلى واشنطن دي. سي، 28 آذار من عام 1953، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (3) (إقتباس)؛ وزارة القوة الجوية- قسم رسائل الأركان- من بغداد العراق سجد بيرى إلى واشنطن دي. سي، 18 نيسان من عام 1953، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (3)؛ من بغداد (هيرمان فردريك ايلتس، السكرتير الثاني في السفارة الأمريكية) إلى وزارة الخارجية، # 67-عمليات الشرطة الأخيرة ضد الحزب الشيوعي العراقي، العاشر من حزيران من عام 1955، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1954-1959، المكب رقم (1).

(2) # 435- تقرير مجلس تنسيق العمليات بخصوص العراق- تحليل وضع الأمن الداخلي في العراق والأجراء الموصى به، الرابع عشر من كانون الأول من عام 1955، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية 1955-1957، المجلد الثاني عشر، ص 982.

ثانياً مهمة على وجه الخصوص بما أنها ظهرت في الوقت الذي كان فيه الحزب الشيوعي العراقي في غمرة إعادة تنظيم صفوفه عقب تأسيس حلف بغداد.

وقد عكست تقييمات المجتمع الاستخباري أحياناً التعبيرات التي تنم عن ثقة لمجلس تنسيق العمليات والسفارة الأمريكية في بغداد. وقد أصر تقييم الاستخبارات الوطنية لشهر تموز من عام 1956 بأن أعضاء الحزب الشيوعي العراقي لم يتمكنوا من القيام "بتأثير مهم" في بنية البلاد السياسية طالما حافظ نظام نوري السعيد على مكان من سيطرته السلطوية. وقد أظهر مسح الاستخبارات الوطنية للعراق لشهر تشرين الأول من عام 1957 على نحو متفائل بأن القمع الحكومي الشديد جعل الحزب الشيوعي العراقي "بلا فاعلية من الناحية الفعلية"⁽¹⁾ وقد قدم نائب مدير الخطط في وكالة المخابرات المركزية واحداً من آخر التقارير عن الحزب الشيوعي العراقي قبل الثورة في الثالث من تموز من عام 1958. وقد أصر إصراراً ينم عن ثقة بأن الممارسة الحازمة لسلطة الحكومة ستبقي الشيوعيين قيد السيطرة المؤثرة⁽²⁾.

وعلى نطاق أوسع كذلك، فإن التنبؤات المتشائمة التي قدمها

(1) # 435 - تقرير مجلس تنسيق العمليات بخصوص العراق - رؤية لاستقرار العراق والسياسات الخارجية، 17 تموز من عام 1956، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية 1955-1957، المجلد الثاني عشر، ص 1002 (إقتباس أول)؛ مسح الاستخبارات الوطنية 30، الأول من تشرين الأول من عام 1957، غرفة القراءة الألكترونية لوكالة المخابرات المركزية، ص 32 (إقتباس ثان).

(2) # 108 - مذكرة من نائب مدير الخطط في وكالة المخابرات المركزية (ويسنر) إلى مدير الاستخبارات والبحوث (كمغ) - تحليل عن التأثير الذي يشكله التدخل العسكري الأمريكي والبريطاني في لبنان على العراق، الثالث من تموز من عام 1958، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية 1958-1960، المجلد الثاني عشر، ص 306.

محللون أمريكيون كانت تضاهي في مقدارها وتماسك طرحها التقارير التي أشارت إلى النقيض بالضبط - بأن المجموعات السياسية لم تشكل تهديدات جدية وقصرة الأمد للحكومة. وقد أورد تقييم الاستخبارات الوطنية الصادر عن المجتمع الاستخباري في السابع من أيلول من عام 1954 على نحو صريح "بعدم وجود حزب للمعارضة أو مجموعة من الأحزاب أظهرت لحد الآن قوة كافية لتهديد مجموعة مؤيدي نوري السعيد في البرلمان". وحقيقة أن حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي كانا بصدد حل حزبيهما قسرياً في ذلك الوقت قد تركت تأثيراً كبيراً في التوصل إلى هذا الرأي⁽¹⁾. وقد ظهرت هذه الاستنتاجات لاحقاً بصيغ مختلفة. ووصف تقييم الاستخبارات الوطنية الصادر في السابع عشر من تموز من عام 1956 المعارضة السياسية التي يواجهها نوري السعيد بوصفها "متشظية، ومعرضة للتهديد، وواهنة جراء عدم التوافق الكبير بين زعماء ومجموعات متعددة" وفي آذار من عام 1958، وصف السفير غلمان ونيكولاس تاتشر على التوالي المعارضة التي يواجهها نوري السعيد بالواهنة والمريرة والمحبطة جراء عدم قدرتهم على مناورة آليات السيطرة الحكومية الصارمة⁽²⁾.

(1) تقييم الاستخبارات الوطنية 36-54 - تقييم الاستخبارات الوطنية: التطورات المحتملة في الدول العربية، السابع من أيلول من عام 1954، الأرشفات الوطنية وإدارة السجلات، أر. جي 59، مكتب المخابرات والبحوث - سجل مجموعة تقييمات الاستخبارات الوطنية، التقييمات الخاصة، وتقييمات الاستخبارات الوطنية الخاصة، 1950-1954، الصندوق رقم (2).

(2) # 435 - تقييم الاستخبارات الوطنية 2036-56 - رؤية لاستقرار العراق والسياسات الخارجية، السابع عشر من تموز من عام 1956، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، 1955-1957، المجلد الثاني عشر، ص 999 (إقتباس)؛ # 101 - من السفارة الأمريكية في العراق (غلمان) إلى وزارة الخارجية، الثاني عشر من آذار من عام 1958، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية 1958-1960، المجلد الثاني عشر، ص 297؛

وثمة تقييمات إستخبارية مشابهة صدرت قبل شهرين إثنين بالضبط من حصول الانقلاب في بغداد أشارت إلى ان النظام بإمكانه ضمان الاستقرار السياسي في المدى القصير. وقد أوردت وكالة المخابرات المركزية في آيار من عام 1958 بأن مجموعات سياسية معارضة خارج نطاق الحرس القديم، كان تنظيمها هزياً⁽¹⁾. وقال نائب مدير الخطط في وكالة المخابرات المركزية في الثالث من حزيران بأن النواة المحركة للمعارضة المناوئة للحكومة في البلاد "صغيرة" و "تفتقر إلى القدرة المطلوبة للإطاحة بالنظام"⁽²⁾.

وكان هذا الاتجاه الذي يتسم بالتشوش والتذبذب للتقارير بمثابة النموذج الثابت الوحيد الذي ظهر في التقييمات المتعلقة بالتهديد الوشيك الذي تشكّله مجموعات سياسية على الحرس القديم. ومن الصعوبة بمكان التحقق في ما لو ان هذه التقارير المتناقضة قد أثرت تأثيراً مباشراً في سياسات إدارة ايزنهاور في العراق.

من بغداد (نيكولاس تاتشر، السكرتير الأول في السفارة الأمريكية) إلى وزارة الخارجية، # 909- وضع المقاومة- مقابلة مع صديق شنشل، الثامن عشر من آذار من عام 1958، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1955-1959، المكب رقم (1).

(1) الخلاصة الاسبوعية للاستخبارات الحالية- العراق- الاتحاد مع الأردن، الأول من آيار من عام 1958، غرفة القراءة الالكترونية لوكالة المخابرات المركزية.

(2) # 108- مذكرة من نائب مدير الخطط في وكالة المخابرات المركزية (ويسنر) إلى مدير المخابرات والبحوث (كمغ)- تحليل لتأثير التدخل العسكري الأمريكي والبريطاني في لبنان على العراق، الثالث من تموز من عام 1958، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية 1958-1960، المجلد الثاني عشر، ص 305.

تحليلات عن الجيش العراقي

إستنتج مراقبون أمريكيون ان أحزاب المعارضة لم يشكلوا تهديداً في الوقت الحالي إلى السلطات المركزية في بغداد. وثمة تحليلات عن دور الجيش العراقي في المجال السياسي للبلاد كانت متفائلة، على نحوٍ مماثل، في نغمتها. وكان المراقبون الأمريكيون متفقيين إلى حد كبير في تقييماهم بأن الجيش، وهو المجموعة التي قادت إنقلاب تموز من عام 1958، لم يكن يشكل تهديداً للنظام المؤيد للغرب في بغداد. ولدى إستعادة الأحداث يظهر ان النزعة السياسية للجيش العراقي كانت بمثابة المنطقة العمياء (وهي منطقة في إدراك المرء يعجز معها عن الفهم أو التمييز - المترجم) لكل من الأجهزة الاستخبارية الأمريكية والعراقية⁽¹⁾. وكما لاحظ فريترلان وديفيد نيوسوم في مقابلات إستذكرا فيها الأحداث، فأن المراقبين الأمريكيين لم يكن يعرفون الكثير (هذا ان كانوا يعرفون شيئاً) عن تنظيم الضباط الأحرار ضمن القوات المسلحة العراقية قبل الرابع عشر من تموز من عام 1958. وثمة تقييماات للقوات المسلحة العراقية إستنتجت على نحوٍ منتظم ان الجيش كان قد جُردَ من دوره السياسي بعد عام 1941. وقد توافقت هذه التقارير مع

(1) فيما يتعلق بوجهات نظر مجموعة عبدالكريم قاسم، أنظر # 120 - مذكرة من هارولد دبليو. غليدون من قسم البحوث والتحليلات للشرق الأدنى وجنوب آسيا وأفريقيا إلى مدير المخابرات والبحوث (كمغ) - المؤشرات الاستخبارية عن المجموعة في العراق، السادس عشر من تموز من عام 1958، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية 1958 - 1960، المجلد الثاني عشر، ص 322.

الافتراضات التي قدمها الكثيرون من المحللين الأمريكيين بأن العراق كان في طور التحول نحو أمة حديثة وغربية النزعة حيث جرى عزل الجيش تدريجياً عن الحياة السياسية في البلاد.

ولم يحوز سوى محللين قلائل على رؤية ثاقبة للتحذير بأن الجيش ربما يؤوي في صفوفه معارضين سياسيين. وقد أورد جيمس غورتادا في عام 1954 بأن بعض ضباط الجيش في البصرة كانوا "متمنعين" حسبما يورد جراء إعادة الاصطفافات السياسية الدائمة الجارية في المستويات الحكومية العليا. وعلى نحو مماثل، عبّرت السفارة الأمريكية عن قلقها من أن إتفاقية السلاح التي أبرمتها مصر مع تشيكوسلوفاكيا في أواخر عام 1955 سيكون لها تأثير سلبي على الرؤية المؤيدة للغرب ضمن سلك ضباط الجيش⁽¹⁾. وقد أبدت وكالة المخابرات المركزية تأييدها لهذا الأمر، حيث أوردت أن أربعين ضابطاً من رتب صغيرة جرى إعتقالهم لتعبيرهم الصريح عن إستيائهم من الانحياز إلى بريطانيا الذي أبداه نوري السعيد خلال أزمة السويس⁽²⁾. وأشار مجلس تنسيق العمليات وتقييم الاستخبارات الوطنية في حزيران من عام 1957 إلى أدلة متفرقة عن وجود شعور مؤيد للشيوعية ومعارض للحكومة بين

(1) # 26- تقرير البصرة السياسي الشهري، 28 أيلول من عام 1954، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (2)؛ من موريس إلى ار. ام هادو، القسم الشرقي، وزارة الخارجية، في 1192 / 752، السابع عشر من تموز من عام 1956، وزارة الخارجية 371 - 121348، الأرشيفات الوطنية البريطانية، من الشرق الأدنى (بورديت) إلى شؤون الشرق الأدنى (السيد الن)- برنامج المساعدة العسكرية للعراق، التاسع عشر من تموز من عام 1956، الأرشيفات الوطنية وإدارة السجلات، ار. جي 59، مكتب شؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا- مكتب شؤون الشرق الأدنى - الملفات المتعلقة بالعراق والأردن، 1956-1959، الصندوق رقم (13).

(2) وكالة المخابرات المركزية، 22 من تشرين الثاني من عام 1956، منظومة الوثائق المماط اللثام عن سريتها.

عدد محدود من صغار الضباط⁽¹⁾.

وتتناقض هذه التقارير المعزولة تناقضاً صارخاً مع المواقف التي يتبناها الكثيرون من الضباط السياسيين وأعضاء المجتمع الاستخباري. ويتمثل الرأي الغالب لكلتا المجموعتين في ان الجيش العراقي كان مؤيداً للحكومة على الدوام في مشاعره ولم يُشكل تهديداً لحكم نوري السعيد والنخب العراقية المؤيدة للغرب. وقد عبّرت السفارة الأمريكية عن ثقتها في عام 1954 بأن الجيش عدّ حكم نوري السعيد وسيلة للاستقرار السياسي ومصدراً لمقدار أكبر من الرخاء للجيش. وعلى نحو مشابه، أكد السفير والدمار غالمان لقرائه في وزارة الخارجية بأن نوري السعيد حافظ على سيطرة أقوى على السياسة العراقية، ويعود ذلك في جزء غير قليل منه إلى ولاء الجيش⁽²⁾. وحتى بعد إنتهاء أعمال الشغب التي رافقت أحداث السويس، أكدت السفارة الأمريكية تأكيداً جازماً بأنها "لم تجد دليلاً على وجود مجموعات أو حركات سياسية ناشطة في القوات المسلحة العراقية"⁽³⁾ وقد كرر غالمان تأكيدات عن الطبيعة غير

(1) مجلس تنسيق العمليات، بحث التوجيه العملياتي الخاص بالعراق، الأمن الداخلي، 22 أيار من عام 1957، منظومة الوثائق الماط اللثام عن سريتها؛ # 458 - تقييم الاستخبارات الوطنية 57 - 3602 - رؤية للعراق، الرابع من حزيران من عام 1957، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية 1955-1957، المجلد الثاني عشر، ص 1057.

(2) وزارة القوة الجوية - قسم رسائل الأركان، الثامن من آب من عام 1954، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكتب رقم (3)؛ # 433 - برقية من السفارة الأمريكية في العراق (غالمان) إلى وزارة الخارجية، 28 آذار من عام 1956، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية 1955-1957، المجلد الثاني عشر، ص 995.

(3) من بغداد (نيكولاس تاتشر، السكرتير الأول في السفارة الأمريكية) إلى وزارة الخارجية، # 635 - خيبة أمل الفريق الداغستاني بما أُضيف على برنامج المساعدة العسكرية للعراق، الخامس من نيسان من عام 1957، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1955-1959، المكتب

السياسية للجيش في آذار من عام 1958. وجادل حينها بأن الجيش العراقي "لم يُظهر إشارات على السخط"⁽¹⁾.

وقد أيدت تقارير الوكالات الاستخبارية هذه الآراء وأسهمت فيها. ولم يعط أول تقرير إستخباري مهم مُعد للتقديم إلى إدارة ايزنهاور عن الجيش العراقي في آيار من عام 1953 إهتماماً تقريباً إلى المسألة المتعلقة بولاء الجيش وميوله⁽²⁾. وحين تدارس المجتمع الاستخباري هذه المسألة في سنوات لاحقة، فقد عكست تقييماته بدقة تلك التقييمات التي أصدرها نظراؤهم الدبلوماسيون. وقد أصرت تقارير مجلس تنسيق العمليات الصادرة في كانون الأول من عام 1955 وفي آيار من عام 1957 على ان الجيش كان موالياً للنظام العراقي وعلى عدم وجود تسلل شيوعي كبير ضمن صفوفه⁽³⁾. وان التقرير نفسه الذي أصدره تقييم الاستخبارات الوطنية في حزيران من عام 1957 الذي حدد وجود آثار لمشاعر معادية لنوري السعيد

رقم (9) (إقتباس)؛ مذكرة نيكولاس تاتشر، التاريخ غير مذكور، مستشارو الرئيس الأمريكي بما يخص برنامج الأمن المشترك: السجلات، 1956-1957، الصندوق رقم (9)، مكتبة الرئيس دوايت دي. ايزنهاور.

(1) # 101 - السفارة الأمريكية في العراق (غالمان) إلى وزارة الخارجية، 12 آذار من عام 1958، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية 1958-1960، المجلد الثاني عشر، ص 297.

(2) أنظر المسح الاستخباري الوطني - القسم 81 - القوات البرية - العراق - المسح الاستخباري الوطني 30، الأول من آيار من عام 1953، الأرشفة الألكتروني للأمن القومي.

(3) # 427 - تقرير مجلس تنسيق العمليات المتعلق بالعراق - تحليل وضع الأمن الداخلي في العراق والأجراء الموصى به، الرابع عشر من كانون الأول من عام 1955، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية 1955-1957، المجلد الثاني عشر، ص 982، مجلس تنسيق العمليات، بحث التوجيه العملياتي الخاص بالعراق، الأمن الداخلي، 22 آيار من عام 1957، منظومة الوثائق الماط اللثام عن سريتها.

ضمن الجيش قد إستنتج على الرغم من ذلك بأن الجيش غير مهتم بالسياسة وسيبقى موالياً للحكومة طوال السنوات اللاحقة. وكما أورد مؤلفو التقرير، فإن أية مجموعات معارضة موجودة في الجيش لم تكن قادرة على "حيازة المبادرة" ضد الحكومة⁽¹⁾. ولم تتغير التقييمات الاستخبارية على نحو ملحوظ في الأسابيع التي سبقت إنقلاب تموز 1958. وجادل نائب مدير الخطط في وكالة المخابرات المركزية على نحو مؤثر في الثالث من تموز بأنه "لا يوجد دليل يؤرخ وجود تنسيق مؤثر بين المعارضة والجيش ولذا... تفتقر المعارضة إلى القدرة حالياً على الإطاحة بالنظام"⁽²⁾.

وتتطلب تقييمات قاطعة كهذه دراسة أعمق للدليل الذي أفضى بالمراقبين إلى هذه الاستنتاجات. ويبدو قطعاً أن كلاً من السفارة الأمريكية وأجهزة الاستخبارات قد فشلت في تجميع معلومات إستخبارية مسهبة عن الشعور السياسي لأعضاء في القوات المسلحة العراقية. وما من ثمة دليل يُشير إلى أن أي مراقبين أمريكيين كانوا على دراية بوجود خلية للضباط الأحرار ضمن القوات المسلحة. ولعل

(1) # 458 - تقييم المخابرات الوطنية 57-3602 - الرؤية الخاصة بالعراق، الرابع من حزيران من عام 1957، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية 1955-1957، المجلد الثاني عشر، ص 1058؛ مجلس تنسيق العمليات - التوجيه العملي المتعلق بالعراق تنفيذاً لسياسة مجلس الأمن القومي 5428، السابع من حزيران من عام 1957، مكتب البيت الأبيض، كادر موظفي مجلس الأمن القومي: البحوث، 1948-1961 - مجلس تنسيق العمليات، سلسلة الملفات المركزية، الصندوق رقم (44)، مكتبة الرئيس دوايت دي. ايزنهاور.

(2) # 108 - مذكرة من نائب مدير الخطط في وكالة المخابرات المركزية (ويسنر) إلى مدير المخابرات والبحوث (كمغ) - تحليل لتأثير التدخل العسكري الأمريكي والبريطاني في لبنان على العراق، الثالث من تموز من عام 1958، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية 1958-1960، المجلد الثاني عشر، ص 305.

ان هذا الاستنتاج، بحد ذاته، ليس مفاجئاً بسبب الطبيعة الكتومة لمؤامرة الانقلاب والصعوبة الكبيرة باختراق خلايا معادية للحكومة ضمن القوات المسلحة. وعلى الرغم من ذلك، فإن المشكلة أكبر من مجرد إخفاق في تجميع معلومات إستخبارية ذات صلة بالموضوع. وفي مرحلة "التحليل" الذي إعتدته الحلقة الاستخبارية، فإن التفكير الأمريكي حيال الميول السياسية للجيش قد تعزز جراء وجود سلسلة من الافتراضات والمفاهيم المسبقة المتجذرة بعمق حيال طبيعة السياسة والمجتمع العراقيين في خمسينيات القرن العشرين. وكما جادل وليم أو. ووكر الثالث، فإن النماذج النفسية لصناعة القرار، التي تشمل التصورات والمفاهيم المسبقة السائدة لدى صانعي القرار، بالإمكان ان تكون أدوات مفاهيمية مفيدة على وجه الخصوص للمؤرخين في "إستكشاف كيفية صناعة القرار ومسبباتها"⁽¹⁾. ويتمثل الأمر الأخطر في هذه الحالة بالافتراض الذي تبناه المراقبون (كما في مجال التحديث) بأن العراق كان يتجه طبيعياً بمسار تاريخي صوب دولة- أمة حديثة ومتغربة. وتتمثل إحدى السمات الرئيسة التي تحدد الأمة الحديثة في قدرتها على عزل جيشها عن الشؤون السياسية وفي هذه الحالة بالذات،

(1) في هذه الحالة، من الجدير إقتباس عرض ووكر الثالث لنقاش ديورا ولتش لارسن عن نظرية المخطط، التي تتداخل تداخلاً وثيقاً مع إستعمالي لمصطلحي «المفاهيم المسبقة» و «الافتراضات» ويستنتج ووكر الثالث ان نظرية المخطط «تشير إلى كيفية تصنيف وخزن معلومات وافرة. ويسعى الأفراد إلى الاختصار في معالجة المعلومات كي يبلوروا حساً إدراكياً للعالم حولهم. وتُعد نظرية المخطط، عموماً، مفهوماً إدراكياً، أو بنية معرفية، تعمل على تسهيل نشاط عقلي كهذا. ولتمكين فرد من القيام باستنتاجات حول سلوك الآخرين وأيضاً حول وجهات نظرهم ومنظومة معتقداتهم، وربما يجري توظيف نظرية المخطط على نحو غير ملائم بغية حرف الواقع والتغاضي عن تفاصيل مهمة لحدث ما أو فرد ما» أنظر وليم أو. ووكر الثالث، «نظرية صناعة القرار وسياسة المخدر الخارجية: مضامين للتحليل التاريخي»، دبلوماسيات هيسستوري 15، الرقم (1) (1991)، ص 36-37.

قارن المراقبون الأمريكيون ونظراًؤهم العراقيون على نحوٍ منتظم الدور السياسي الفاعل للجيش قبل عام 1941 بتاريخه الأحداث الذي حدده إنفصال جيش الأمة عن ميادينها السياسية.

وكان غلبرت لارسن المسؤول في السفارة الأمريكية من أوائل الأمريكيين الذين أوجدوا على نحوٍ مباشر هذه الصلة. وحين وصف القوات المسلحة العراقية بكونها قوة إستقرار في البلاد، فقد أشار لارسن إلى عدم وجود مؤشر على نية الجيش بتغيير "طابعه بالابتعاد عن السياسة في السنوات الأخيرة"⁽¹⁾. وقد إستنتج تقييم الاستخبارات الوطنية لشهر تموز من عام 1956 أيضاً أن الجيش كان قوة للاستقرار فضلاً عن "عدم وجود دليل على وجود زمرة عسكرية ثورية التفكير ضمن ضباط الجيش". وقد أكّد تقييم الاستخبارات الوطنية، كما هو الحال مع لارسن، تأكيداً كبيراً على الفترة الأخيرة من تاريخ العراق بعد عام 1941 ليُصر على أن الجيش سيستمر بالاحجام عن التدخل السياسي. وعلى حد إستنتاج تقييم الاستخبارات الوطنية، "فبالمعايير العربية، فأن الجيش العراقي... لم يكن ميالاً إلى التدخل في السياسة في السنوات الأخيرة"⁽²⁾. ويتناقض هذا الواقع مع الفترة ما قبل عام 1941 التي شهدت، وفقاً لأحد التقييمات، "تدخلاً واسعاً للجيش

(1) من بغداد (جبلبرت لارسن، الضابط الاقتصادي) إلى وزارة الخارجية، # 117-الاستقرار السياسي من خلال التنمية الاقتصادية، العشرون من أيلول من عام 1954، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم(2).

(2) # 435- تقييم الاستخبارات الوطنية 56-3602- رؤية لاستقرار العراق والسياسات الخارجية، السابع عشر من تموز من عام 1956، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية 1955-1957، المجلد الثاني عشر، ص 1001.

في السياسة⁽¹⁾. وقد إختار محللون أمريكيون على وجه الخصوص عام 1941 بوصفه نقطة تحول حيث شهد تدخلاً عسكرياً بريطانياً مباشراً في العراق وافول الحكومة العراقية المؤيدة للمحور. وبسبب عدة، فأن التقييمات المتفائلة للقوات المسلحة التي أبداها مراقبون أمريكيون كانت ترتبط إرتباطاً صميمياً بالسياسات التي إنتهجها عراقيون مؤيدون للغرب على شاكلة فاضل الجمالي ونوري السعيد قبل عام 1941.

وكما في مجال مبيعات الأسلحة ومشاريع التحديث، فقد لعبت السلطات العراقية دوراً حاسماً في تأطير التقييمات الأمريكية بتقديمها للأدلة التي تتناسب تناسباً كبيراً مع الافتراضات الراسخة عن الجيش⁽²⁾. ويعود تاريخ هذا الأنموذج إلى عام 1952، حين أكّد نوري السعيد للسفير بيرتون بيري بعدم وجود إشارات على السخط السياسي ضمن صفوف الجيش⁽³⁾. وعلى نحو مشابه، إستفسر هيرمان ايلتس من مدير العمليات، عبدالرزاق حمودي، عن التغلغل الشيوعي في الجيش في آذار من عام 1956. وقد أكّد حمودي لايلتس بأن التغلغل كان في أدنى حالاته في أفضل الأحوال وقد قلل من إمكانية حصول إنقلاب عسكري. وقد أصر حمودي على ان العراق كان قد

(1) مسح الاستخبارات الوطنية- العراق- مسح الاستخبارات الوطنية 30، الأول من تشرين الأول 1957، غرفة القراءة الألكترونية لوكالة المخابرات المركزية، ص32.

(2) بطاطو، الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق، ص765؛ روميرو، «ثورة 1958 العراقية والبحث عن الأمن في الشرق الأوسط»، ص96؛ تريب، تاريخ العراق، ص142.

(3) # 1386 - السفير الأمريكي في العراق (بيري) إلى وزارة الخارجية، 24 تشرين الأول من عام 1952، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية 1952-1954، المجلد التاسع، ص2342؛ دويشا، ص159.

شهد إنقلابات عسكرية قبل فترة طويلة مما شهدته بقية الدول العربية، وكان مهيناً جيداً للتعامل مع أي تهديدات منبثقة⁽¹⁾. وثمة مقابلة مشابهة حدثت في آذار من عام 1956 حين إلتقى مسؤولو السفارة مع الملحق العسكري العراقي، حسن مصطفى. وقد أقنع مصطفى نظراءه الأمريكيين بأن الجيش العراقي ليست لديه الرغبة ببسط سيطرته على الحكومة. وإستند مصطفى في تقييمه هذا إلى الحجة بأن الجيش العراقي كان قد ناور مناورة راسخة بعيداً عن التدخل في المجال السياسي كما كان قد حدث في الكثير من الدول العربية الأخرى (على شاكلة مصر في عام 1952)⁽²⁾ وفي هذه الأمثلة، قدمت النخبة العراقية والمسؤولون العسكريون أدلة مطمئة إنسجمت إنسجماً تاماً مع الافتراضات الأمريكية القائمة عن طبيعة القوات المسلحة في الفترة ما قبل عام 1941 وما بعدها.

وقد عرض نيكولاس تاتشر التقييم الأكثر كشافاً عن الخفايا من بين كل التقييمات الخاصة بالجيش في ايلول من عام 1957. وقد أكد تاتشر إن المرء يحتاج إلى دراسة الفترة التاريخية من عام 1932 إلى عام 1941 كي يفهم السبب الذي أصبح فيه الجيش يمثل الآن قوة للاستقرار في السياسة العراقية. وعلى الرغم من ان الجيش ”محاييد سياسياً“ حالياً، فقد أوضح تاتشر، ”بأن الأمر ليس كذلك دوماً“. وفي ذلك العقد، كما يعتقد تاتشر، فإن العامل المهيمن في الحياة السياسية العراقية كان

(1) مذكرة الحوار- هيرمان ايلتس وعبدالرزاق حمودي، مدير عمليات الجيش العراقي، 28 آذار من عام 1956، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1955-1959، المكب رقم(1).

(2) مذكرة الحوار- ديفيد نبوسوم (الشرق الأدنى) وحسن مصطفى، الملحق العسكري العراقي- وجهات نظر الملحق العسكري العراقي، 30 آذار من عام 1956، ار. جي 59، الملف العشري المركزي العراقي 1955-1959، الصندوق رقم (2257).

يتمثل في الاولويات السياسية للجيش. لقد قاد الجيش سبعة إنقلابات منفصلة ضد الحكومة⁽¹⁾. وقد تتوجت هذه المرحلة بانقلاب "المربع الذهبي" في عام 1941 الذي جاء برشيد عالي الكيلاني إلى السلطة. ويجادل تاتشر أنه عقب تدخل لندن لتقويض نظام رشيد عالي الكيلاني في عام 1941، فإن الجيش لم يعد ينظم إنقلابات سياسية أو يتدخل في النظام السياسي. ومن وجهة نظر تاتشر فإن نجاح الجيش في قمع أحداث الشعب التي رافقت أزمة السويس في أواخر عام 1956 كان الدليل الأخير على عدم تسييس الجيش على نحو مؤثر⁽²⁾.

وأكد تاتشر على أهمية التأثير البريطاني في الجيش العراقي في إحداث هذا التغيير الرائع. وبرأي تاتشر فإن التحول الحالي في الهوية السياسية للجيش حدث في اللحظة الدقيقة التي شهدت تدخل لندن العسكري في عام 1941. ومن وجهة نظره، فإن السيطرة القوية للبريطانيين كانت مؤثرة في إصلاح الجيش. وعلى نحو مساهم، يمضي تاتشر ليوضح إن عدم الأكتراث الذي يديه ضباط الجيش الآن حيال القضايا السياسية كان إنعكاساً "لمحاكاة عراقية للأنموذج البريطاني" وقد أوضح تاتشر إن:

القسم الأكبر من الضباط العراقيين تلقوا تدريباً
بريطانياً أما في العراق أو في المدارس العسكرية

(1) من بغداد (نيكولاس تاتشر، السكرتير الأول في السفارة الأمريكية) إلى وزارة الخارجية، # 348 - دور الجيش في الحياة السياسية العراقية، 26 أيلول من عام 1957، الأرشيفات الوطنية وإدارة السجلات، أر. جي 84، العراق - السجلات العامة السرية، 1936-1961، الصندوق رقم (20).

(2) من بغداد (نيكولاس تاتشر، السكرتير الأول في السفارة الأمريكية) إلى وزارة الخارجية، # 348 - دور الجيش في الحياة السياسية العراقية، 26 أيلول من عام 1957، الأرشيفات الوطنية وإدارة السجلات، أر. جي 84، العراق - السجلات العامة السرية، 1936-1961، الصندوق رقم (20).

المواجهة على إمتداد الكومنولث ويبدو ان هؤلاء الضباط قد تعلموا جيداً الدروس التي تؤكد على روح التضامن⁽¹⁾.

وكما في نطاق مشاريع التحديث، فقد توصل المراقبون الأمريكيون إلى إستنتاجات مهمة بخصوص التوجيه الغربي لقيادة العراقيين للسير في الطريق الصحيح للحدثة السياسية. وتعمل دراسة تاتشر بوصفها تجلياً واضحاً للافتراضات المؤثرة التي يعتنقها مراقبون أمريكيون حيال الدور الذي ينطوي على إحسان للتأثير الغربي (البريطاني والأمريكي) في تحديث البنى الاقتصادية والسياسية والعسكرية للعراق.

ولدى إستعادة الأحداث يظهر إن الحساسيات السياسية للجيش العراقي كانت تشكل الجزء الأعظم من المنطقة العمياء للمراقبين الأمريكيين. وينبع هذا الفشل من عوامل عدة. وقد أخفق مسؤولون أمريكيون، تماماً كما أخفق نظراؤهم العراقيون على نحو كبير، في تجميع معلومات إستخبارية وثيقة الصلة تتعلق بالضباط المعادين للنظام الذين قاموا بانقلاب تموز 1958. وثمة أدلة متناثرة ظهرت في التقارير التي تُشير إلى وجود مجموعات ساخطة في الجيش. وعلى أية حال، فأن هذه المعلومات الاستخبارية المتناثرة لم تبرز في تقييمات أوسع للجيش بسبب وجود مشكلة في المرحلة التحليلية للحلقة الاستخبارية وقد أفضت الاقتناعات الراسخة بعمق التي يتبناها مراقبون أمريكيون حيال طبيعة الجيش العراقي إلى تجاهلهم لأدلة محددة أوحى بأن الجيش قد يضم مشاعراً معادية للنظام على نحو

(1) من بغداد (نيكولاس تاتشر، السكرتير الأول في السفارة الأمريكية) إلى وزارة الخارجية، # 348 - دور الجيش في الحياة السياسية العراقية، 26 أيلول من عام 1957، الأرشيفات الوطنية وإدارة السجلات، ار. جي 84، العراق - السجلات العامة السرية، 1936-1961، الصندوق رقم (20).

أعمق. وكان المسؤولون ملتزمون بالطرح القائل بأن الجيش، كما في أية أمة تتجه نحو التحديث، سيكون طبيعياً أقل ميلاً للتدخل في السياسة. ولدى إستعادة الأحداث يظهر ان توقعات الأمريكيين حيال "تدرج" الجيش العراقي إلى مستوى قوة غير مسببة عكست بعمق الافتراضات الأمريكية حيال البنى الاجتماعية والسياسية الإيرانية عشية ثورة عام 1979. وفي الحالة الإيرانية، كانت المخابرات الأمريكية ملتزمة إلزاماً عميقاً بالفرضية غير المجربة بأن لبرلة الشاه للنظام السياسي ستسمح بظهور مجموعة من الإيرانيين الحداثيين والمؤيدين للغرب يتولون توجيه نظام الشاه إلى طريق أكثر أماناً وتنظيماً⁽¹⁾. ولدى دراسة الحالتين العراقية والإيرانية، فأن هذه البنى التحليلية غير المجربة، ومع ذلك المؤثرة بقوة، قد تجاوزتها الأحداث في نهاية المطاف.

(1) جيرفيس، سبب فشل الاستخبارات، ص 61-68.

نوري السعيد والسعي لإحكام السيطرة

ثمة مجموعة أخيرة من العوامل التي أثرت في التحليلات الخاصة بالشؤون العراقية قبل تموز من عام 1958. وقد إشمطت على تقييمات نسبية لقادة آخرين فضلاً عن نوري السعيد والقوى النسبية للحكومات المختلفة التي ترأسها السعيد. وشكّلت هذه الدراسات، كما في القضايا السابقة التي لاحظناها، جزءاً لا يتجزأ من البيئة المعلوماتية لصانعي السياسة في البيت الأبيض في ظل إدارة ايزنهاور. وقد قدمت هذه البيئة بعض الأدلة عن أما الحفاظ على الوضع الراهن في العلاقات الأمريكية مع العراق، أو بدلاً من ذلك تعزيز الشراكة الثنائية، وعرضت احتمالات جذابة لتعزيز المصالح الأمريكية في العراق، في الأقل ضمن المدى القصير.

ويتمثل العامل السياسي المهم الأول في الاعتراف بين المحللين بأن الحرس القديم رفض تعزيز السبل لعناصر سياسية بديلة بغية إظهار التحدي في الصراع على السلطة في النظام الانتخابي. وعلى نحو كبير فبسبب القيود الحكومية على النشاطات السياسية، إستنتج المحللون في عام 1953 إن نوري السعيد والحرس القديم كانا قد فشلا فشلاً منهجياً في تطوير جيل شاب وكفوء من القادة، حتى ضمن مجموعة مؤيديهم⁽¹⁾. وقد أشار جون بارو ببعض علامات اليأس إلى قيادي في

(1) من بغداد (بيري) إلى وزارة الخارجية، # 479 - حوار مع شاكر الوادي، الرابع عشر من كانون الثاني من عام 1953، العراق - الشؤون الداخلية

حزب الاستقلال قائلاً أنه بينما يرغب الأمريكيون بتشجيع قوى تقدمية في السياسة العراقية، فإن هذه العناصر إفتقرت أيضاً إلى حيابة قوى فعلية. وقد وصف المسؤولون الأمريكيون هذا الفراغ في القيادة الشابة والتقدمية، الذي شمل كلاً من أولئك المتواجدين داخل إطار الحرس القديم أو خارجه، بوصفه "فراغاً في الحياة السياسية العراقية"⁽¹⁾ ومضى جيلبرت لارسن أبعد من ذلك، قائلاً إن العراقيين الأكثر شباباً المحرومين من وسائل المشاركة السياسية كانوا قد طوروا "موقفاً سلبياً وهداماً حيال النظام" إن غياب عراقيين شباب وكفوئين ممن بإمكانهم إستعادة مقدار من الفاعلية السياسية بقوا يشكّلون موضوعاً متكرراً للتحليلات الأمريكية حتى تموز من عام 1958⁽²⁾.

والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (2)؛ من بغداد (بيري) إلى وزارة الخارجية، # 520 - الانتخابات البرلمانية: تحليل وتعليق، 27 كانون الثاني من عام 1953، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (2).

(1) مذكرة الحوار - فائق السامرائي، نائب رئيس حزب الاستقلال والسيد جي. ار. بارو، 25 نيسان من عام 1953، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (2)؛ من بغداد (ايرلاند، القائم بالأعمال) إلى وزارة الخارجية، # 19 - الانتخابات البرلمانية، حزيران 1954 - تحليل وتعليق، الرابع عشر من تموز من عام 1954، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (2) (إقتباس).

(2) من بغداد (جيلبرت لارسن، الضابط الاقتصادي) إلى وزارة الخارجية، # 117 - الاستقرار السياسي من خلال التنمية الاقتصادية، 20 أيلول من عام 1954، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (2) (إقتباس)؛ من بغداد (هيرمان فردريك ايلتس، السكرتير الثاني في السفارة الأمريكية) إلى وزارة الخارجية، # 122 - وجهات نظر النائب محمود بابان عن الوضع السياسي الداخلي العراقي، الرابع عشر من آب من عام 1956، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1955-1959، المكب رقم (1)؛ مذكرة الحوار - نيكولاس تاتشر، السكرتير الأول في السفارة الأمريكية و خليل إبراهيم، المدير العام للأرشاد والأذاعة -

وبسبب هذه القيود ذات الطابع الهدام على الحياة السياسية، أعتقد محللون وصانعو السياسة بأنه لا مجال أمامهم للعمل سوى ضمن إطار المجال السياسي للحرس القديم. وحتى ضمن تلك المجموعة من الشخصيات، فقد بدت الخيارات الأمريكية محدودة في نطاقها. وقد قارنت الدراسات على نحوٍ دائم مزايا القيادة الإيجابية لنوري السعيد مع كل ما كانوا يرونه بوصفها القيود الخطيرة للغاية للشخصيات الأخرى التي تمثل الحرس القديم. وقد أكدت التحليلات على نحو منتظم على عدم وجود زعيم آخر في السياسة العراقية يحظى باحترام كبير أو يحوز على دهاء سياسي كما هو الحال مع نوري السعيد.

إن العلاقة المعقدة والمتبادلة التبعية بين الولايات المتحدة الأمريكية والحرس القديم في العراق، و"الرجل القوي" في بغداد نوري السعيد على وجه الخصوص، قد وصفها السفير بيرى في فترة مبكرة من رئاسة ايزنهاور. فمن ناحية، كتب بيرى أن ثمة فراغ كبير سيظهر جلياً حين يترك نوري السعيد السياسة في النهاية في حالة عدم وجود تهيئة لزعامة بديلة. وعلى أية حال، فقد أكد بيرى أن السعيد هو بوضوح أبرع زعيم لتوجيه العراق نحو بر السلام ونحو الطريق المؤيد للغرب وللدفاع عن الحس الأكثر أهمية من بين كل العوامل الأخرى للهيمنة والسيطرة الأمريكتين في بغداد⁽¹⁾. وقد ألحق هذا السيف ذو الحدين الضرر بالسياسة الأمريكية نحو العراق في الفترة ما قبل الثورية. وقد توصل مجلس تنسيق العمليات والسفير غالمان إلى إستنتاجات مماثلة،

المشهد السياسي الداخلي العراقي، الرابع من آذار من عام 1957، الأرشيفات الوطنية وإدارة السجلات، أر. جي 84، العراق - السجلات العامة السرية، 1936-1961، الصندوق رقم (21).

(1) من بغداد (بيرى) إلى وزارة الخارجية، # 520 - الانتخابات البرلمانية: تحليل وتعليق، 27 كانون الثاني من عام 1953، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (2).

حيث لاحظنا في عام 1956 أنه على الرغم من كل عيوب نوري السعيد كرئيس للوزراء، فإن حكومته ستكون "أفضل صديق يتوقعه الغرب في العراق في المستقبل القريب"⁽¹⁾ وأصر غلمان على عدم وجود زعيم آخر بإمكانه مضاهاة التزام نوري السعيد بحلف بغداد. وهذا الرأي صحيح تماماً جراء معدل عمر الحكومات (في الأقل تلك الحكومات التي لم يرأسها نوري السعيد) التي تتغير كل خمسة إلى ستة أشهر⁽²⁾. وقد لاحظ كل من المسؤولين العراقيين والمحللين الأمريكيين على نحوٍ منتظم إن السعيد كان السلطة الوحيدة القادرة على الابقاء على مناصريه "متناسكين" في الوقت الذي يشن فيه الحملات على قوى المعارضة "المتطرفة". وقد شبه الضابط عبدالرزاق حمودي نوري السعيد "بدفة السفينة" التي تحافظ على إطار السياسة على أساس مستقر وآمن⁽³⁾.

(1) مجلس تنسيق العمليات، الخلاصات الاستخبارية اليومية، رقم 538، السادس عشر من كانون الثاني من عام 1956، منظومة الوثائق الماط للثام عن سريتها (إقتباس)؛ # 429- السفارة في العراق (غلمان) إلى وزارة الخارجية، الخامس عشر من كانون الثاني من عام 1956، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية 1955-1957، المجلد الثاني عشر، ص 991.

(2) # 433- برقية من السفارة الأمريكية في العراق (غلمان) إلى وزارة الخارجية، 28 آذار من عام 1956، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية 1955-1957، المجلد الثاني عشر، ص 996.

(3) # 435- تقييم الاستخبارات الوطنية 56-3602- رؤية لاستقرار العراق والسياسات الخارجية، السابع عشر من تموز من عام 1956، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية 1955-1957، المجلد الثاني عشر، ص 1001، هوامش مذكرة نيكولاس تاتشر، التاريخ غير مذكور، مستشارو الرئيس الأمريكي في مجال برنامج الأمن المشترك: السجلات، 1956-1957، الصندوق رقم (9)، مكتبة الرئيس دوايت دي. أيزنهاور، من ئي ار. بيرسي (مكتب العراق) إلى السيد وليم كونراد، شؤون الشرق الأدنى - تقرير عن المكافحة مع غليفورد ولسون، عضو الهيئة التنفيذية الأمريكية، مجلس تطوير العراق، الخامس من أيار 1958، الأرشيفات الوطنية وإدارة السجلات، ار. جي 59، مكتب شؤون الشرق الأدنى وجنوبي آسيا - مكتب شؤون الشرق الأدنى - الملفات العامة المتعلقة بالشرق الأوسط، 1955-1958، الصندوق

وتوافق البريطانيون مع تقييم الأمريكيين لسلطة نوري السعيد. فقد لاحظوا عدم وجود شخصية أخرى في الحرس القديم تشاطر القوة التي يتحلّى بها نوري السعيد للحفاظ على الشراكة الاستراتيجية مع الغرب أو قدرته على الدفع بسياسات غير شعبية في مواجهة معارضة شعبية عدائية⁽¹⁾.

كان الأمريكيون يراقبون الأزمات السياسية المتكشفة في الوقت الذي لم يكن فيه نوري السعيد في السلطة في مطلع خمسينيات القرن العشرين. وقد دلت هذه الأحداث بوضوح للمراقبين الأمريكيين على إمكانات الساسة الآخرين ممن لم يكونوا مستقرين ومؤيدين للغرب على نحوٍ موثوق من حيث الرؤية مقارنة بنوري السعيد. وكانت الانتقادات الأمريكية "لتردد" و "ضعف" هؤلاء المسؤولين ملفتة للنظر في لهجة هذه الانتقادات وحدتها⁽²⁾. وقد تدمرت السفارة الأمريكية من "تحاذل" حكومة مصطفى محمود العمري وإخفاقها

رقم (11)؛ مذكرة الحوار- هيرمان ايلتس والضابط عبدالرزاق حمودي، مدير العمليات في الجيش العراقي، 28 آذار من عام 1956، العراق، الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1955-1959، المكب رقم (1) (إقتباس).

(1) من جي. ئي كولسون، من السفارة البريطانية في واشنطن دي. سي إلى اتش. بيلي، وزارة الخارجية، 26/1075 في الثالث عشر من آذار من عام 1957، وزارة الخارجية 371-127756، الأرشيف الوطني البريطاني. للمزيد حول التحليلات البريطانية عن نوري السعيد والحرس القديم، أنظر روجر لويس، «البريطانيون وجذور الثورة العراقية»، في روبرت فيرنيا ووليم روجر لويس (تحرير)، ثورة 1958 العراق: مراجعة لكتاب الطبقات الاجتماعية القديمة (لندن: أي. بي تورييس، 1991)، 40.

(2) # 108 - مذكرة من نائب مدير الخطط في وكالة المخابرات المركزية (ويسنر) إلى مدير المخابرات والبحوث (كمغ) - تحليل لتأثير التدخل العسكري الأمريكي والبريطاني في لبنان، الثالث من تموز من عام 1958، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية 1958-1960، المجلد الثاني عشر، ص 306.

بقمع المتظاهرين في إنتفاضة عام 1952. وقد مضت مجموعة مناصري نوري السعيد بعيداً في إنتقاداتهم، حيث وصفوا وزارة العمري "بغير الكفاءة" و "الرعيّة" لعدم رغبتها باستعمال القوة لوضع حد للاضطرابات⁽¹⁾. وكان المسؤولون الأمريكيون ومناصرو نوري السعيد متحدين للغاية على نحوٍ جلي في مقتهم لمحاولة العمري التفاعل مع التطورات السياسية في العراق والاستجابة لها بطريقة تختلف عن الوزارات السابقة.

وكان أعضاء في حلقة نوري السعيد الداخلية غاضبين على نحوٍ مماثل من الحكومة اللاحقة التي ترأسها نور الدين محمود، الذين إنتقدوه لاختفاقه في توظيف وسائل قانونية "لتحطيم الشيوعيين العراقيين"⁽²⁾ وعلى نحوٍ مساوٍ، لم يكن للضباط الأمريكيين إنطباع جيد عن سجل حكم نظام نور الدين محمود. وقد أوضح السفير بيرى أنه في الوقت الذي إستعاد فيه محمود في نهاية المطاف النظام العام، فهو لم يكن "على الأرجح بطلاً بمصاف محمد نجيب أو الشيشكلي"⁽³⁾ وثمة نماذج مشابهة أُعيد ظهورها في تقارير تتعلق بقدرات ممارسة الحكم

(1) من بغداد (بيرى) إلى وزارة الخارجية، # 383 - تظاهرات 22 تشرين الثاني إلى 26 تشرين الثاني، الجوانب السياسية، الثامن من كانون الأول من عام 1952، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (2) (إقتباس)؛ من بغداد (بيرى) إلى وزارة الخارجية، # 479 - حوار شاكر الوادي، الرابع عشر من كانون الثاني من عام 1953، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (2).

(2) من بغداد (بيرى) إلى وزارة الخارجية، # 479 - حوار مع شاكر الوادي، الرابع عشر من كانون الثاني من عام 1949، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (2).

(3) من بغداد (بيرى) إلى وزارة الخارجية، # 383 - تظاهرات الثاني والعشرين من تشرين الثاني إلى السادس والعشرين من تشرين الثاني، الجوانب السياسية، الثامن من كانون الأول من عام 1952، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (2).

لوزارات أخرى. وقد شعر الضباط السياسيون الأمريكيون بالقنوط في آذار من عام 1953 حيال عدم قدرة رئيس الوزراء جميل المدفعي على إتخاذ إجراء فاعل بحق الشيوعيين والطلبة الثائرين على النظام. وبحلول شهر آب، كان المراقبون يتنبؤون بالانهيار الوشيك لحكومة المدفعي بسبب الخلاف داخل وزارته والتصاعد في الانتقاد الشعبي للحكومة⁽¹⁾.

إن التفكير الأمريكي حيال الاعتماد على الحكومات التي ترأسها نوري السعيد والاستقرار القصير الأمد الذي حققته هذه الحكومات كان متأثراً تأثراً كبيراً بحماستهم الأولية، ولاحقاً بخيبة أملهم، بالوزارات التي ترأسها فاضل الجمالي من ايلول من عام 1953 إلى نيسان من عام 1954. وقد بدا الجمالي للمراقبين الأمريكيين مصلحاً مخلصاً، فهو أمريكي التعليم، ومتحمس للعمل التحديثي الذي تظطلع به (النقطة الرابعة)، وقدم الوعد بأسباغ حيوية شبابية على الهيئات السياسية في البلاد. وقد أوضح الجمالي لكادر السفارة الأمريكية أنه كان عاقد العزم على المضي أبعد من السياسة الراكدة للحرس القديم وتقديم إصلاحات فاعلة في جميع نواحي الحياة السياسية⁽²⁾. وكان المسؤولون الأمريكيون مسرورين بالتقدم الذي حققه الجمالي بعد مدة قصيرة. وقد لاحظ المحللون الأمريكيون أن نظام الجمالي حافظ على

(1) وزارة القوة الجوية، قسم رسائل الأركان- من بغداد سجد بيري إلى واشنطن دي. سي، الثامن عشر من نيسان من عام 1953، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (3)؛ وزارة القوة الجوية- قسم رسائل الأركان- من بغداد سجد بيري إلى واشنطن دي. سي، 29 آب من عام 1953، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (3).

(2) # 1394- مذكرة الحوار بين مستشار السفارة الأمريكية في العراق (ايرلاند) والجمالي رئيس مجلس النواب، 20 آب من عام 1953، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية 1952-1954، المجلد التاسع، ص 2352.

النظام العام في البلاد وحاز على تأييد شعبي بين مواطنيه. وقد عزوا نجاحه هذا إلى قرارات الجمالي برفع الأحكام العرفية، وإجازة الأحزاب السياسية، ورفع الرقابة على الصحف، وإجراء تحقيقات علنية تتعلق بالفساد الحكومي. وبالطبع، فأن كل مشكلة من هذه المشكلات كانت تعود في جذورها إلى حكم الحرس القديم⁽¹⁾.

وكما اعترف أحد المحليين الأمريكيين لاحقاً، فلا وزارة الجمالي ولا المراقبون الأمريكيون "وضعوا في حسابهم نوري السعيد". وفي الأشهر اللاحقة، أفرد نوري السعيد على نحوٍ حازم عضلاته السياسية ليخطط لإسقاط كلتا وزارتي الجمالي الاصلاحيتين⁽²⁾. وقد بارك بعض المسؤولين الأمريكيين في بادية الأمر تدخل نوري السعيد المباشر في جدول الأعمال السياسي لوزارة الجمالي، وكانت هذه الممارسة ممزوجة ببعض الشعور بالإحباط. ولاحقاً، أبدوا إذعانهم للسلطة السياسية الكبيرة التي تتمتع بها "شلة" السعيد⁽³⁾. وكان مناصرو السعيد المقربون

(1) من بغداد (بيري) إلى وزارة الخارجية، # 364، 30 تشرين الثاني من عام 1953، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكتب رقم (2)؛ من بغداد (بيري) إلى وزارة الخارجية، # 487 - إستعراض التطورات السياسية العراقية والتكهن بها، الأول من تشرين الأول من عام 1953 - الأول من كانون الثاني من عام 1954، الرابع من كانون الثاني من عام 1954، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكتب رقم (2)؛ وزارة القوة الجوية - قسم رسائل الأركان - من بغداد العراق سجد بيري إلى واشنطن، الرابع من تشرين الأول من عام 1953، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكتب رقم (3).

(2) من بغداد (بيري) إلى وزارة الخارجية، # 487 - إستعراض التطورات السياسية العراقية والتكهن بها، الأول من تشرين الأول من عام 1953 - الأول من كانون الثاني من عام 1954، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكتب رقم (2) (إقتباس)؛ تريب، تاريخ العراق، ص 131.

(3) من بغداد (بيري) إلى وزارة الخارجية، # 487 - إستعراض التطورات

قلقين من ان التشريعات التي قام بها الجمالي قد تُلحق أذى لا يمكن إصلاحه بالشيوخ العشائريين ، لذا عمدوا إلى تأخير إقرار القوانين الإصلاحية التي قدمها الجمالي في اللجان البرلمانية. وكانت جهود الجمالي التشريعية لفرض ضرائب على إنتاجية الأراضي، والقوانين الخاصة بتسوية نزاعات الأراضي، والإصلاحات المتعلقة بالخدمة المدنية قد تعرضت أما إلى الخرق أو إضعاف تأثيرها على يد خصومه⁽¹⁾ (أي خصوم الجمالي - المترجم). وقد قدم فاضل الجمالي إستقالته في أواخر نيسان من عام 1954 إلى حد كبير جراء حقيقة ان "القوى التي عارضت برنامج الإصلاح الداخلي كانت أقوى مما كان يدرك" وبسبب العرقلة التي عمدت إليها القوى التابعة لنوري السعيد، فلم يحدث تطهير جوهري للشؤون الحكومية بأشراف الجمالي⁽²⁾.

ومع سقوط إدارة الجمالي، ثمة صيف كامل من الحيرة السياسية ساد المشهد، حين إصطدم السعيد بالنظام الملكي من أجل حيازة

السياسية العراقية والتكهن بها، الأول من تشرين الأول من عام 1953 - الأول من كانون الثاني من عام 1954، الرابع عشر من كانون الثاني من عام 1954، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1954-1950، المكب رقم (2)؛ وزارة القوة الجوية - قسم رسائل الأركان - من بغداد العراق سجد بيرى إلى واشنطن دي. سي، العاشر من كانون الثاني من عام 1954، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1954-1950، المكب رقم (3).

(1) وزارة القوة الجوية - قسم رسائل الأركان - من بغداد العراق سجد بيرى إلى واشنطن دي سي، العاشر من كانون الثاني من عام 1954، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1954-1950، المكب رقم (3)؛ من بغداد (فيليب ايرلاند، القائم بالاعمال) إلى وزارة الخارجية، # 816، 27 آيار من عام 1954، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (4).

(2) من بغداد (فيليب ايرلاند، القائم بالاعمال) إلى وزارة الخارجية، # 618، 27 آيار من عام 1954، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (4).

منصب رئيس الوزراء. وقد وصف فيليب إيرلاند الانتخابات التي جرت عقب إستقالة الجمالي فوراً بكونها نكسة مهمة للاستقرار في العراق. ونجم عن غياب أغلبية واضحة في البرلمان وصول وزارة قصيرة العمر إلى السلطة، والمزيد من الأزمات السياسية، وبيئة عملية هزيلة لمتابعة الإصلاحات السياسية⁽¹⁾. وقد إختار النظام الملكي أرشد العمري ليكون رئيساً للوزراء في الصيف إلى حد ما نكاية بنوري السعيد للشروط المستمرة التي كان يضعها للقبول بمنصب رئيس الوزراء. وثمة مَنْ كان ينظر إلى وزارة العمري وقتذاك، على الرغم من حيازتها للشعبية بين الكثيرين من العراقيين في بادئ الأمر، بوصفها البطة العرجاء (وهو تعبير يُطلق على صاحب منصب يواصل النهوض بأعباء منصبه لفترة مؤقتة - المترجم)، وهي نظام "لتصريف الأعمال" حيث أقلق الأمريكيين بشموله لنواب يدعمهم الشيوعيون⁽²⁾.

وأنهت عودة "الرجل القوي" نوري السعيد إلى منصبه في رئاسة

(1) من بغداد (إيرلاند، القائم بالأعمال) إلى وزارة الخارجية، # 19 - الانتخابات البرلمانية، حزيران 1954 - تحليل وتعليق، الرابع عشر من تموز من عام 1954، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (2)؛ فردريك اكسيلغارد، «الدعم الأمريكي للموقف البريطاني في العراق ما قبل الفترة الثورية»، في روبرت فيرنيا ووليم روجر لويس (تحرير) ثورة 1958 العراقية: مراجعة لكتاب الطبقات الاجتماعية القديمة (لندن: أي بي تورييس، 1991)، ص 86.

(2) من بغداد (بيري) إلى وزارة الخارجية، # 932، الحادي عشر من آذار من عام 1954، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (4)؛ من بغداد (فيليب إيرلاند، القائم بالأعمال) إلى وزارة الخارجية، # 816، 27 آيار من عام 1954، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (4)؛ من بغداد (فيليب إيرلاند، القائم بالأعمال) إلى وزارة الخارجية، # 76 - نوري السعيد يعود للسلطة، 25 آب من عام 1954، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (4).

الوزراء في آب من عام 1954 هذه الفترة من عدم الاستقرار السياسي. ووسمت هذه الفترة أيضاً بدء ثلاث سنوات متواصلة تقريباً من حكمه السلطوي. وجادل تقرير الاستخبارات الوطنية الصادر في السابع من ايلول من عام 1954 بأن عودة نوري السعيد إلى السلطة دلت على ان الحرس القديم كان يحكم قبضته مرة أخرى على شؤون العراق السياسية⁽¹⁾. وإتفق هنري وينس المسؤول في (النقطة الرابعة) مع الرأي بأن عودة نوري مثلت نهاية لفترة من الارباك وعدم الاستقرار التي شهدت أربعة مجالس وزراء قصيرة العمر "ثلث إحداها الأخرى بتعاقب سريع وغير فاعل"⁽²⁾ وعلى الرغم من إصرار وينس بأن نوري السعيد لم يكن شخصية تتمتع بالشعبية، فقد اعترف بأنه كان السياسي الأقوى في البلاد بلا شك. وقد اعترف وينس أيضاً أنه بينما كانت أجندة إصلاحات الجمالي تنسجم مع أهدافه المهنية، فإن خطط السعيد للتعديلات الاقتصادية والسياسية المحدودة قدمت في الأقل فرصاً معقولة للنجاح في الوقت الذي تمنح فيه العراق "فترة ضرورية للاستقرار السياسي"⁽³⁾.

(1) تقييم الاستخبارات الوطنية، 54-36- تقييم الاستخبارات الوطنية: التطورات المحتملة في الدول العربية، السابع من ايلول من عام 1954، الأرشيفات الوطنية وإدارة السجلات، ار. جي 59، مكتب المخابرات والبحوث- سجل مجموعة تقييمات الاستخبارات الوطنية، التقييمات الخاصة والتقييمات الاستخبارية الوطنية الخاصة، 1950-1954، الصندوق رقم (2)؛ اكسيلغارد، «الدعم الأمريكي للموقف البريطاني في عراق الفترة ما قبل الثورية»، ص 86.

(2) من هنري وينس إلى وزير الخارجية، # 566، 20 تشرين الأول من عام 1954، الأرشيفات الوطنية وإدارة السجلات، ار. جي 84، العراق- السجلات السرية العامة، 1936-1961، الصندوق رقم (15).

(3) من هنري وينس إلى وزير الخارجية، # 566، 20 تشرين الأول من عام 1954، الأرشيفات الوطنية وإدارة السجلات، ار. جي 84، العراق- السجلات السرية العامة، 1936-1961، الصندوق رقم (15).

وكان تقييم فيليب إيرلاند أكثر تفاؤلاً حيال إمكانيات تحقيق الاستقرار الذي أوحى به "العودة الظافرة" لنوري السعيد. وجادل إيرلاند بأن الانتخابات التي جاءت بالسعيد إلى السلطة، على النقيض من تلك الانتخابات التي أجريت قبل أشهر، كانت هادئة ومنظمة⁽¹⁾. وفضلاً عن ذلك، إستنتج إيرلاند بأن الانتخابات الحالية أظهرت:

الوجهة النفسية الاستثنائية التي يحوز عليها
رئيس الوزراء نوري السعيد . وعلى الرغم من إن
نوري يكاد لا يمكن ان نطلق عليه تسمية رجل يتمتع
بالشعبية، وهذا الأمر هو أكثر إنطباقاً على الكثيرين من
أعضاء حاشيته، فمن المعترف به عموماً بأنه "الرجل
القوي" في العراق الذي لا يتحمل التوافه من الأمور.
ويقيناً، ثمة إنتقاد لاذع للوسائل التي يلجأ إليها رئيس
الوزراء والتي يعدها الكثيرون قمعية على نحوٍ لا
ضرورة له. ومع ذلك فمن الصحيح على نحوٍ مساوٍ ان
تلك العناصر في العراق التي أمست منزوعة على نحوٍ
متزايد حيال الافتقار إلى الاستقرار في العام الماضي أو
أكثر من ذلك قد شهدت مجيئه إلى السلطة بمقدار معين
من الارتياح⁽²⁾.

(1) من بغداد (فيليب إيرلاند، القائم بالأعمال) إلى وزارة الخارجية، # 76-
نوري السعيد يعود للسلطة، 25 آب من عام 1954، العراق- الشؤون
الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكتب رقم (4) (إقتباس)؛
من بغداد (إيرلاند، القائم بالأعمال) إلى وزارة الخارجية، # 109-
الثاني عشر من أيلول، السابع عشر من أيلول من عام 1954، العراق-
الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكتب رقم (2).

(2) من بغداد (إيرلاند، القائم بالأعمال) إلى وزارة الخارجية، # 109-
الثاني عشر من أيلول، السابع عشر من أيلول من عام 1954، العراق-
الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكتب رقم (2).

وليس من قبيل المفاجأة ان فيليب ايرلاند كان ينظر إلى عودة نوري السعيد إلى الحياة السياسية بوصفها إستراحة قصيرة بين فترة مخيفة من التذبذب والتردد السياسيين. وكان ايرلاند واحداً من أقوى المدافعين ، مع السفير غالمان، عن نوري السعيد و ”الحرس القديم“ من بين المسؤولين الأمريكيين العاملين في بغداد. وقبل وصوله إلى العراق بصفة دبلوماسية، كتب ايرلاند دراسة تاريخية عن الملكية العراقية بعنوان ”العراق: دراسة في التطور السياسي في عام 1937“. وقد قدمت دراسته إستعراضاً إيجابياً للحكم الميال إلى الاحسان والإطار المطلق الذي مثلته سلطات الانتداب البريطاني والحكومة العراقية المؤيدة للغرب، بما فيها السنوات الأولى لحكم نوري السعيد بوصفه رئيساً للوزراء⁽¹⁾. وكانت آراؤه المتفائلة التي تتعلق بالاستقرار الذي حققه الحرس القديم، شأنه في ذلك شأن غالمان، ثابتة في مدياتها إلى تفجر الأحداث الثورية في تموز من عام 1958. وثمة مقابلات مع المسؤولين العاملين في السفارة الأمريكية في بغداد أُجريت بعد سنوات من الحدث الثوري أكدوا فيها السمة المرتبطة بايرلاند بوصفه مدافعاً راسخاً عن النظام الملكي. وثمة من يزعم بأن ايرلاند كان مستبعداً تماماً، في نقاشاته الخاصة، قلق زملائه من إمكانية إنهار الحكومة العراقية.

(1) على سبيل المثال، قدم ايرلاند تقييماً إيجابياً لدور الملك في النظام السياسي العراقي في هذه الفترة، مشيراً إلى أنه (أي دور الملك - المترجم) كان «ينصب في خدمة البلد إجمالاً» وفضلاً عن ذلك، قدمت الفقرة الأخيرة من دراسة ايرلاند تقييماً إيجابياً للغاية للإمكانات المستقبلية لنظام الحكم. وكتب ايرلاند: «إن المستقبل ليس بدون جوانبه المظلمة ، ولكن إذا تمكن النظام الجديد من إرساء الاستقرار بالانضباط المطلوب كثيراً، وإذا ما سيكون مدفوعاً بإدارة للحكم بعيدة النظر وتسم بالشجاعة، وفي حالة تكريس شعب العراق لنفسه للمهام الملقاة على عاتقه بالهمة نفسها التي حقق فيها الاستقلال، فأن وضع العراق بين الأمم التقدمية قد لا يكون مضموناً لحد الآن» أنظر فيليب ايرلاند، العراق: دراسة في التطور السياسي (لندن جوناثان كيب، 1937)، ص 424 (إقتباس الملحوظة الأولى)، ص 453 (إقتباس الملحوظة الثانية).

وقد أوضح الدبلوماسي السابق موريس درابر ان ايرلاند "كان يسخر بانتظام من الأفكار التي كان يتبناها صغار الضباط حين كانوا يرددون في تقاريرهم بأنه ثمة مشكلة يجري تدبيرها في العراق" وأضاف درابر بأن ايرلاند "كان يرفض التصديق بذلك، وكان يحتقر للغاية هذا الرأي في إجتماعات الكادر ويرفض هذه الفكرة"⁽¹⁾ وبالنسبة لايرلاند على وجه الخصوص، فأن عودة نوري السعيد لمنصب رئيس الوزراء في صيف عام 1954 كانت تعني استمرار الحكم الموثوق به و "المستقر" المؤيد للغرب في بغداد وإتساع السيطرة والنفوذ الأمريكيين في العراق.

وكانت الأحداث التي وقعت في صيف عام 1954 وخريفه في المجال السياسي العراقي متممة لصياغة التصورات والتفهيمات الأمريكية للحدود الملموسة للإصلاح السياسي والاقتصادي في العراق. فهم قد صاغوا صياغة دراماتيكية آراءهم عن نوري السعيد بوصفه زعيماً أرهقته الكثير من الأعباء بيد أنه أيضاً قوي وبالإمكان الوثوق به بما فيه الكفاية للحفاظ على التوجه العراقي المستقر والمؤيد للغرب في المستقبل القريب. وقد أظهرت قدرة السعيد على إيقاف العمل الاصلاحى لحكومة الجمالي للأمريكيين رأس ماله السياسي الذي لا يُمكن لأحد ان يتحداه. لقد وجهت الاخفاقات الأخيرة لنظام الجمالي ضربة قاصمة لآمال بعض المراقبين (على شاكلة هنري وينس) بأن الاصلاح الجوهري بالإمكان تحقيقه ضمن البنى السياسية

(1) مقابلة مع موريس درابر، دبلوماسي خط النار: مجموعة التاريخ الشفوي للشؤون الخارجية لرابطة الدراسات والتدريب الدبلوماسي. سخر عضو في السفارة الأمريكية وهو هيرمان ايلتس على نحو مشابه من إداء ايرلاند الضعيف. وقد كشف ايلتس لاحقاً ان ايرلاند، في إحدى مراحل جولته في العراق، «كان يُجبر الجميع بأنه كان قد رتب موضوع تولي فاضل الجمالي لرئاسة الوزراء». أنظر هيرمان ايلتس، دبلوماسية خط النار: مجموعة التاريخ الشفوي للشؤون الخارجية لرابطة الدراسات والتدريب الدبلوماسي.

العراقية القائمة. وثمة أمريكيون إصلاحيون التفكير جرى ترويضهم بعد آب من عام 1954 للعمل ضمن الأطر الأضيق بكثير لتعزيز الإصلاح السياسي من خلال مجالس وزراء يهيمن عليها نوري السعيد. وعلى نحوٍ مشابه، فإن عدم الاستقرار السياسي في صيف عام 1954 و "العودة الظاهرة" اللاحقة لنوري السعيد إلى السلطة قدمت دروساً مهمة لأولئك المراقبين ممن كانوا ينظرون بعين من الشك إلى نظام الجمالي (على شاكلة فيليب إيرلاند). وفيما يتعلق بهؤلاء المسؤولين، فقد أكد هذا الانعطاف في الأحداث على الرأي بأن عودة السعيد للسلطة كانت الدواء الشامل لكل العلل الرئيسة المتمثلة بعدم الاستقرار السياسي والتغيير الدائم للوزارات في بغداد.

وكان إداء الحكومات التي شكّلها نوري السعيد مهماً على نحو حيوي في صياغة التقييمات الأمريكية لاستقرار النظام. وقد شهدت المدة التي قضاها في رئاسة الوزراء تاريخاً طويلاً من الممارسة الناجعة للسلطة القمعية لسحق قوى المعارضة⁽¹⁾. وقد أشارت الأدلة المتجمعة إلى أن نوري السعيد كان قد أجاد أسلوب توظيف القوة السلطوية توظيفاً ناجحاً. وكان المحللون وصانعو السياسة الأمريكيون يتوقعون إستمرار هذا الاتجاه. وكما في دراسة حالة مشابهة في إيران في أواخر سبعينيات القرن العشرين، فقد أيد المحللون الأمريكيون تأييداً ينم عن تسليم بصحة الرأي القائل بأن الانجازات السابقة في مجال الحكم ستُفضي بالضرورة إلى إستمرار هذا النموذج⁽²⁾.

وكان الأمريكيون منذ مدة طويلة يُطرون على "شجاعة" نوري

(1) اكسيلغارد، «السياسة الأمريكية حيال العراق، 1946-1958» ص 166؛ روميرو، «ثورة 1958 العراقية والبحث عن الأمن في الشرق الأوسط»، ص 69.

(2) جيرفس، سبب فشل المخابرات، ص 37، 40.

السعيد و "سطوته" في إتخاذ القرارات الصعبة والمفتقرة للشعبية للحفاظ على "النظام" و "الاستقرار"، بما فيها إتفاقيات النفط "المبرمة من دون دراسة كافية" عبر البرلمان وربط العراق بالحلف الدفاعي التركي - الباكستاني⁽¹⁾. فضلاً عن دهاء نوري السعيد السياسي، فقد ثمن الأمريكيون على وجه الخصوص رغبته بقمع المعارضة قمعاً شديداً حين هدد الاضطراب وعدم الاستقرار المصالح الأمريكية. وفي تناقض كبير مع المحاولات "المضطربة" التي أفضت بالوزارات السابقة التي ترأسها العمري ونور الدين محمود إلى التعامل الصارم مع المحتجين، وقد قدم المحللون تفصيلاً عن كيفية توظيف نظام نوري السعيد للتهديدات بالقوة فضلاً عن الوجود الكثيف للشرطة في المدن للتصدي لأضراب عام محتمل في شباط من عام 1952⁽²⁾. وثمة تقرير صادر عن السفير بيرى في نيسان من عام 1953 قارن على نحو مشابه الحكم الواهن وغير الفاعل للأنظمة السابقة بالحكومة القوية والصارمة التي ترأسها نوري السعيد، والتي قمعت بفاعلية "الطلبة المثيرين للاضطراب" فضلاً عن إعتقال العشرات من الشيوعيين المشتبه بهم⁽³⁾.

(1) من بغداد (كروكر) إلى وزارة الخارجية، الدراسة البرلمانية لاتفاقيات النفط، التاسع عشر من شباط من عام 1952، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (15)؛ # 1386 - من السفير في العراق (بيرى) إلى وزارة الخارجية، 24 كانون الأول من عام 1952، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، 1952-1954، المجلد التاسع، ص 2342.

(2) من بغداد (بيرى) إلى وزارة الخارجية، # 383 - تظاهرات الثاني والعشرين من تشرين الثاني إلى السادس والعشرين من تشرين الثاني؛ الجوانب السياسية، الثامن من كانون الأول من عام 1952، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (2).

(3) وزارة القوة الجوية - قسم رسائل الأركان - من بغداد العراق سجد بيرى إلى واشنطن دي سي، الثامن عشر من نيسان من عام 1953، العراق - الشؤون

وثمة إجراءات أخرى مناهضة للشيوعية تبنتها الوزارات التي ترأسها نوري السعيد تضمنت حظر مجموعات شبابية كانت تعمل بوصفها مجموعات شيوعية مساعدة (بما فيها أنصار السلام)، وفصل يساريين مشتبه بهم من الخدمة المدنية، وإسقاط الجنسية عن عراقيين مدانين أما بنشاطات شيوعية أو يسارية وترحيلهم. وقد وصف فيليب إيرلاند هذه الإجراءات بوصفها "أقصى عقوبات مناهضة للشيوعيين واليساريين صدرت لحد الآن"⁽¹⁾ وأضاف هيرمان ايلتس بأن الاجراء القمعي للشرطة كان قد تواصل بكل الاشكال "بدون توقف" منذ ان تولى نوري السعيد السلطة في آب من عام 1954. وقد أصدر السعيد توجيهاته إلى النظام القانوني لإصدار إدانات للنشاطات الشيوعية حتى إندلاع أزمة السويس في أواخر عام 1956⁽²⁾.

الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم(3)؛ من بغداد (هيرمان فردريك ايلتس، السكرتير الثاني في السفارة الأمريكية) إلى وزارة الخارجية، # 617-عمليات الشرطة الأخيرة ضد الحزب الشيوعي العراقي، العاشر من حزيران من عام 1955، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1955-1959، المكب رقم(1).

(1) من ديليو. ال. ايجلتون، الجهاز الاعلامي الأمريكي في كركوك إلى السفير الأمريكي، تقييم للوضع السياسي في شمالي العراق عقب الزيارات التمهيدية خلال تشرين الأول، والرابع من تشرين الثاني من عام 1954، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم(2)، من بغداد (ايرلاند، القائم بالأعمال) إلى وزير الخارجية، # 131، الثاني من أيلول من عام 1954، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم(2)، روميرو، «ثورة 1958 العراقية والبحث عن الأمن في الشرق الأوسط»، ص 84.

(2) من بغداد (هيرمان فردريك ايلتس، السكرتير الثاني في السفارة الأمريكية) إلى وزارة الخارجية، # 617-عمليات الشرطة الأخيرة ضد الحزب الشيوعي العراقي، العاشر من حزيران 1955، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1955-1959، المكب رقم(1)؛ # 427- تقرير مجلس تنسيق العمليات عن العراق- تحليل الوضع الأمني الداخلي في العراق والأجراء الموصى به، الرابع عشر من كانون الأول من عام 1955، علاقات الولايات

وكان رد الفعل الأمريكي للحملة العنيفة والوحشية التي قادها نوري السعيد ينطوي على حماسة لا تعكس إنقاداً صريحاً. ولم يكن المحللون مسرورين باستعمال الأساليب العنيفة التي أحدثت غضباً شعبياً. وعلى الرغم من ذلك، فقد إعتقدوا أنها أدوات ضرورية لفن إدارة الحكم لإيجاد بيئة سياسية آمنة في المدى القصير. وبفضل ممارسته المؤثرة للسلطة، فقد أعلن مجلس تنسيق العمليات في كانون الأول من عام 1955 ان نوري السعيد كان "الزعيم الأقوى والأكثر تأثيراً بكثير من الآخرين"⁽¹⁾ وكان تقييم المجتمع الاستخباري المتعلق بموقف نوري السعيد مفعماً بالمديح على حد سواء. وقد عزا تقييم الاستخبارات الوطنية الصادر في تموز من عام 1956 التماسك السياسي والتوجه المؤيد للغرب في العراق إلى نوري السعيد حصرياً. وأطرى تقييم الاستخبارات الوطنية على مهاراته السياسية المؤثرة التي أبقت خصومه في حالة عدم توازن من خلال مزيج مجرب تجريباً جيداً "لأساليب الضبط الأمني الصارمة وإحتكار للمحسوبية السياسية". وقد إستنتج تقييم الاستخبارات الوطنية أنه "في الوقت الحالي فأن السبيل الوحيد المتاح أمام خصوم نوري، في مسعاهم للإطاحة به، هو ذلك الذي يعتمد على إقناع القصر وممارسة إسلوب تأمري"⁽²⁾.

المتحدة الأمريكية الخارجية 1955-1957، المجلد الثاني عشر، ص 981؛ روميرو، «ثورة 1958 العراقية والبحث عن الأمن في الشرق الأوسط»، ص 24؛ تريب، تاريخ العراق، ص 133.

(1) # 427- تقرير مجلس تنسيق العمليات عن العراق- تحليل الوضع الأمني الداخلي في العراق والأجراء الموصى به، الرابع عشر من كانون الأول من عام 1955، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية 1955-1957، المجلد الثاني عشر، ص 985.

(2) # 435- تقييم الاستخبارات الوطنية 56-3602- الرؤية لاستقرار العراق والسياسات الخارجية، 17 تموز من عام 1956، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية 1955-1957، المجلد الثاني عشر، ص 999-

وفي الرأي النهائي لتقييم الاستخبارات الوطنية، سيواصل السعيد الهيمنة على المجال السياسي طالما بقيّ فاعلاً وبقِيَّ خصومه "مشتتين ومتخوفين"⁽¹⁾. وقد أطرى ممثل الجهاز الاعلامي الأمريكي في كركوك على أساليب نوري السعيد القمعية لتقويضه محاولات الحزب الشيوعي العراقي لكسب الأعضاء والأنصار، على الرغم من أنه حذر من أن "المذاق الأولي للسلطة هو أحلى في سياق العادة من المذاق الثاني"⁽²⁾ وكان تحذيره واحداً من التحذيرات القلائل في السجل التاريخي قبل أزمة السويس الذي أشار إلى ان نوري السعيد قد لا يكون بمقدوره مواصلة حملته القمعية العنيفة إلى أجل غير مسمى.

وكانت أزمة السويس في أواخر عام 1956 لحظة مهمة أخرى في تدعيم الافتراضات بأن نوري السعيد بإمكانه ان ينجو من أية عاصفة سياسية. ولم تكن أحداث الشغب التي إندلعت على إمتداد العراق على خلفية أزمة السويس نتاجاً لإجراءات نوري السعيد؛ فبإمكانه ان يزعم على نحوٍ له ما يبرره أنه كان يتشاطر مع الشعب الغضب من الغدر البريطاني والفرنسي بالعالم العربي. وقد عزز رد فعل السعيد على أحداث الشغب المندلعة على خلفية أزمة السويس سلطته السياسية في العيون الأمريكية؛ فقدرته على التعامل الصارم مع الفوضى قدمت

.1000

(1) # 435 - تقييم الاستخبارات الوطنية 56-3602 - الرؤية لاستقرار العراق والسياسات الخارجية، السابع عشر من تموز من عام 1956، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية 1955-1957، المجلد الثاني عشر، ص 999-1000.

(2) من دبلو. ال. ايغلتون، الجهاز الاعلامي الأمريكي في كركوك إلى السفير الأمريكي، تقييم للوضع السياسي في شمالي العراق عقب الزيارات التمهيدية خلال تشرين الأول، الرابع من تشرين الثاني من عام 1954، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1950-1954، المكب رقم (2).

دليلاً آخر للمراقبين بأن رجل العراق القوي كان بحق شخصية لا يمكن توجيه الانتقاد الشديد إليها في المستقبل القريب.

وكان المحللون الأمريكيون مغتاضين لما ظهر على أنه تدهور في سلطة نوري السعيد حين إندلعت أعمال الشغب على خلفية أحداث السويس وعلى أية حال، فسرعان ما قلب السعيد الأمور لصالحه. وحقق ذلك من خلال إيداع قادة سابقين لمجموعات يسارية وقومية عربية في السجون، وفرض القوانين العرفية، وإغلاق جميع المدارس ما بعد الثانوية في بغداد. وقد أرسل نوري الجيش أيضاً إلى مدن عدة لسحق المحتجين سحقاً عنيفاً⁽¹⁾. وبحلول كانون الأول من عام 1956، جادل ديفيد فريتزلان المسؤول في السفارة الأمريكية بأن السعيد كان مرة أخرى "حازماً في موقع السلطة العليا". وتنبأ فريتزلان بأن حكومة السعيد ستبقى في السلطة حتى ينقشع غبار الأزمة بما أنه لا يوجد سياسي آخر "كفوء أو راغب" بحيازة منصب رئيس الوزراء في أثناء هذه الفترة من الهياج. وإعترف فريتزلان بالانتقاد الواسع بين العراقيين الذي تسببت به حملة السعيد العنيفة. وجادل جداً قاطعاً بأن معظم "العناصر المثقفة المعتدلة" كانت تفهم أنه من المهم إنقاذ

(1) من بغداد (ديفيد فريتزلان، مستشار السفارة الأمريكية) إلى وزارة الخارجية، # 361 - الضغوط الحالية على حكومة العراق، السابع من كانون الأول من عام 1956، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1955 - 1959، المكب رقم (1)؛ من بغداد (نيكولاس تاتشر، السكرتير الأول في السفارة الأمريكية)، # 437 - النشاط السياسي الطلابي الحالي، 22 من كانون الثاني من عام 1957، الأرشيفات الوطنية وإدارة السجلات، ار. جي 84، العراق - السجلات العامة السرية، 1936 - 1961، الصندوق رقم (20)؛ من بغداد (نيكولاس تاتشر، السكرتير الأول في السفارة الأمريكية) إلى وزارة الخارجية، # 75 - تجدد نشاط قادة الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال، الثامن عشر من تموز من عام 1957، أرشيفات الوطنية وإدارة السجلات، ار. جي 84، العراق - السجلات العامة السرية، 1936 - 1961، الصندوق رقم (21).

العراق من "الهيّاج والفوضى المحتملتين"⁽¹⁾ وعلى نحوٍ مماثل أشار نيكولاس تاتشر بأن "نوري السعيد، أكثر العراقيين حكمة" كان قد إستعاد الاستحواذ على السلطة بعد فترة وجيزة للغاية من الاربك من خلال إجراءاته القوية بحق المحتجين. وقد عزا تاتشر إنتصار الحكومة على المتظاهرين إلى إجراءات نوري السعيد حصرياً، ولاسيما إلى "حزمه وحصافته" التي لا يضاهيها أحد من معاصريه⁽²⁾.

ولدى إستعادة التحليلات الخاصة بأحداث الماضي التي قدمها البريطانيون والأمريكيون عن أزمة السويس فأنها سلطت الضوء على نحوٍ مماثل على الدور المركزي لنوري السعيد في قيادة البلاد في خضم الفوضى. وقد أوحى "تعامله الشجاع" مع أحداث الشعب التي إندلعت على خلفية أزمة السويس للدبلوماسيين البريطانيين والأمريكيين بأن إستقرار العراق الحالي كان "إلى حد كبير نتاج رجل واحد"؛ وبذا فأن فرص حصول إنقلاب على نظام السعيد بدت "ضئيلة" في آيار من عام 1957⁽³⁾. وقد عسكت تقييمات المجتمع الاستخباري عن مكانة نوري السعيد التقييمات التي قدمها السلك الدبلوماسي إنعكاساً دقيقاً. وجادل تقييم الاستخبارات الوطنية الصادر في حزيران من عام 1957

(1) من بغداد (ديفيد فريتزلان، مستشار السفارة الأمريكية) إلى وزارة الخارجية، 361- الضغوط الحالية على حكومة العراق، السابع من كانون الأول من عام 1956، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1955-1959، المكتب رقم (1).

(2) من بغداد (نيكولاس تاتشر، السكرتير الأول في السفارة الأمريكية)، # 437- النشاط السياسي الطلابي الحالي، 22 كانون الثاني من عام 1957، الأرشيفات الوطنية وإدارة السجلات، أر. جي. 84، العراق- السجلات العامة السرية، 1936-1961، الصندوق رقم (20).

(3) من جي. ئي كولسون، من السفارة البريطانية في واشنطن دي. سي إلى اتش بيلي، وزارة الخارجية، في 26/10/75، الثالث عشر من آيار من عام 1957، وزارة الخارجية 371-127756، الأرشيفات القومية البريطانية.

بأن نوري السعيد كان "ممسكاً مرة أخرى بدفة السلطة بارتياح". ومن غير المرجح ان يشهد العراق تهديداً لاستقراره مع وجود نوري السعيد الفاعل في المسرح السياسي⁽¹⁾. وقد أغدق مسح الاستخبارات الوطنية عن العراق الصادر في تشرين الأول من عام 1957 مديحاً مشابهاً لقدرات نوري السعيد. وأشار مسح الاستخبارات الوطنية إلى نوري السعيد بوصفه "الديكتاتور الخير" الذي يستعمل القوة بانتظام لقمع إضطراب مدني ويؤلب مصادر المعارضة على بعضها. ولا عجب ان يجادل مسح الاستخبارات الوطنية بأن "العامل الأهم في الحفاظ على الوضع الراهن، يتمثل في مهارة نوري السعيد السياسية"، وطالما احتفظ نوري السعيد "بسيطرته الحازمة" الحالية ضد مصادر المعارضة، "فلن يكن ثمة نزعة لتنظيم أي حزب أو حركة ضده"⁽²⁾.

وسرعان ما أعيد ظهور النماذج والموضوعات المتواترة نفسها في التقارير الأمريكية حين تنحى نوري السعيد في حزيران من عام 1957 قبل ان يتولى مرة أخرى منصب رئيس الوزراء في آذار من عام 1958. وقد وصف المراقبون الوزارتين المشكلتين بين تلك الفترة لعلّي جودت الأيوبي وعبد الوهاب مرجان، كما هو الحال مع الوزارات التي لم يرأسها نوري السعيد في الماضي، بكونهما تسيران بلا هدى وتفتقران للحزم المطلوب لكبح المعارضة كبجاً صارماً. وكانت الاختلافات في الأداء بين الوزارات التي شكّلها نوري السعيد وتلك التي شكّلها الأيوبي ومرجان لافتة للنظر. وعدّ محللون أمريكيون وزارة الأيوبي في

(1) # 358 - تقييم الاستخبارات الوطنية 57-3602 - الرؤية للعراق، الرابع من حزيران من عام 1957، علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية 1955-1957، المجلد الثاني عشر، ص 1052.

(2) مسح الاستخبارات الوطنية - العراق - مسح الاستخبارات الوطنية 30، الأول من تشرين الأول من عام 1957، غرفة القراءة الالكترونية في وكالة المخابرات المركزية، ص 31.

صيف عام 1957 بوصفها ببساطة وزارة أخرى لتصرف الأعمال. وكان السفير غلمان يأمل في أن تكون الوزارة مستقرة بما فيه الكفاية لتوفير الوقت الضروري لنوري السعيد كي يستريح لبعض الوقت من السياسة⁽¹⁾.

وسرعان ما خابت آمال غلمان. فبحلول تموز من عام 1957، كان المسؤولون الأمريكيون يوردون في تقاريرهم بهياج شديد ان الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال قد يعيدان ظهورهما على المسرح السياسي وان الأيوبي كان يدرس إعطاهما تراخيص رسمية⁽²⁾. ولاحظ تاتشر ان حكومة الأيوبي كانت في موضع دفاعي. وبعد إسبوع واحد، اعترف ولي العهد العراقي لوزير الخارجية الأمريكي فوستر دالاس والمسؤولين رفيعي المستوى في الإدارة الأمريكية بأن الأيوبي ضعيف. وأشار ولي العهد إلى أنه كان يدرس دعوة نوري السعيد للعودة إلى منصب رئيس الوزراء⁽³⁾. وسرعان ما إستقال

(1) من دالاس إلى السفارة، لندن، # 7030، 21 حزيران من عام 1957، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1955-1959، المكتب رقم(1).

(2) من بغداد (نيكولاس تاتشر، السكرتير الأول في السفارة الأمريكية) إلى وزارة الخارجية، # 75- تجدد نشاط الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال، الثامن عشر من تموز من عام 1957، الأرشيفات الوطنية وإدارة السجلات، أر. جي 84، العراق- السجلات العامة السرية، 1936-1961، الصندوق رقم (21)؛ من بغداد (نيكولاس تاتشر، السكرتير الأول في السفارة الأمريكية) إلى وزارة الخارجية، الثامن عشر من تموز من عام 1957، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1955-1959، المكتب رقم(1).

(3) من بغداد (نيكولاس تاتشر، السكرتير الأول في السفارة الأمريكية) إلى وزارة الخارجية، # 206، 31 آب من عام 1957، العراق- الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1955-1959، المكتب رقم(1)؛ مذكرة الحوار- دالاس وراونترى وهندرسون وكوارلس وتوينينغ، السابع من أيلول من عام 1957، منظومة الوثائق الماط اللثام عن سريتها.

الأيوبي، وقد وجه الأمريكيون على الفور إنتقاداً إلى الوزارة الجديدة التي ترأسها مرجان بوصفها وزارة هشة وعلى وشك الانهيار⁽¹⁾. وكما أوضح نيكولاس تاتشر في كانون الثاني من عام 1958، فلن يكون أمام التاج العراقي "سوى خيار إعادة السلطة المطلقة إلى ايادي الباشا (نوري السعيد) نفسه"⁽²⁾. وفي غمرة الأزمة، سأل مسؤولون ايطاليون الأمريكيين في ما لو ان عودة نوري السعيد ستؤجج الاحتجاجات والمعارضة. وقد أوجز رد فعل الأمريكيين على نحو تام تفكيرهم حيال الاستقرار المفترض الذي يحققه حكم نوري السعيد. ورد ديفيد فريتزلان بأن تنبؤات مشابهة كانت قد صدرت قبيل عودة نوري إلى السلطة في عام 1954 وأنه كان قد نجح على الرغم من ذلك في الابقاء على "إشراف حازم" على الشؤون العراقية في الوقت الذي كان يحظى فيه باحترام شعبي كبير⁽³⁾. وبذا عاد السعيد إلى منصب رئيس الوزراء في آذار من عام 1958، ليغادره في آيار حين أصبح أول وآخر زعيم للاتحاد العربي المحتضر.

وكان نوري السعيد السياسي المهيمن في العراق على إمتداد ثلاثة

(1) من بغداد (فريتزلان) إلى وزارة الخارجية، # 1037، التاسع عشر من كانون الأول من عام 1957، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1955-1959، المكتب رقم (1).

(2) من بغداد (نيكولاس تاتشر، السكرتير الأول في السفارة الأمريكية) إلى وزارة الخارجية، # 685 - أزمة وزارية أخرى؟ السابع من كانون الثاني من عام 1958، العراق - الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، 1955-1959، المكتب رقم (1).

(3) مذكرة الحوار بين ديفيد نيوسوم والسكرتير الأول في السفارة الإيطالية - زيارة نوري السعيد إلى الولايات المتحدة الأمريكية، الوضع الداخلي العراقي، الثاني عشر من كانون الأول من عام 1957، الأرشفات الوطنية وإدارة السجلات، أر. جي 84، العراق - السجلات العامة السرية، 1936-1961، الصندوق رقم (20).

عقود تقريباً⁽¹⁾. وكان الكثيرون من معاصريه ضمن الحرس القديم ينظرون إليه بوصفه السياسي الأكثر براعة من جميع السياسيين. وقد تشاطر محللون أمريكيون هذا التقييم قبل تموز من عام 1958 بل حتى بعد ذلك التاريخ⁽²⁾. وكان نوري السعيد مخجماً على التقارير الأمريكية في هذه الفترة، جراء ضعف معارضيه والصعوبات التي كانوا يواجهونها فضلاً عن سطوته ومؤهلاته السياسية. وقد أحبط تردد القادة المؤقتين على شاكلة المدفعي والأيوبي وتخاذلهم المزعوم المراقبين الأمريكيين إحباطاً كبيراً. وعلى نحوٍ مشابه، فقد أغضبت خيبات الأمل الساحقة بحكومة فاضل الجمالي التي كانت واعدة ذات يوم الكثيرين من المراقبين حيال إمكانيات تحقيق إصلاحات سياسية جوهرية وإدارة مستقرة من دون موافقة نوري السعيد الصريحة. وقد برز تاريخ نوري الطويل في إدارة القمع بروزاً قوياً أيضاً في الحسابات الأمريكية. وكان المراقبون الأمريكيون يؤمنون على نحوٍ متماثل تقريباً باسطورة سلطة نوري السعيد المطلقة وحكمته وقوة بأسه كزعيم. وتتمثل الفكرة المسبقة والفرضية في التحليلات الصادرة قبل عام 1958، كما هو الحال مع التقديرات عن سلطة الشاه في إيران، في أن نوري السعيد كان راغباً وقادراً على ممارسة سلطة قمعية حيثما كان ذلك

(1) تريب، تاريخ العراق، ص 105؛ روميرو، «ثورة 1958 العراقية والبحث عن الأمن في الشرق الأوسط»، ص 65.

(2) أشار هيرمان ايلتس في مقابلة جرت بعد سنوات إلى أن «نوري السعيد باشا كان واحداً من المع رجال الدولة العرب الذين قابلتهم في حياتي... فقد كان رجل دولة كفوء للغاية حيث عاش لسوء الحظ في فترة بات فيها جيل القوميين العرب الذي ينتمي إليه عتيقا في رؤيته... ومهما يتكلم المرء عنه، فقد كان نوري زعيماً قوياً على نحوٍ إستثنائي». مقابلة مع هيرمان ايلتس، دبلوماسية خط النار: مجموعة التاريخ الشفوي للشؤون الخارجية لرابطة الدراسات والتدريب الدبلوماسية.

ضرورياً لتفادي التهديدات التي يواجهها حكم الحرس القديم⁽¹⁾. وقد شوشت هذه التقييمات والأفكار المسبقة إلى حد كبير وأربكت ما بدا للوهلة الأولى على أنه إنموذج واضح للمؤشرات الدالة على السقوط النهائي للحكومة العراقية.

(1) جيرفس، سبب فشل المخابرات: ص 19، 25.

الخاتمة

كما لوحظ في مستهل هذه الدراسة، سيبحث المرء عبثاً في المواد الارشيفية الوثيقة الصلة بالموضوع عن تقارير محللين يتنبؤون بحدوث إنقلاب عسكري على النظام العراقي في الرابع عشر من تموز من عام 1958. وثمة محللون في السفارة الأمريكية والمجتمع الاستخباري يتشاطرون على حدٍ سواء اللوم لأخفاقهم بالتنبؤ بهذا الحدث. وعلى أية حال، ثمة رأي يُشير إلى ان وجود إنموذج واضح للمؤشرات التي أفضت مباشرة إلى إنقلاب تموز من عام 1958 ليس ممكناً سوى عند دراسة طبيعة المسألة بعد حدوثها وبالاشتراك في الظاهرة التي تعطي صورة زائفة عن الحتمية المتكشفة ببطء. وقد تلقى صانعو السياسة في إدارة ايزنهاور إشارات متفاوتة عن المسألة الحرجة للاستقرار الحالي والقصير الأمد للحكومة العراقية. ولم يتجاهل المحللون وصانعو السياسة بالضرورة جميع الأدلة التي تنبأ بوجود خطر على النظام العراقي، بيد أنهم تعاملوا تعامللاً إنتقائياً مع المعلومات الاستخبارية التي حصلوا عليها المتعلقة بمسألة الاستقرار السياسي العراقي . ولم يتعامل المحللون وصانعو السياسة سوى مع الأدلة التي تتناسب مع تصوراتهم المسبقة وإفتراضاتهم حيال قوة الحكومة في العراق.

وبالتأكيد ثمة مشكلات واضحة في دراسة الحالة هذه حددت عمل الحلقة الاستخبارية. وقد فشلت كل من السفارة والأجهزة الأمنية فشلاً واضحاً بجمع معلومات إستخبارية موثوق بها تتعلق

بوجود خلايا معادية للحكومة ضمن الجيش. وفضلاً عن الفشل الذي واجه الحلقة الاستخبارية في جمع المعلومات، فقد كان أيضاً ثمة فشل تحليلي تستحق السفارة الأمريكية والوكالات الاستخبارية على حد سواء اللوم عليه. وقد تغاضى المحللون عن الدليل المحدود الذي أشار إلى وجود مجموعات معارضة في الجيش لصالح تقارير كثيرة جادلت بأن الجيش لم يكن يشكل تهديداً للحكومة. وجرى التغاضي عن هذا الدليل أيضاً لأنه لم يكن منسجماً مع الافتراضات والتصورات المسبقة الأمريكية حيال الجيش العراقي ووضعه بوصفه قوة غير مهيمنة.

وقد عززت الافتراضات والتصورات المسبقة التفكير الأمريكي حيال مسألة استقرار العراق في ظل نوري السعيد وزعماء آخرين. وكان المسؤولون الأمريكيون يؤمنون بأسطورة سلطة نوري السعيد المطلقة وبمهاراته الفذة في التلويح باستعمال القمع بوصفها أداة للحكم. ولم يبدو مطلقاً أن المحللين قد تحدوا تحدياً قوياً فرضياتهم حيال قدرته على قمع تهديدات سياسية محتملة. ومن الجدير مرة أخرى عقد تماثلات ومقارنات مع الثورة الإيرانية التي إندلعت في عام 1979. وفي كلتا الحالتين، يتمثل الافتراض الرئيس في أن القادة الإيرانيين والعراقيين سيكونون قادرين على التحول الناجع إلى القمع بوصفه أداة رئيسة لحماية الاستقرار السياسي في حالة وصول المعارضة للأنظمة إلى مستويات خطيرة⁽¹⁾.

ولدى البحث عن تفهم لأسباب هذا الاخفاق الاستخباري، حاولت هذه الدراسة إظهار البيئة المعلوماتية المتوافرة للمراقبين وصانعي السياسة الأمريكيين في الفترة التي سبقت إنقلاب تموز في عام 1958. ويندر أن يكون للاستخبارات تأثير مباشر وفوري على

(1) جيرفس، سبب فشل المخابرات: ص 19، 25.

السياسة، ومن الصعوبة بمكان التحقق من ماهية الدور الذي لعبته هذه البيئة المعلوماتية في القرارات التي إتخذتها إدارة ايزنهاور في العراق⁽¹⁾. والأمر المؤكد ان صانعي السياسة لم يحوزوا على فائدة النظر إلى التطورات في العراق من خلال عدسات الادراك المؤخر لطبيعة الحادثة بعد وقوعها أو من خلال الحتمية المتكشفة ببطء. وبدلاً من ذلك، فقد إتخذوا قراراتهم السياسية في بيئة بالإمكان تعريفها وفقاً للرسائل المتعارضة حيال الاستقرار السياسي القصير الأمد للحكومة العراقية التي تعرضت للتشويه جراء الفرضيات المعتمدة إعتناقاً راسخاً حيال الجيش وقدرات نوري السعيد بوصفه رئيساً للوزراء. وعلى المرء ان لا يتغاضى ببساطة عن الاخفاق الاستخباري الأمريكي في تموز من عام 1958، وكذا لا يعفي سياسات إدارة ايزنهاور في العراق من الانتقاد. وتُشير هذه الدراسة ببساطة إلى أننا، بوصفنا مؤرخين، ينبغي ان ندرس ونتفهم بيئتهم المعلوماتية عن الشؤون العراقية بالسياق نفسه الذي كانوا يعايشونه.

(1) أنظر نقاس مماثل لكتابات ومناظرات منطري التحديث الأمريكيين وتأثيرهم في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في هذه الفترة في جاكوب، تخيل الشرق الأوسط، ص 10.

المحتويات

المقدمة: العراق الهاشمي في حقبة ايزنهاور	9
المخابرات الأمريكية وثورة تموز 1958 في العراق	17
التقارير عن الاتجاهات السياسية والاقتصادية العراقية .	23
الاستراتيجيات الأمريكية حيال العراق	51
تضارب التقارير حيال التهديدات التي يتعرض لها الاستقرار	63
تحليلات عن الجيش العراقي	81
نوري السعيد والسعي لإحكام السيطرة	93
الخاتمة	119